

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org



التقرير السنوي
حال القدس 2019

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

تحرير
هشام يعقوب

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية

الطبعة الأولى

2020 م – 1441 هـ

بيروت – لبنان

مؤسسة القدس الدولية

تلفون 751725 1 961 +

تلفاكس 751726 1 961 +

بريد إلكتروني: info@alquds-online.org

الموقع: www.alquds-online.org



التقرير السنوي
حال القدس 2019

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية
2020

التقرير السنوي

حال القدس 2019

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

تحرير: هشام يعقوب

المشاركون في إعداد التقرير
(وفق ترتيب الفصول)

هشام يعقوب

علي إبراهيم

بــراءة درزي

التصميم والإخراج الفنّي

آية قبلاوي

قسم الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدوليّة

2020

المحتويات







مقدمة تقرير حال القدس السنوي 2019

واصَلَ قطارُ التهويد مسيره في القدس، ولكنه لم يكن على الوتيرة نفسها التي عرفَتها المدينةُ في الأعوام السابقة. ولا يعني ذلك تقليلًا من خطورة ما أُنجِز وما هو قيد التخطيط والإنجاز من مشاريع تهويدية في القدس، بل توصيف للواقع انطلاقًا من رحم المعلومات والأرقام والإحصائيات التي رصدناها في تقريرنا السنويّ «حال القدس 2019». قارئ هذا التقرير سيشعر بمفارقة واضحة بين بطء قطار التهويد في القدس، وما توافر للاحتلال من دعم أمريكيٍّ غير مسبوق، وبيئة عربية متهالكة متورطة بوصمة التطبيع، ومجتمع إسرائيليّ يجنح أكثر فأكثر نحو يمين حاضن للاستيطان، وابتلاع الأرض الفلسطينية، وإنكار وجود الفلسطينيين بوصفهم شعبًا لهم تاريخ وحقوق مقدّسة، ونخبة سياسية سحقَتْ مصطلحاتِ «الوسط» و«اليسار»، ولم تعد تفقه القراءة إلا في قاموس اليمين المتشدد والمتطرف، ومنظمات دينية وجمعيات استيطانية مستعدة لإشعال حربٍ في سبيل فرض «السيادة الإسرائيلية» على القدس، وقلبها المسجد الأقصى، كما صرّح رموزها في غير مناسبة، وميزانيات هائلة تكبر ميزانيات التهويد والاستيطان في السنوات السابقة بأضعاف.

نعم هي مفارقة حقيقية، فكلّ هذا الذي توافر من دعم، وإمكانيات، واحتضان للاحتلال لم ينعكس في القدس على شكل مشاريع تهويدية تفوق ما رصدناه طوال السنوات الماضية، على الأقل منذ عام 2005 حين شرعنا بإصدار تقرير «عين على القدس» ثم تقرير «عين على الأقصى». هل ثمّة علاقة بين تعثّر المستوى السياسيّ في دولة الاحتلال، وبطء سير التهويد؟ هل انشغلت الطبقة السياسية الإسرائيلية بانتخاباتها التي دعت إلى تنظيمها ثلاث مرات بين نيسان/أبريل 2019 وآذار/مارس 2020 بعد فشل الأحزاب السياسية في تشكيل حكومة إسرائيلية؟ لا أظنّ أنّ الجواب «نعم» أو «لا» على إطلاقه؛ فقد تبيّن معنا عبر تراكم العمل في رصد تطور مشاريع التهويد والمواقف الإسرائيلية المتعلقة بالقدس أنّ ماكينة التهويد



تستطيع أنْ تسير وحدها إلى حدّ بعيد من دون وقود الدعم الحكوميّ المباشر؛ لأنّ من يتولّى الكثير من مهام التهويد جمعيات استيطانية كـ «إلعاد» و«عطيرت كوهنيم»، ومن يتولى التحشيد ضدّ الأقصى «منظمات المعبد»، وهي جهات ليست رسمية، ولا تنتظر دعم الحكومة الإسرائيلية، بل إنّها نجحت في فرض أجنداتها في كثير من الأحيان على الحكومات الإسرائيلية بعدما قدّمت لرموزها الدعم الانتخابي، وتسويق الإنجاز، وبعضها كـ«إلعاد» يقدّم الدعم الماليّ لمؤسسات حكومية، لا سيما «سلطة الآثار الإسرائيلية»، وصولاً إلى شراء ذمم بعض علماء الآثار الإسرائيليين بالمال. ولكنْ، في المقابل لا يمكن إغفال الانشغال بالانتخابات المعادة ثلاث مرات، وغياب حكومة ائتلاف قادرة على حمل الدعم الأمريكيّ الثقيل، وترجمته على الأرض مشاريع ضخمة وقرارات جريئة بحاجة إلى ائتلاف حكوميّ عريض يحميها ويتابع تنفيذها.

لقد كانت هبة باب الرحمة في شباط/فبراير 2019 ضربة موجعة للاحتلال الذي كان يتربّص بالأقصى تقسيمًا يتيح له السيطرة الكاملة على محيط منطقة باب الرحمة، في المنطقة الشرقية الشمالية من الأقصى؛ فجاءه الردّ من الخاصرة التي ظنّ الاحتلال أنها الأضعف في الأقصى، أي منطقة باب الرحمة، بسبب سياساته المتواصلة لاستهدافها، منذ ثلاث سنوات على وجه التركيز، إذ عمل على تفريغها باستمرار من المصلين؛ ولكنّ الهبة التي فاجأته هدمت أحلام التقسيم المكانيّ، ووضعت المقدسيين في موقع متقدم في ميدان المعركة، فتحوّل المصلى المغلق منذ عام 2003 إلى مصلى رغم رئيس الحكومة نتنياهو، ووزير الأمن الداخلي غلعاد إردان، ومسؤولي «منظمات المعبد»، ومحاكم الاحتلال، بل أصبح نقطة رباط ومواجهة مع الاحتلال؛ في الوقت الذي كان يسعى الاحتلال إلى محو صورة هذه المنطقة من خريطة الأقصى، عبر منع المصلين من الوجود فيها وتأهيلها، تمهيدًا إلى جعلها مكانًا لصلاة اليهود، يتضمن كنيسًا يهوديًّا، بعد أن يطمئنّ إلى أنّها دخلت دائرة النسيان واللامبالاة في عقول المقدسيين وقلوبهم. ولم يكن انتصار هبة باب الرحمة مجرّد إنجاز تمثّل بفتح المصلى،

بل هو هزيمة بكلّ معنى الكلمة للاحتلال في إحدى أهم جولات معركة السيادة التي لا يطيق الاحتلال إلا أن تكون مطلقة على كلّ القدس، ولذلك هو انتصار بحجم القدس.

ولم تكن هبة باب الرحمة يتيمة على امتداد فلسطين، بل آزرتها مسيرات العودة في قطاع غزة، والعمليات التي لم تتوقف في الضفة الغربية والقدس، والمواجهات التي استنزفت الاحتلال وأقلقت أمنه، تلك المواجهات التي أصبحت علامة مُسجّلة لبعض البلدات المقدسية، حتى إذا ما ذُكرت هذه الكلمة، تبادَرَ إلى الذهن اسم بعض البلدات، ومنها العيسوية التي تُوِّجت عام 2019 قلعةً من قلاع الصمود والتصدي والمواجهة، بل أصبحت مدرسة في المقاومة الشعبية يجدر بأهل المقاومة الاستفادة من تجربتها أينما كانوا سواء في القدس أو غيرها.

أما التطبيع الذي استمرّ بأشكاله المختلفة في عام 2019، فلا يبدو أنّ له سوقًا وسط شعوب الأمة ومكوّناتها الأهلية التي تلاقت تحت عنوان «متّحدون ضدّ صفقة القرن»، وبقيت ورشة البحرين الاقتصادية التطبيعية خطوة معزولة ضمن سلسلة مغامرات كوشنير الذي يريد من الدول العربية الغنيّة السائرة في ركب التطبيع أن تدفع فاتورة «صفقة القرن» مقابل حمايتها من أوهام الأعداء الذين تصطنعهم أمريكا للأمة، والمساعدة في التشبيك والتنسيق والتحالف بين هذه الدول، ودولة الاحتلال الإسرائيليّ بوصفها وكيل أمريكا في المنطقة؛ لحماية هذه الدول من «الإرهاب» الذي أصبحت المقاومة الفلسطينية أحد روافده في الدين السياسيّ الجديد لهؤلاء.

وعلى أيّ حالٍ، فإنّ نتائج الانتخابات الأمريكية في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2020، وما سيسفر عنه الاشتباك السياسي الداخليّ الإسرائيليّ، عاملان مهمّان في تحديد مصير «صفقة القرن» التي قد تطير بسقوط دُعاتها، ولا يعني ذلك الانتظار والوقوف موقف المتفرج، بل المبادرة في كل الاتجاهات، وتكثيف الجهود لمواجهة كل التحديات، وإعطاء الأولوية للاستثمار بالطاقات الكامنة في شعوب الأمة عمومًا، والشعب الفلسطيني على وجه الخصوص. وأكثر



من ذلك؛ فإنّ ما يعصف بالعالم من تطورات وأحداث اقتصادية، وصحية، وسياسية، وأمنية، وعسكرية، وتكنولوجية، يشكل فرصة لأصحاب الحق في القدس لدراسة المشهد المحلي والإقليمي والدوليّ على كل الصعد، والسعي بجرأة إلى تبني تحالفات، ومبادرات، وأدوات جديدة تعزز موقعهم في المعركة مع الاحتلال الإسرائيليّ وداعميه.

تقرير حال القدس السنويّ لعام 2019 يقدّم أهمّ المعطيات المتعلقة بتهويد القدس، ويتتبع المواقف منها، ويرصد تطور المواجهة مع الاحتلال في أكثر من ساحة في فلسطين، ويستشرف مآلات الأمور، ويضع التوصيات المناسبة بين يدَي المهتمين بشأن القدس من مسؤولين وعاملين لها، وهو مادة غنية لمن يريد أن يبني استراتيجية لإفشال مخططات الاحتلال، ودعم صمود المقدسيين.

هشام يعقوب
رئيس قسم الأبحاث والمعلومات



خلاصات
التقرير السنوي
حال القدس 2019

يتناول التقرير أبرز الأحداث التي جرت في القدس خلال عام 2019 ويحاول استشراف المآلات والتطورات خلال عام 2020 مع تقديم التوصيات المناسبة للجهات المعنية.



فصل تطوّر مشروع التهويد

- أعلنت دائرة الأوقاف الإسلاميّة في القدس أنّ 29610 مستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى في عام 2019، وهذا يعني أنّ هناك تراجعًا بنسبة 0.6% في عدد المقتحمين بالمقارنة مع عام 2018.
- تعويضًا لفشل "منظمات المعبد" في حشد أعداد كبيرة من اليهود لاقتحام الأقصى، عمدت هذه المنظمات إلى محاولة تحقيق إنجازات في بعض الاقتحامات النوعية، مستغلة الأعياد والمناسبات اليهودية. على



سبيل المثال، اقتحم الأقصى نحو 4000 مستوطن في «عيد العُرش» في شهر تشرين أول/أكتوبر 2019، بزيادة نحو 42 % عن عدد مقتحمي الأقصى في العيد نفسه عام 2018.

شهد المسجد الأقصى اقتحامَيْن من أخطر الاقتحامات منذ احتلاله؛ فقد كسر الاحتلال فيهما العُرف السائد بعدم اقتحام الأقصى في الأعياد الإسلامية والعشر الأواخر من رمضان، وكانت رسالته منهما أنه لا خطوط حمراء تمنع اقتحامات اليهود في مناسباتهم الدينية والوطنية حتى لو تزامنت مع مناسبات إسلامية، وأنّ الاحتلال ماضٍ في نسف الوضع القائم في الأقصى بإجراءات عملية بمعزل عن أي مواقف دولية أو إقليمية. والاقتحامان هما:

- اقتحام يوم 28 رمضان، في 2019/6/2: تزامن هذا اليوم مع الذكرى السنوية لاحتلال الشطر الشرقي من القدس (يوم توحيد القدس حسب الاحتلال)، وقد اقتحم الأقصى فيه نحو 1200 مستوطن، واعتدت فيه قوات الاحتلال بوحشية على المصلين.
- اقتحام أول أيام عيد الأضحى المبارك، في 2019/8/11: تزامن هذا اليوم مع ذكرى «خراب المعبدَيْن»، واقتحم الأقصى فيه نحو 1340 مستوطنًا، وشنت فيه قوات الاحتلال حملة تنكيل ضدّ المصلين.

شارك عدد من المسؤولين الإسرائيليين الحاليين والسابقين في اقتحامات الأقصى، منهم: وزير الزراعة وعضو الكنيست أوري أرئيل، وعضو الكنيست يهودا غليك، وعضو الكنيست شولي معلم، وعضو الكنيست شارين هسكل، ورئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست آفي ديختر، وقائد شرطة الاحتلال في القدس، فضلًا عن كبار الضباط.



- اقتحم الأقصى نحو 803795 «سائحًا» بزيادة نحو 21 % عن عام 2018، ويحمل غالبية هؤلاء أجندات داعمة للاحتلال.

- أغلق الاحتلال المسجد الأقصى أو أحد مرافقه أو منع دخول المصلين إليه عدة مرات، وذلك بذريعة أحداث أمنية تحصل داخل الأقصى، أو على أبوابه، أو في البلدة القديمة.

- سجّل الاحتلال رقمًا قياسيًّا في قرارات الإبعاد عن الأقصى؛ فقد أصدر 355 قرار إبعاد بحق روّاد المسجد، وموظفيه لمُدد تتراوح بين 3 أيام و6 أشهر، وبذلك تقفز الزيادة في نسبة قرارات الإبعاد في عام 2019 نحو 100 % بالمقارنة مع عام 2018. وشملت قرارات الإبعاد شخصيات اعتبارية ومسؤولة في القدس، منها الشيخ عبد العظيم سلهب، رئيس مجلس الأوقاف الإسلامية في القدس، والشيخ ناجح بكيرات نائب سلهب، وعضو مجلس الأوقاف حاتم عبد القادر، وأعضاء من مجلس الأوقاف، ومدير نادي الأسير في القدس ناصر قوس. وصدرت غالبية قرارات الإبعاد في أثناء هبة الرحمة التي اندلعت في شباط/فبراير 2019 وأفضت إلى إعادة فتح مصلى باب الرحمة بعد 16 عامًا من إغلاقه.

- واصل الاحتلال محاولات تقويض دور دائرة الأوقاف الإسلامية المشرفة الحصرية على الأقصى عبر حملة الاعتقالات والإبعاد والتنكيل التي استهدفت موظفيها، ومنعها من ممارسة مهامها في صيانة الأقصى، والتحكم بالدخول والخروج من الأقصى.

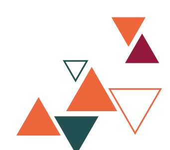
- لا تزال منطقة المسجد الأقصى محلّ استهداف بالمشاريع التهويدية التي تهدد طابعها، وفي هذا السياق رصد التقرير تطور العمل في مشروع القطار الهوائي حول الأقصى، ومشروع «بيت هليبا» غرب المسجد، ومخطط وصل ساحة البراق بـ«الحي اليهودي» عبر شبكة مواصلات فوق الأرض وتحتها، والنفق الممتد من سلوان إلى زاوية الأقصى الجنوبية الغربية مخترقًا سور البلدة القديمة الجنوبي، ونفق «طريق الحجاج».



افتتحت «سلطة الآثار الإسرائيلية» و«جمعية إلعاد» الاستيطانية الشقّ الأول من نفق «طريق الحجّاج» في 2019/6/30 بمشاركة مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين، ويمتدّ هذا الشق على طول 300 متر وعرض 7 أمتار، من عين سلوان جنوب الأقصى إلى منتصف طريق وادي حلوة. وهذا الشقّ هو جزء من النفق الكامل الذي يبلغ طوله 600 متر وسينتهي عند منطقة باب المغاربة في سور الأقصى الغربي، بعد نحو عام من العمل حسب المتوقع. وشارك في افتتاح النفق دافيد فريدمان، سفير الولايات المتحدة الأمريكية في دولة الاحتلال، وجيسون غرينبلات مبعوث البيت الأبيض للشرق الأوسط. وتفيد مصادر حقوقية أن تكلفة الحفر في نفق "طريق الحجاج" تبلغ 40 مليون شيكل (نحو 11.5 مليون دولار).

اعتدى مستوطنو الاحتلال على مسيحيّي القدس في غير مناسبة، وضيّقوا عليهم، وصولًا إلى اقتحام أحدهم كنيسة القيامة حاملًا سكّينًا في 2019/12/25، وكانت تعجُّ بالمصلين والحجاج الأجانب بمناسبة عيد الميلاد.

في 2019/6/10 قررت المحكمة العليا الإسرائيليّة رفض الاستئناف الذي تقدمت به البطريركية الأرثوذكسية لإبطال تسريب فندقي البتراء والإمبريال ومبنى المعظمية، ما يعني إحالة ملكيتها إلى جمعية "عطيرت كوهنيم". وفي 2019/8/5 قدمّت الكنيسة الأرثوذكسية دعوى لفتح القضية من جديد، وأكدت أنّها تملك أدلة جديدة تتضمن اعترافات من أحد المشرفين على إدارة الفندقيْن بأنه تلقى رشاوى من «عطيرت كوهنيم» لتسهيل بيعهما، وتزوير المستندات المقدمة في المحكمة. ونتيجة هذه الأدلة الجديدة ألغت المحكمة المركزية الإسرائيلية في تشرين ثانٍ/ نوفمبر 2019 قرار الحكم الذي صدّق على بيع أملاك البطريركية الأرثوذكسية اليونانية لجمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية، وقد قبلت المحكمة طلب البطريركية بإعادة النظر بالحكم السابق.



- زادت نسبة اعتقالات المقدسيين بنحو 20 % (اعتقل الاحتلال 2078 مقدسيًّا عام 2019)، وارتفعت قرارات الحبس المنزليّ بنسبة 33 % (120 قرار حبس منزلي) بالمقارنة مع 2018. وتصدرت العيسوية، والمسجد الأقصى، وسلوان قائمة المناطق المستهدفة بالاعتقال، وركّز الاحتلال اعتقالاته على موظفي دائرة الأوقاف الإسلاميّة، والمرابطين والمرابطات ولا سيما بعد هبة باب الرحمة.

- بلغ عدد الأسرى المقدسيين في سجون الاحتلال نحو 450، بينهم عشرات الأطفال والنساء والفتيات، ومنهم 8 أسرى ضمن قائمة عمداء الأسرى الذين أمضوا أكثر من 20 سنة متواصلة في السجن. ويعدّ الأسير سمير أبو نعمة المعتقل منذ أكثر من ثلاثة وثلاثين عامًا، عميد أسرى القدس وأقدمهم. إضافة إلى وجود 7 أسرى من القدس ممن تحرروا في صفقة «وفاء الأحرار»، وأعيد اعتقالهم وأعيدت لهم الأحكام السابقة.

- حقق الاحتلال أرقامًا قياسيّة في هدم بيوت المقدسيين؛ فقد هدم 173 منزلًا ومنشأة، من بينها 51 منشأة أُجبر أصحابها على هدمها بأنفسهم. وبهدم 100 شقة سكنية في حي وادي الحمص تكون القدس قد شهدت أكبر عدد من الوحدات السكنية المهدّمة في يوم واحد بعد تدمير حيّ المغاربة عام 1967. وعاد هدم أحياء كاملة ليتصدر قائمة المخاطر في القدس مع استهداف الاحتلال حي وادي ياصول وحي البستان في سلوان، وشروعه بهدم بعض المنازل فيهما.

- ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أنّ الاحتلال أدخل في حزيران/يونيو 2019 الأمر العسكري رقم 1797 في حيز التنفيذ، وهذا الأمر يسمح لمراقبي الإدارة المدنية الإسرائيلية بهدم أو مصادرة مبنى بُني بلا ترخيص في غضون 96 ساعة من البلاغ الأولي عن ذلك، ومن دون القدرة على الاستئناف على القرار عمليًّا في هذه الساعات القليلة.

- تشير التقديرات إلى أن دعاوى إخلاء مرفوعة ضد 199 أسرة فلسطينية في الشطر الشرقيّ من القدس، وتقف وراء غالبيتها منظمات استيطانية؛ ما يعرّض 877 شخصًا، من بينهم 391 طفلًا، لخطر التهجير.



واصل الاحتلال بناء الوحدات الاستيطانية بوتيرة عالية، وبلغ عددها 5720 في عام 2019 ليس من ضمنها الـ 11 ألف وحدة استيطانية التي أعلن الاحتلال أنه يخطط لبنائها في منطقة مطار قلنديا شمال القدس. وفي ما يتعلق بميزانية الاستيطان، كشفت معطيات إسرائيلية رسمية أنها ارتفعت في العشر سنوات الأخيرة التي تولى فيها نتنياهو رئاسة الحكومة.

تكاملت جهود المحاكم الإسرائيلية والجمعيات الاستيطانية والأذرع الأمنية للاستيلاء على مزيد من منازل المقدسيين وعقاراتهم، وقد صادر الاحتلال ومستوطنوه عددًا منها في مناطق القدس، وخاصة في الأحياء المحيطة بالبلدة القديمة جنوبًا وشمالًا وشرقًا.

استهدف الاحتلال ما تبقّى من مقبرة مأمن الله التاريخية بالتجريف والتدمير لإقامة مقاهٍ ومطاعم وفندق وفتح شارع، وشرع بصبّ قواعد ضخمة من الخرسانة المسلحة في المقبرة اليوسفية بمحاذاة الأقصى لتأسيس نقطة تهويدية أمنية أو «سياحية». وحظيت مقبرة باب الرحمة بالنصيب الأكبر من الاعتداءات من تجريف، وتدمير، واقتحامات للمستوطنين رافقتها طقوس تلمودية ورقصات استفزازية.

سحبت سلطات الاحتلال الهوية الزرقاء من الأسيرين المقدسيين إسحاق عرفة ومنير الرجبي بتهمة تنفيذ عمليات ضد الاحتلال، وهددت مخابرات الاحتلال سكان بلدة العيسوية بسحب هوياتهم الزرقاء إن استمروا بإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة والمشاركة في المواجهات ضد قوات الاحتلال.

كشفت وسائل إعلام عبرية عن نية الاحتلال تصفية وجود الأونروا في القدس عبر إغلاق مؤسساتها التعليمية والصحية، والاجتماعية، وشطب صفة «مخيم» عن شعفاط. إضافة إلى ذلك أغلق الاحتلال مكتب مديرية التربية والتعليم في القدس.



- باشر الاحتلال في إغلاق مدرستيْن في البلدة القديمة التي تتعرض مدارسها لاستهداف مضاعف؛ إذ أظهرت معطيات أنّ 35 % من طلاب البلدة القديمة هجروا مدارسها إلى خارج أسوار البلدة.

- تواصلت حملات اعتقال طلاب القدس، فقد اعتقل الاحتلال 21 منهم عام 2019.

- أغلقت سلطات الاحتلال العديد من المؤسسات المقدسية التي تعمل في مجالات التعليم، والصحة، والرياضة، والإعلام، إضافة إلى أحد مساجد البلدة القديمة، ومددت إغلاق مؤسسات أخرى، فيما قمعت قوات الاحتلال عشرات الفعاليات التي نظمتها هيئات مقدسية.

- تكررت اعتداءات جنود الاحتلال ومستوطنيه على المقدسيين وأملاكهم، واتخذت شكل الهجمات الجماعية المنظمة في بعض الأحيان. ومن هذه الاعتداءات: الاقتحامات، والاعتقالات، وإعطاب السيارات، والإغلاق، والقتل، التنكيل. ونالت العيسوية النصيب الأوفر من هذه الاعتداءات.

- يخطط الاحتلال لتنفيذ واحد من أخطر المشاريع التي تستهدف وسط القدس، وقلبها التجاريّ عبر تغيير وجه حيّ المصرارة التجاري وما حوله من أحياء وشوارع. ويتضمن المشروع إنشاء حديقة، وشق شوارع، وإطالة النفق الموجود في المنطقة. إضافة إلى ذلك سيطرح الاحتلال مشروع «مركز القدس الشرقية» في محيط البلدة القديمة، وسترتبط هذه المشاريع في حي المصرارة ومحيط البلدة القديمة بمشروع الشارع الأمريكي التجاري في منطقة جبل المكبر جنوب القدس.

- صادقت بلدية الاحتلال في القدس على إطلاق خمسة أسماء لحاخامات يهود على شوارع في حيّ بطن الهوى جنوب الأقصى، ويقطنه آلاف الفلسطينيين، في مقابل عدد قليل جدًّا من المستوطنين.





فصل الانتفاضة

شهدت ساحة المواجهة مع الاحتلال ثلاثة أحداثٍ رئيسة، اختزلت صورة الانتفاضة خلال عام 2019، هي:

- عودة العمل الشعبيّ الجماعي خلال هبة باب الرحمة، وكسرُ المقدسيين إرادة الاحتلال.
- استمرار العمليات الفردية النوعية، التي تجاوزت إجراءات الاحتلال الأمنية وإجراءاته العقابية، واستطاعت تكبيد الاحتلال خسائر بشرية كبيرة.
- استكمال مشهد المقاومة الشعبية من قطاع غزة، من خلال استمرار مسيرات العودة، وتكريس غلاف غزة بؤرة قلق دائم للاحتلال.

أشارت معطيات «الشاباك» إلى ارتفاع عدد العمليات في القدس بنسبة 26.4 %، ففي عام 2019 تم تنفيذ 250 عملية، مقابل 184 عملية في عام 2018. وسجلت تصاعدًا طفيفًا في الضفة الغربية المحتلة، فمن 1019 عملية عام 2018، ارتفعت إلى 1050 عملية في عام 2019، بارتفاع 3%.



حصاد الانتفاضة خلال عام 2019:

◄ العمليات

- 31 عملية إطلاق نار.
- 32 عملية طعن ومحاولة طعن.
- 11 عملية دهس ومحاولة دهس.
- 87 عملية إلقاء أو زرع عبوات ناسفة.
- 290 عملية إلقاء زجاجات حارقة.
- 1469 عملية رمي حجارة، و2037 مواجهة.
- صادرت قوات الاحتلال 603 قطعة سلاح، و521 من السكاكين، وأغلقت 14 مخرطة لتصنيع الأسلحة.

◄ مقتل 5 مستوطنين وإصابة 153 آخرين.

◄ ارتقى 37 شهيدًا فلسطينيًا، من بينهم 7 شهداء من القدس المحتلة.

◄ احتجزت سلطات الاحتلال 15 جثمانًا لشهداء فلسطينيين خلال عام 2019.

تراجعت العمليات الفردية النوعية خلال عام 2019 عن مثيلاتها في عام 2018، نتيجة تراكم إجراءات الاحتلال، خاصة استخدام وسائل التقنية الحديثة، ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، وإعلان «الشاباك» تعاونها مع قيادة المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، وجهاز الاستخبارات.

تنوعت العمليات الفردية بين إطلاق النار وخطف جنود الاحتلال، وزراعة العبوات الناسفة، ما يقدم نموذجًا عن مدى تنوع أساليب تنفيذها، وإلحاقها بالاحتلال خسائر أمنية فادحة.



- أشارت مصادر عبرية أن الشبان الفلسطينيين في القدس المحتلة ينفذون أسبوعيًا، ما بين 20 و30 عملية إلقاء حجارة على جنود الاحتلال ومركبات المستوطنين.

- شكلت بلدتا العيسوية وشعفاط، أبرز البؤر الساخنة في وجه الاحتلال خلال عام 2019، إذ تعرضت العيسوية إلى استهدافٍ أمنيّ كبير، ومحاولات متكررة لوقف أي نشاطات تعدها سلطات الاحتلال «عدائية».

- برزت عمليات الطعن كواحدةٍ من أبرز الأساليب التي استخدمها المقاومون في القدس المحتلة، ففي 2019/5/31 نفذ الشهيد يوسف وجيه (18 عامًا) عملية طعن مزدوجة. وفي 2019/9/26 طعن الفتى الفلسطيني أشرف عدوان (12 عامًا) شرطية إسرائيليّة قرب باب السلسلة في البلدة القديمة. وفي 2019/8/15 نفذ الفتيان نسيم أبو رومي ومحمد الشيخ (14 عامًا) عملية طعن قرب باب السلسلة.

- لم توقف أذرع الاحتلال استهدافها للمنطقة الشرقية من الأقصى، وخاصة محيط مصلى باب الرحمة، عبر اقتحامها بشكل شبه يوميّ. وانطلقت شرارة هبة باب الرحمة في 2019/2/17 بعد إغلاق الدرج المؤدي إلى المصلى، فكان رد الفلسطينيين الرباط أمام المصلى بشكلٍ يوميّ، وتحولت هذه المنطقة إلى ميدانٍ للمواجهة مع الاحتلال، حتى استطاعوا فتح أبواب المصلى في 2019/2/22.

- استمرت سياسة الاحتلال في هدم منازل منفذي العمليات الفردية، ففي عام 2019 هدمت سلطات الاحتلال 14 منزلًا، أدت إلى تشريد 36 فلسطينيًا، من بينهم 15 طفلًا.

- أشار مراقبون إلى أن «تصفية» الاحتلال لمنفذي العمليات جاء نتيجة تضافر عدة عوامل، منها اعتماده على عملائه، وتقديم معلوماتٍ عن المنفذين عبر التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الفلسطينيّة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، من مراقبة أجهزة الهاتف وشبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بهم.



استطاعت مسيرات العودة إبراز الجانب الشعبي من المواجهة مع الاحتلال، وإعادة آمال حق العودة لدى جزء كبير من الجيل الصاعد، الذي نشأ وشب في الحصار، وأربكت الاحتلال الذي وضع قواته في حالة الاستنفار خاصةً مع الابتكارات النوعية التي استخدمها الشبان الفلسطينيون.

نجحت المسيرات في إدانة الاحتلال أمام المجتمع الدولي، ففي 2019/3/22 تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قرارًا يدين جيش الاحتلال الإسرائيلي بارتكابه جرائم ترتقي لجرائم حرب بحق المتظاهرين الفلسطينيين على حدود قطاع غزة.



المواقف العربية والإسلامية والدولية

التفاعل العربي والإسلامي

استمرت في عام 2019 حالة الوهن العربي، وأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، وتساوق عدد من الأنظمة مع رؤية الإدارة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية وتبنّيها العلني والصريح لرواية الاحتلال ومواقفه.

كان عام 2019 شاهدًا على تعمّق أزمة المشروع الوطني الفلسطيني مع استمرار الانقسام وغياب إمكانية التلاقي بين طرفي الانقسام.



- سجّلت السلطة موقفًا ثابتًا على المضي في التنسيق الأمني مع الاحتلال، مع التّهديد بوقفه غير مرّة من باب بيع المواقف للفلسطينيين وامتصاص غضب الشارع من جهة، ومحاولة شراء الوقت لضمان استمرار بقائها من جهة أخرى.

- ظلّ خيار السلطة محصورًا بالمفاوضات، وانتظار شريك إسرائيلي محبّ للسلام، يمكن أن يوافق على إقامة «دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشّرقية».

- نعت السلطة الفلسطينية صفقة القرن قبل ولادتها، ورفضت المشاركة في ورشة المنامة الاقتصادية، لكن استمرار تمسكها بنهج أوسلو وبالتنسيق الأمني والمفاوضات يشي بأنّ هذا سقف الموقف المتاح لها، فيما يفتح الباب أمام واشنطن والاحتلال الإسرائيلي للمزيد من الخطوات الأحادية على حساب القضية الفلسطينيّة.

- حاولت السّلطة إظهار موقف حاسم حيال القدس وتمسّكها بالشطر الشرقي منها عاصمة للدولة الفلسطينية الموعودة، عبر التأكيد أنّ الانتخابات التي دعا إليها رئيس السّلطة لن تجرى من دون القدس.

- أعلنت الفصائل والقوى الفلسطينية تمسّكها بالقدس والأقصى، ودعت إلى انتفاضة جديدة ضد الاحتلال، وأطلقت مبادرات ضدّ صفقة القرن، لكن مبادراتها افتقدت المتابعة.

- استمرت موجة التطبيع مع دولة الاحتلال، والانسياق وراء الرؤية الأمريكية، فيما سقف الموقف الرسمي بيانات رفض وإدانة من دون خطة للتحرك الفعلي على الأرض ووقف مساعي تصفية القضية الفلسطينية.



- لم يخرج في عام 2019 عن الجامعة العربية أو منظمة التعاون الإسلامي موقف يرقى إلى حجم المخاطر التي تتعرّض لها القضيّة الفلسطينية وبوادر تصفيتها.
- لم يمنع تردّي العلاقة بين الأردن ودولة الاحتلال من استمرار التطبيع، وفيما أعلن الأردن عدم تجديد العمل بملحقي الغمر والباقورة فقد رفض إلغاء اتفاقية الغاز مع الاحتلال.
- أعلن الأردن أن باب الرحمة جزء من المسجد الأقصى، وحكمه حكم سائر المصليات.
- أعلن العاهل الأردني رفض التوطين والوطن البديل والتخلي عن القدس كمحدد لموقف الأردن من صفقة القرن، وشارك الأردن في ورشة المنامة الاقتصادية.
- استمرّ انزياح دول الخليج العربية ابتعادًا عن القضية وتقاربًا مع واشنطن والاحتلال الإسرائيلي، حيث تلاقت المصالح الإسرائيلية مع مصالح الأنظمة في هذه الدول، وكان من ضرورات هذا التلاقي ترسيخ العلاقة مع دولة الاحتلال، لضمان استمراريتها كونها تخشى انهيارها في حال فقدت الرضا الأمريكي والغربي.
- شاركت تسع دول عربية، خمس منها خليجية، في مؤتمر وارسو الذي أقيم بدعوة من واشنطن، وهو جزء من الرؤية الأمريكية حول ضرورة تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، تحت عنوان مناقشة قضايا الأمن الإقليمي والخطر الإيراني.
- شاركت في ورشة المنامة سبع دول عربية، أربع منها خليجية، وهي كلّ من السّعودية والإمارات وقطر والبحرين.



- كان النشاط التركي في القدس تحت المجهر الإسرائيلي، وبدأ وزير خارجية الاحتلال التحرك لمواجهة هذا النشاط، فأمر بتجهيز خطّة لعرضها على المجلس الوزاري المصغر هدفها «التصدي للمحاولات التركية الرامية إلى تقويض السيادة الإسرائيلية في القدس، ولحماية الوضع الخاص للأردن كحارس للأماكن المقدسة الإسلامية في القدس».
- لا يزال الموقف العربي والإسلامي أفضل حالًا على المستوى الشعبي من المستوى الرسمي، وقد نجحت التحركات الشعبية في الضغط على الجهات الرسمية لإحداث تغييرات في بعض المواقف، وفشلت في محطات كثيرة بسبب عدم اكتراث المستوى الرسمي لموقف الشارع أحيانًا، أو ضعف الحراك الشعبي في أحيان أخرى.
- شهدت عواصم مختلفة تظاهرات شعبية رافضة لصفقة القرن وورشة البحرين.
- شهد الأردن تظاهرات رافضة للتطبيع مع الاحتلال، ومطالبة بإلغاء اتفاقية الغاز.
- حقّق الحراك الشعبي في القدس انتصارًا مهمًا في هبة باب الرحمة في شباط/فبراير 2019 عبر فتح المبنى الذي أغلقه الاحتلال عام 2003.

التفاعل الدولي

- حاولت الأطراف الدولية إحداث بعض التوازن في مقابل جنوح الموقف الأمريكي نحو إنهاء حل الدولتين، وفيما تشارك إدارة ترامب دولة الاحتلال في مخالفة القانون الدولي، تكرر الأطراف الدولية إعلان تمسّكها به لكن من دون أن يعني ذلك أنّها قادرة على تطبيقه.
- أعلنت الأمم المتحدة رفض الاستيطان عقب القرار الأمريكيّ القاضي بأنّ المستوطنات لا تخالف القانون الدوليّ.



صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون أول/ديسمبر 2019 لمصلحة تمديد التفويض لوكالة الأونروا، حتى نهاية حزيران/يونيو 2023 فيما كانت واشنطن ودولة الاحتلال تسعيان إلى إنهاء عمل الوكالة.

أصدرت محكمة العدل الأوروبية حكمًا قضائيًا يلزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بوسم منتجات المستوطنات وتمييزها عن المنتجات الإسرائيلية الأخرى، فيما أعلنت المفوضية الأوروبية أنّ «الحكم لا يغيّر دعم الاتحاد الأوروبي الأساسي لأمن إسرائيل».

افتتحت هنغاريا مكتبًا تجاريًا ذا مكانة دبلوماسية، في الشطر الغربي من القدس المحتلة، وأعلن رئيس سلوفاكيا أن بلاده ستفتتح مركزًا إبداعيًا وثقافيًا، وتعهّد رئيس وزراء ليتوانيا بنقل سفارة بلاده إلى القدس في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية، فيما نشب خلاف في رومانيا بين رئيسة الحكومة ورئيس البلاد على خلفية تعهّد الأولى بنقل سفارة بلادها إلى القدس، والاعتراف بالمدينة عاصمة لدولة الاحتلال.

أعلن الاتحاد الأوروبي عن شروط جديدة لدعم المؤسسات المدنية العاملة في الشطر الشرقي من القدس، منها ضمان عدم وصول الدعم إلى جهات يصنّفها الاتحاد «إرهابية»؛ ما يمكن أن ينعكس سلبًا على قدرة عدد من المؤسسات على تنفيذ مشاريعها.

عملت الولايات المتحدة على استكمال تهيئة الأرضية اللازمة للكشف عن صفقة القرن، وذلك عبر الكشف عن الجانب الاقتصادي من الخطة في ورشة المنامة، وجولات التحشيد للصفقة والورشة، والعمل لضمان مشاركة عربية فيها.



- أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز بيو للدراسات أن نظرة الأمريكيين سلبية حيال الحكومة الإسرائيلية، وكشف عن تراجع شعبية الاحتلال الإسرائيلي بين الشباب في الولايات المتحدة.

- كانت المشاركة الأمريكية في افتتاح نفق «طريق الحجاج» في القدس المحتلة رسالة واضحة لجهة تبني الرواية الإسرائيلية.

- أعلن ترامب اعتراف بلاده بالجولان السوري المحتل جزءًا من السيادة الإسرائيلية.

- أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أنّ الاستيطان في الضفة ليس مخالفًا للقانون الدولي.

- عقدت واشنطن الورشة الاقتصادية في المنامة لإطلاق الشقّ الاقتصادي من صفقة القرن، وتقترح جذب استثمارات تتجاوز قيمتها 50 مليار دولار لمصلحة الفلسطينيين، وإيجاد مليون فرصة عمل لهم، ومضاعفة إجمالي ناتجهم المحلي، على أن يمتد تنفيذها على 10 أعوام.

- قال كوشنر إنّ توقّع الفلسطينيين التحرّر من التدخل العسكري والحكومي الإسرائيلي هو «طموح عالٍ»، وربّما يصبحون قادرين على أن يحكموا أنفسهم بمرور الوقت. وتحدّث عن حاجة الفلسطينيين إلى «نظام قضائي عادل...وحرية صحافة وحرية تعبير والتسامح مع كل الأديان» قبل أن تصبح المناطق الفلسطينية أماكن «قابلة للاستثمار».

- افتتحت البرازيل مكتبًا تجاريًا في القدس المحتلة، وكرّرت تعهّدها بنقل سفارتها إلى المدينة، فيما افتتحت هندوراس مكتبًا تجاريًا له مكانة دبلوماسية، واشترطت لنقل سفارتها افتتاح سفارة إسرائيلية في العاصمة في تيغوسيغالبا وتعميق العلاقات التجارية الثنائية بين البلدين.



الفصل الأول: تطوّر مشروع التهويد في عام 2019

الاعتداءات على المسجد الأقصى

لم يخرج المسجد الأقصى من دائرة الاستهداف الإسرائيلي في عام 2019، بل تعززت النظرة إليه على أنه عنصر من عناصر إثبات «السيادة» الإسرائيلية في القدس، ولا بد من إخضاعه بالكامل لسياسات الاحتلال. وعلى ذلك سار الاحتلال في مخططات استهداف الأقصى ماديًّا ومعنويًّا، أي ضرب العمران والرمزية والحواجز المدافعة عنه. لم ينجح الاحتلال في كل جولات المعركة على الأقصى، بل مُني بخسارات فادحة، كان أشدها عرقلة مشروع التقسيم المكانيّ الذي كان يستهدف المنطقة الشرقية من المسجد، وذلك بعد اندلاع هبة باب الرحمة التي أدت إلى فتح مصلى باب الرحمة التي أراد الاحتلال سلخه من بنيان الأقصى، ووجدان المسلمين عبر إغلاقه جورًا منذ 2003.

أ. اقتحامات المسجد الأقصى

تراجع المستوطنون المتطرفون، و«منظمات المعبد» خطوة إلى الوراء على صعيد عدد المستوطنين المتطرفين الذين اقتحموا المسجد الأقصى عام 2019، ولكنّهم تقدموا خطوة إلى الأمام على صعيد الاقتحامات النوعيّة في بعض المناسبات اليهودية، خاصة تلك التي تزامنت مع مناسبات للمسلمين.

وأعلنت دائرة الأوقاف الإسلاميّة في القدس أنّ 29610 مستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى في عام 2019 تحت حماية جنود الاحتلال[1]. وهذا العدد أقلّ من عدد مقتحمي المسجد الأقصى في عام 2018؛ إذ كان عددهم آنذاك 29801 [2]. ونبيّن في الرسم الآتي أعداد مقتحمي الأقصى من عام 2009 إلى عام 2019 وفق معطيات دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس[3]:

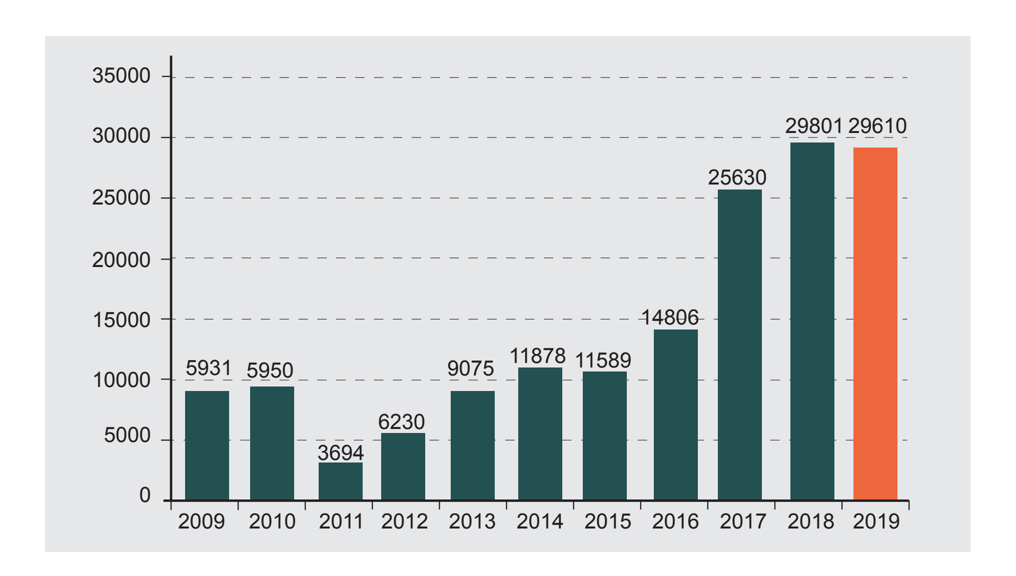
---

1 وكالة الأناضول، 2019/12/31. https://bit.ly/3dCVUJf

2 مركز معلومات وادي حلوة، 2018/12/31. https://bit.ly/2Uqczle

3 هشام يعقوب (محرر) وآخرون: التقرير السنويّ حال القدس 2018، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط 1، 2019، ص 32.





تشير الإحصائيات الصادرة عن دائرة الأوقاف الإسلامية إلى تراجع بنسبة 0.6 % في عدد المقتحمين عام 2019 بالمقارنة مع عام 2018، والعدد الصادر عن مركز معلومات وادي حلوة يزيد عن العدد الصادر عن دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس بنحو 4000 مقتحم؛ فعدد المقتحمين حسب المركز يزيد عن 34000 في عام 2019 [1]؛ وسبق أن أوضحنا في تقارير حال القدس السنوية السابقة السبب وراء هذه الفجوة بين الجهتيْن؛ وهو أنّ دائرة الأوقاف لا تحتسب الطلاب اليهود، وجنود الاحتلال بين المقتحمين في إحصائيتها السنوية النهائية، بخلاف مركز معلومات وادي حلوة.

وبالنظر إلى الأرقام الصادرة عن المصادر الإسرائيليّة نجد أنها تشير إلى ارتفاع طفيف في عدد المقتحمين عام 2019؛ إذ وصل إلى 30416 مقتحمًا، وهي المرة الأولى التي يتعدى المقتحمون الـ30000 حسب منظمة Yera'eh الإسرائيلية التي تشجع اليهود على اقتحام المسجد[2]. وحسب المنظمة المذكورة فإنّ أعداد مقتحمي الأقصى منذ عام 2015 كانت كالآتي[3]:

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/1/1. https://bit.ly/2xgvGvi
2 جيروزاليم بوست، 2020/1/1. https://bit.ly/3at7dl9
3 Jewish Press، 2020/1/2. https://bit.ly/2yaayav



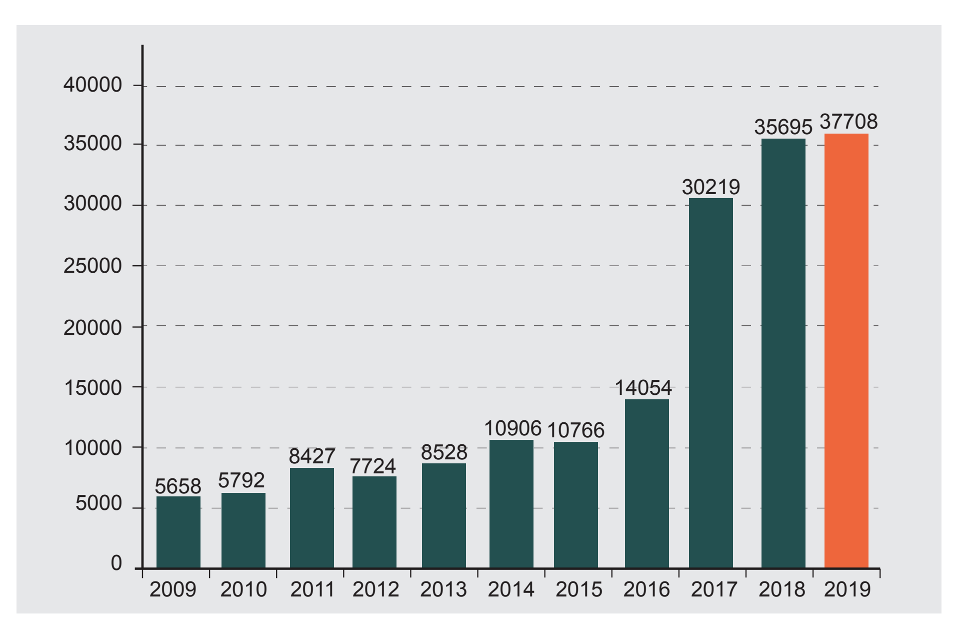
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المقتحمين	10906	14054	25628	29939	30416

حتى لو سلّمنا بمعطيات هذه المنظمة الإسرائيلية؛ فإنّ نسبة الزيادة في أعداد المقتحمين من عام 2018 إلى عام 2019 تبلغ نحو 1.5 %، وهي أقلّ من نسبة 16.8 % التي تشكل نسبة الزيادة من عام 2017 إلى 2018 بنحو 11 ضعفًا. وهذه الزيادة المتواضعة تعكس التراجع الكبير في نِسب التطور في أعداد المقتحمين، وتوضح أنّ القفزات الكبيرة في تطور أعداد المقتحمين كانت في عامَي 2016 و2017 فقط، بعدما شنّت سلطات الاحتلال حملة شرسة في عام 2015 ضدّ المرابطين والمرابطات، ولاحقتهم بالحظر والتنكيل والاعتقال والإبعاد، وعلى الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 1948 التي حظرَتْها، وأغلقت جميع مؤسساتها، واعتقلت بعض رموزها.

إحصائية أخرى لمقتحمي الأقصى في عام 2019 نشرَتْها صحيفة ماكور ريشون العبرية، وقالت إنّ مصدرها الشرطة الإسرائيلية، علمًا أنّ معطيات الاقتحامات بين عامَي 2009 و2018 التي نشرتها الصحيفة كان مركز القدس للشؤون العامة قد نشرها سابقًا[1]، والإضافة في ما نشرته الصحيفة هو معطيات عام 2019 [2]:

1 Jerusalem Center for Public Affairs، 2019/1/11. https://bit.ly/3dGxJcG
2 صحيفة ماكور ريشون، 2020/1/19. https://www.makorrishon.co.il/news/198041/





وفق معطيات الشرطة الإسرائيلية التي نشرتها صحيفة ماكور ريشون؛ فإنّ نسبة الزيادة في عدد المقتحمين عام 2019 هو 5.6 % بالمقارنة مع عام 2018، وهي زيادة تقلّ بثلاثة أضعاف ونصف عن نسبة الزيادة في عام 2018 بالمقارنة مع 2017، وهي نحو 18%.

وتحاول المصادر الإسرائيلية تقديم المعلومات بهذا الصدد بصورة مضللة؛ وهذا ما فعله الصحفي في صحيفة ماكور ريشون وعضو اتحاد "منظمات المعبد" أرنون سيغال الذي لجأ إلى مقارنة أعداد المقتحمين في عامَي 2009 و2019، وهي على التوالي 5658 و37708، أي أنّ نسبة الزيادة بين هذين العامَيْن هي نحو 566 %. ومكمن التضليل هنا أن الصحفي يهرب من الإشارة إلى التراجع في نسبة زيادة عدد المقتحمين إلى مقارنة ازدياد عدد الإجمالي بين عامَين متباعديْن، وهذا جزء من الواقع، وليس كله. على أيّ حال، لا ينكر سيغال أنّ أعداد المقتحمين لا تزال منخفضة جدًّا، ولكنه يوضح أنها مقبولة بالنظر إلى «الخمول

الكامل في ما يتعلق بجبل المعبد لدى الجمهور اليهودي، والذي استمر أكثر من أربعة عقود منذ السيطرة على المكان في حزيران/يونيو 1967»[1].

وإلى مثل هذا التضليل ذهبت «منظمات المعبد» التي رأت في الزيادة الطفيفة في أعداد المقتحمين إنجازًا، بعد تسجيل انخفاض في أعدادهم في النصف الأول من سنة 2019، وقد اختبأت بعض المنظمات اليهودية التي تدعم الاقتحامات وراء فكرة أنّ هذه هي المرة الأولى التي يتجاوز فيها عدد المقتحمين الـ 30000، من دون النظر إلى التراجع الحادّ في نسبة زيادة عدد المقتحمين[2].

وحتى لا نغرق في تفاصيل الأعداد، نشير إلى نقطتيْن:

- أيّ اقتحام للأقصى هو انتهاك لحرمته، مهما كان عدد المقتحمين؛ فليست العبرة بالعدد بل بمبدأ التعدي على حرمة المسجد، واستباحته.
- زيادة أعداد المقتحمين مهمة بالنسبة إلى مكوّنات الاحتلال، وخاصة «منظمات المعبد»، ولكنّ إثبات مبدأ السيادة على الأقصى هو الأهمّ عندهم.

ومن المهم الإشارة إلى أنّ أعداد المقتحمين مضخَّمة؛ بالنظر إلى كون من يقتحمون الأقصى يتكررون في غالبية الأيام والمناسبات، بل يشارك كثير منهم في اقتحام الأقصى أكثر من مرة في اليوم الواحد، إذ يخرجون من المسجد ويعاودون اقتحامه، وتحتسب «منظمات المعبد» كلّ مرات الاقتحام للشخص الواحد لتضخيم العدد[3].

1 المرجع نفسه.
2 Jewish Press، 2020/1/2. https://bit.ly/2yaayav
3 الجزيرة نت، 2020/1/6. https://bit.ly/2JoH0IG



ويُظهر الجدول الآتي أعداد مقتحمي المسجد الأقصى على مدار أشهر عام 2019:

الشهر	عدد المقتحمين[1]	الأعياد والمناسبات اليهودية الأساسية
كانون ثانٍ/يناير	1918	
شباط/فبراير	1944	
آذار/مارس	2068	
نيسان/أبريل	3658	عيد الفصح اليهوديّ
أيار/مايو	1437	
حزيران/يونيو	3318	ذكرى احتلال الشطر الشرقي من القدس (توحيد القدس)
تموز/يوليو	2233	
آب/أغسطس	3576	ذكرى «خراب المعبديْن»
أيلول/سبتمبر	2408	
تشرين أول/أكتوبر	6338	رأس السنة العبرية ويوم الغفران وعيد العُرْش أو سوكوت «المظال»
تشرين ثانٍ/نوفمبر	2287	

1 هشام يعقوب (محرر) وآخرون: تقرير عين على الأقصى الثالث عشر، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط1، 2019، ص 138.
مركز معلومات وادي حلوة، 2019/10/6. https://bit.ly/2WSTTCT
مركز معلومات وادي حلوة، 2019/12/3. https://bit.ly/39yBttS
مركز معلومات وادي حلوة، 2020/1/1. https://bit.ly/2xgvGvi



كانون أول/ديسمبر	3107	عيد الأنوار اليهودي «هانوكاه»
المجموع[1]	**34292**	

يبدو واضحًا أنّ «منظمات المعبد» تستغلّ الأعياد والمناسبات اليهوديّة لتكثيف اقتحامها للمسجد الأقصى، وقد احتفت بمضاعفة أعداد المقتحمين في بعض المناسبات؛ ومنها عيد «الهانوكاه» في كانون أول/ديسمبر 2019 الذي اقتحم فيه 1200 مستوطن الأقصى، بزيادة 400 مقتحم بالمقارنة مع الاقتحامات في العيد نفسه عام 2018[2]، وفي «عيد العُرش» أو «سكوت» الذي جاء في شهر تشرين أول/أكتوبر 2019 اقتحم الأقصى نحو 4000 مستوطن، بزيادة نحو 42 % عن عدد مقتحمي الأقصى في العيد نفسه عام 2018، ومع هذا العدد الكبير من المقتحمين وصل عدد المقتحمين في هذا الشهر إلى نحو 6000 مستوطن؛ ما دفع «منظمات المعبد» إلى الاحتفاء بهذا الرقم على أنه أعلى من عدد المقتحمين في عام كامل هو عام 2009[3].

1 يختلف المجموع النهائي لعدد مقتحمي الأقصى في هذا الرصد الشهريّ لعام 2019 عن العدد الصادر عن دائرة الأوقاف الإسلامية (29610)؛ وذلك أنّ الرصد الشهريّ المذكور أعلاه يحسب الطلاب اليهود، وجنود الاحتلال ضمن المقتحمين، بينما لا تحتسبهم دائرة الأوقاف الإسلامية. وقد اعتمدنا في الرصد الشهريّ على الأرقام الصادرة عن مركز معلومات وادي حلوة إجمالًا، باستثناء الأشهر التي لا توجد تقارير صادرة عن المركز حولها.

2 جيروزاليم بوست، 2019/12/31. https://bit.ly/2xDAJGf

3 Jerusalem Center for Public Affairs، 2019/10/31. https://bit.ly/2QUo3l4
https://har-habait.org/articleBody/32954





«منظمات المعبد» تحتفي بوصول عدد مقتحمي الأقصى إلى نحو 6000 في تشرين أول/أكتوبر 2019 المتزامن مع «عيد العُرش»

وعلى الرغم من خطورة جميع الاقتحامات، إلا أنّ اقتحاميْن بارزيْن كانا الأشد خطورة في عام 2019، هما:

- اقتحام الثامن والعشرين من رمضان، في 2019/6/2: تزامن هذا اليوم مع الذكرى السنوية لاحتلال الشطر الشرقي من القدس (يوم توحيد القدس حسب الاحتلال)، وقد اقتحم الأقصى فيه نحو 1200 مستوطن حسب دائرة الأوقاف، بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلية وعناصر من القوات الخاصة والمخابرات الذين اعتدوا على المعتكفين والمصلين والنساء بالضرب، والتنكيل، والاعتقالات؛ ما أدى إلى حالات اختناق، وإصابات بين المصلين جراء التنكيل وإطلاق القوات الإسرائيلية الخاصة القنابل الصوتية والغازية والرصاص المطاطي بكثافة، ولا سيما داخل المصلّى القبلي في المسجد الأقصى المبارك. واندلعت مواجهات عنيفة بين المعتكفين وشرطة الاحتلال الإسرائيلية، أدت إلى إصابة العديد من المعتكفين الذين حاولوا منع المستوطنين والشرطة من اقتحام المسجد. وأغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي



الخاصة، أبواب المصلى القبلي في المسجد الأقصى المبارك، وفرضت حصارًا عسكريًّا محكمًا على عشرات المصلين المعتكفين داخله، في الوقت الذي فتحت فيه باب المغاربة الخاضع لسيطرتها، وسمحت لمئات المستوطنين باقتحام باحات الأقصى، وسط تكبيرات المصلين والمعتكفين[1]. وتشير معطيات «منظمات المعبد» إلى أنّ عدد المقتحمين في المناسبة نفسها عام 2018 كان 2084؛ وهذا يعني أنّ ثمة تراجعًا في عدد المقتحمين في عام 2019.

وقد كسر الاحتلال في هذا الاقتحام العُرف السائد المتمثل بمنع شرطة الاحتلال اقتحامات الأقصى في العشر الأواخر من رمضان.



اقتحامات الأقصى في 28 رمضان

- **اقتحام أول أيام عيد الأضحى المبارك، في 2019/8/11:** تزامن هذا اليوم مع ذكرى «خراب المعبديْن»، وبعد خداع تواطأ فيه كبار مسؤولي الاحتلال، وعلى رأسهم رئيس الحكومة نتنياهو، اقتحم الأقصى نحو 1340 مستوطنًا وفق المصادر

1 TRT عربي، 2019/6/2. https://bit.ly/3byWGVO



الفلسطينية[1]، ولكنّ المصادر الإسرائيلية تقول إن العدد كان 1729 مستوطنًا، بزيادة قدرها 17 % عن عدد المقتحمين في المناسبة نفسها عام 2018 وفق صحيفة «معاريف» العبرية. وعلى أثر ذلك اندلعت مواجهات مع المصلين الفلسطينيين، فاعتدت شرطة الاحتلال عليهم، موقعة نحو 61 إصابة في صفوفهم، ونُقل 16 منهم للمستشفيات في القدس، حسب إحصائية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني[2].



الاعتداء على المصلين والمشايخ في أثناء اقتحام الأقصى أول أيام عيد الأضحى

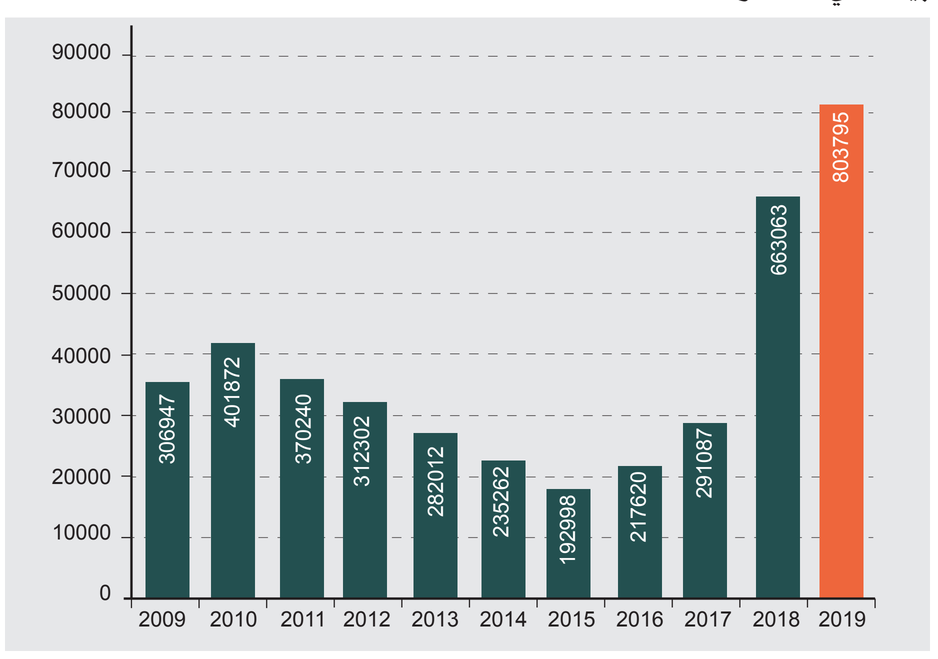
لقد شكّل هذان الاقتحامان سابقتيْن أراد الاحتلال أنْ يوجه رسالة منهما مفادها أنه لا خطوط حمراء تمنع اقتحامات اليهود في مناسباتهم الدينية والوطنية حتى لو تزامنت مع مناسبات إسلامية، وأنّ الاحتلال ماضٍ في نسف الوضع القائم في الأقصى بإجراءات عملية بمعزل عن أي مواقف دولية أو إقليمية.

1 وكالة «وفا». https://bit.ly/2JqxDbB
2 عربي 21، 2019/8/11. https://bit.ly/2wDGbZX



وفي سياق الاقتحامات، نشير إلى أنّ عددًا من المسؤولين الإسرائيليين الحاليين والسابقين اقتحموا الأقصى في عام 2019، منهم: وزير الزراعة وعضو الكنيست أوري أرئيل (البيت اليهودي)، وعضو الكنيست يهودا غليك (الليكود)، وعضو الكنيست شولي معلم (البيت اليهودي)، وعضو الكنيست شارين هسكل (الليكود)، ورئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست آفي ديختر، وقائد شرطة الاحتلال في القدس، فضلًا عن كبار الضباط[1].

وعلى صعيد اقتحامات «السياح» الأجانب الذين يتبنى أغلبهم أجندات داعة للاحتلال، أوردت المصادر الإسرائيلية رقمًا قياسيًّا لعام 2019؛ فقد اقتحم المسجد نحو 803795 «سائحًا» بزيادة نحو 21% عن عام 2018، وفيما يأتي تطور أعداد المقتحمين من «السياح» بين عامَي 2009 و2019[2]:



1 تقرير عين على الأقصى الثالث عشر، مرجع سابق، ص 127 – 128.
مركز معلومات وادي حلوة، 2020/1/1. https://bit.ly/2xgvGvi
تلفزيون الغد، 2019/6/2. https://bit.ly/3awPNEa
2 صحيفة ماكور ريشون، 2020/1/19. https://www.makorrishon.co.il/news/198041/



ب- إغلاق المسجد الأقصى

يسعى الاحتلال إلى جعل إغلاق المسجد الأقصى سياسة دائمة عند أيّ حدثٍ يرى فيه الاحتلال تهديدًا لأمنه وجنوده ومستوطنيه؛ وتنبئ هذه السياسة بنية الاحتلال توسيع دائرة تطبيق هذه السياسة لتشمل إغلاق المسجد أمام المسلمين في المناسبات اليهودية. وفي ما يأتي أبرز المحطات التي أغلق فيها الاحتلالُ المسجد الأقصى كاملًا، أو بعض مرافقه، أو منع الاحتلال دخول المصلين إليه، في عام 2019 [1]:

تاريخ الإغلاق	التفاصيل
2019/1/14	حاصرت قوات الاحتلال مسجد قبة الصخرة المشرفة مدة 6 ساعات، وفرضت طوقًا عسكريًّا حولها، وذلك بعد تصدي حراس المسجد لأحد أفراد الشرطة الذي حاول اقتحام القبة وهو يرتدي القلنسوة/ القبعة (رمز للشعائر اليهودية)، وفي أثناء إغلاق مسجد قبة الصخرة وحصاره اعتدت القوات على المقدسيين المعتصمين على أبوابها.
2019/2/19	اقتحمت قوات الاحتلال المسجد الأقصى عقب انتهاء صلاة العشاء، واعتدت على عشرات المصلين من النساء والفتية والشبان بالضرب المبرح، وخاصة الموجودين في منطقة باب الرحمة، وفرضت حصارًا على المسجد ومنعت الدخول إليه وأخلت ساحاته بالقوة واعتقلت 22 شابًّا.
2019/3/12	أغلقت قوات الاحتلال بقرار من قائد شرطة الاحتلال في مدينة القدس المسجد الأقصى المبارك، منذ ظهيرة هذا اليوم حتى فجر اليوم التالي، وفرضت حصارًا مشددًا عليه ومنعت صلوات العصر والمغرب والعشاء فيه، ومنعت رفع الأذان لصلاتي المغرب والعشاء بعد منع دخول المؤذن إليه، بحجة إضرام النار في مركز الشرطة داخل المسجد الأقصى المبارك بزجاجة حارقة ومفرقعات.

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/1/1. https://bit.ly/2xgvGvi



أغلق جيش الاحتلال الإسرائيلي المسجد الأقصى بعد عملية طعن نفذها شاب فلسطيني قرب باب العمود، وأدت إلى جرح إسرائيليين اثنين في مدينة القدس المحتلة، وفق ما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية. ومنعت قوات الاحتلال آلاف المصلين من الوصول إلى باحات الأقصى في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان[1].	2019/5/31
حاصرت قوات الاحتلال المصلى القبلي وأغلقت بواباته بالسلاسل والأنابيب الحديدية، بعد استباحته بالأسلحة المختلفة من قنابل صوتية وأعيرة مطاطية وغاز الفلفل السام، واعتدت على المعتكفين الذين حوصروا فيه.	2019/6/2
أغلق الاحتلال أبواب المسجد الأقصى المبارك، منذ ساعات العصر حتى بعد العشاء، وفي أول ساعتين منعت سلطات الاحتلال الدخول إليه، ثم أعادت فتح بعض الأبواب وسمحت لموظفي الأوقاف الإسلامية ولمن هم فوق الـ50 عامًا بالدخول إلى الأقصى، وذلك بعد زعم الاحتلال أنّ شابًّا فلسطينيًّا نفّذ عملية طعن ضد جنود الاحتلال المتمركزين عند باب السلسلة. واعتصم المقدسيون على أبواب الأقصى وأدوا صلاتي المغرب والعشاء على عتباته.	2019/8/15
أغلقت سلطات الاحتلال المسجد الأقصى لأكثر من ساعة، بحجة محاولة فتى طعن مجندة على بابه، وذلك تزامنا مع صلاة العصر، فاضطر المئات من الفلسطينيين أداء الصلاة على أبواب الأقصى حتى فتحت أبوابه من جديد.	2019/9/26

1 صحيفة الدستور، 2019/5/31. https://bit.ly/33V8krv





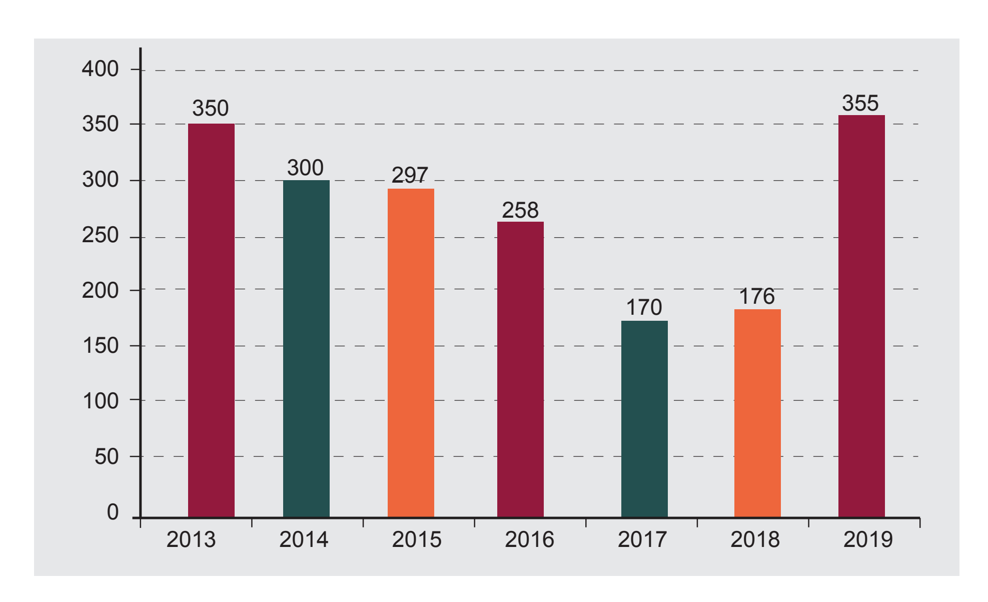
الاحتلال يغلق الأقصى في 2019/3/12 والمقدسيون يؤدون الصلاة عند أبوابه

ت- الإبعاد عن المسجد الأقصى

سجّل الاحتلال رقمًا قياسيًّا في قرارات الإبعاد عن الأقصى التي لم يشهد لها المسجد مثيلًا منذ سنوات عديدة؛ فقد أصدر 355 قرار إبعاد بحق روّاد المسجد، وموظفيه لمُدد تتراوح بين 3 أيام و6 أشهر، وبذلك تقفز الزيادة في نسبة قرارات الإبعاد في عام 2019 نحو 100 % بالمقارنة مع عام 2018. وشملت قرارات الإبعاد شخصيات اعتبارية ومسؤولة في القدس، منها الشيخ عبد العظيم سلهب، رئيس مجلس الأوقاف الإسلامية في القدس، والشيخ ناجح بكيرات نائب سلهب، وعضو مجلس الأوقاف حاتم عبد القادر، وأعضاء من مجلس الأوقاف، ومدير نادي الأسير في القدس ناصر قوس، وفي ما يأتي تطور قرارات الإبعاد عن الأقصى منذ عام 2013 إلى عام 2019 [1]:

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/1/1. https://bit.ly/2xgvGvi
عرب 48، 2019/3/3. https://bit.ly/3bFTtnx
التقرير السنوي حال القدس 2018، مرجع سابق، ص 66.





وصدرت غالبية قرارات الإبعاد في أثناء هبة الرحمة التي اندلعت في شباط/فبراير 2019 وأفضت إلى إعادة فتح مصلى باب الرحمة بعد 16 عامًا من إغلاقه. ففي شباط/فبراير بلغ عدد المبعدين عن الأقصى 133 [1]، وفي آذار/مارس 58 [2]؛ وهما الشهران الأساسيان اللذان شهدا تطورات الهبة.



الاحتلال يسلّم الشيخ عبد العظيم سلهب قرارًا بإبعاده عن الأقصى بعد هبة باب الرحمة

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2019/3/4. https://bit.ly/2QTS3NZ
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2019/4/4. https://bit.ly/2xA7xjH



ث- محاولات تقويض دور الأوقاف الإسلامية

ينظر الاحتلال إلى دائرة الأوقاف الإسلامية على أنها عقبة أساسية تقف في طريق فرض سيادته الكاملة وسيطرته المطلقة على المسجد الأقصى. ودائرة الأوقاف هي المعنية الحصرية بالإشراف على شؤون المسجد الأقصى، وهذا الأمر لا يناسب الاحتلال الذي يرى في ذلك تناقضًا مع مفهوم «السيادة» على «أقدس مكان بالنسبة إلى اليهود» حسب تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، و«منظمات المعبد».

في عام 2019 كثف الاحتلال حملته لاستهداف الأوقاف الإسلامية على أكثر من صعيد، نذكر أبرزها في النقاط الآتية[1]:

- حملة الاعتقالات والاستدعاءات التي شملت موظفي الأوقاف.
- حملة الإبعاد عن المسجد الأقصى، ولا سيما في أثناء هبة باب الرحمة، وكان من بين المبعدين كبار موظفي الأوقاف.
- منع الأوقاف من ترميم مرافق المسجد وصيانته، ففي 2019/6/13 اعتقلت قوات الاحتلال المهندس بسام الحلاق مدير لجنة الإعمار في دائرة الأوقاف الاسلامية من داخل المسجد الأقصى، واعتقلت أحد مهندسي اللجنة وعاملًا فيها، على خلفية إصلاح بلاطة واحدة في منطقة باب القطانين داخل المسجد الأقصى. وتدخلت شرطة الاحتلال في أثناء الترميم ومنعت العمال من مواصلة العمل. ولا تزال سلطات الاحتلال تعرقل عشرات مشاريع الصيانة التي يحتاج إليها المسجد الأقصى.
- التشدد في السماح بإدخال مواد ولوازم تخصّ الأوقاف، ومنع ذلك في أغلب الأحيان.
- التحكم في الدخول والخروج من المسجد الأقصى.

1 تقرير عين على الأقصى الثالث عشر، مرجع سابق، ص 153 – 163.
مركز معلومات وادي حلوة، 2020/1/1. https://bit.ly/2xgvGvi



قوات الاحتلال تمنع الشيخ محمد حسين مفتي القدس من دخول الأقصى في 2019/3/12

ج- تهويد منطقة الأقصى: الحفريات والبناء التهويديّ

لا تزال منطقة المسجد الأقصى محلّ استهداف مباشر من أذرع الاحتلال الرسمية وغير الرسمية، وقد وثق تقرير عام 2019 جملة مشاريع تهويدية في المنطقة، نوجزها بالآتي:

مشروع القطار الخفيف (التلفريك)

تفاعلت قضية القطار الهوائي (التلفريك) الذي ينوي الاحتلال بناءه في محيط المسجد الأقصى والبلدة القديمة؛ فقد وافقت «اللجنة الوطنية لتطوير البنية التحتية في القدس» على خطة بنائه، ونشرت في 2019/2/1 موافقتها في الصحف الرسمية فاتحةً المجال أمام الاعتراضات مدة ستين يومًا؛ وذلك بالنظر إلى وجود معارضة كبيرة من جهات فلسطينية وإسرائيلية. وعند الانتهاء من بناء «التلفريك» سيكون قادرًا على نقل 3000 شخص في



الساعة، باستخدام 72 عربة تتسع كل واحدة منها لعشرة أشخاص، وسيكلف المشروع الذي سيبدأ العمل به عام 2021 نحو 200 مليون شيكل (55.2 مليون دولار)[1].

وتتبنى المشروع وزارة السياحة الإسرائيلية و«هيئة تطوير القدس»، ويبلغ طوله 197 مترًا، بارتفاع 30 مترًا، وتشمل المرحلة الأولى من الخطة ثلاث محطات: الأولى في محطة القطار القديم في حي البقعة الكائن في الشطر الغربي من القدس، ثم يمر «التلفريك» فوق حي الثوري نحو المحطة الثانية بالقرب من موقف السيارات عند جبل صهيون، ثم يسير على طول جدار القدس نحو محطته الثالثة في سلوان (عند «مركز كيدم» التهويديّ) لتسهيل وصول الركاب إلى منطقة البراق عبر أحد طريقين: فوق الأرض عبر باب المغاربة في سور القدس القديمة، أو تحت الأرض عبر أحد الأنفاق التي تمتدّ من سلوان حتى ساحة البراق[2].

واجهت هذا المشروع التهويديّ اعتراضات عديدة من جهات فلسطينية وإسرائيلية؛ فقد قدم المحامي سامي ارشيد اعتراضًا عليه باسم عشرات السكان من بلدة سلوان، خاصة سكان البيوت التي يمر المشروع من فوقها، وأصحاب الأراضي والمنازل التي تنوي سلطات الاحتلال مصادرتها، وكذلك باسم عشرات التجار من البلدة القديمة؛ لأنّ المشروع يؤثر سلبًا في الحركة التجارية داخل البلدة[3].

وفي 2019/6/3 ذكرت قناة «كان» العبرية، وصحيفة «هآرتس» أنّ «اللجنة الوطنية لتطوير البنية التحتية في القدس» رفضت جميع الاعتراضات على مشروع «التلفريك»، واجتازت بذلك مرحلة مهمة باتجاه بدء تنفيذ المشروع، ووصفت اللجنة المشروع بأنه يوفر «حلًّا حقيقيًّا لمشكلة الوصول إلى الحوض الجنوبي الشرقي من البلدة القديمة»[4].

---

1 تايمز أوف إسرائيل، 2019/1/29. https://bit.ly/2yfC7PK
2 «هآرتس»، 2019/1/30. https://bit.ly/2UrRIEG
3 موقع مدينة القدس، 2019/4/4. http://quds.be/v9w
4 «هآرتس»، 2019/6/3. https://bit.ly/39pHJ6R
موقع مدينة القدس، 2019/6/7. http://quds.be/vrk



وفي 2019/11/4 صادقت «الهيئة الوزارية لشؤون السكن» الإسرائيلية، على خطة القطار الهوائي. وقال موشيه كاحلون، رئيس الهيئة الوزارية المذكورة التي تضمّ 9 وزراء، بعد المصادقة عليه: «انتظرنا ألفي عام لحائط المبكى، ومن غير الممكن بسبب الازدحامات في حركة السير ألا يتمكن عشرات الآلاف من الوصول إليه للصلاة والتنزه والمشاركة في الاحتفالات العسكرية والقومية»[1].

حسب زعم مخططي المشروع؛ فإن الهدف منه هو التخفيف من حدة الازدحام في مدينة القدس، وخاصةً ازدحام الحافلات السياحية في منطقة سور الأقصى الغربيّ، ولكنّ معارضين للمشروع يوضّحون أنّ وزارة النقل الإسرائيلية ليست شريكًا في الخطة؛ ما يعني أن الهدف منها ليس التقليل من الحاجة إلى وسائل النقل العامة. وتؤكد صحيفة «هآرتس» أن الهدف من المشروع هو تعميق السيطرة الإسرائيليةعلى محيط البلدة القديمة، وتعزيز مشاريع جمعية «إلعاد» الاستيطانية التي تسعى إلى تهويد منطقة سلوان[2]. وفي إشارة إلى خطورة تفاصيل المشروع تعمد مهندسوه الإيحاء بأنّ حجم العربات الناقلة سيكون صغيرًا بخلاف الحقيقة، ورفضت بلدية الاحتلال في القدس طلبًا قدمته منظمة «عمق شبيه» للاطلاع على جدوى المشروع الاقتصادية متذرعة بأنّ كشف المعلومات من شأنه أن يعطّل تقدم المشروع؛ وهذا يؤكد أنّه ينطوي على مخاطر يحاول الاحتلال إخفاءها سعيًا إلى الالتفاف على الاعتراضات المقدمة على المشروع[3].

وفي تقرير لـ«عمق شبيه»، ترى المنظمة أنّ «التلفريك مدفوع بالمصالح السياسية في أهم موقع في القدس. وعلى الرغم من أن هذا المشروع معروض على الجمهور كاستجابة لاحتياجات النقل والسياحة، إلا أن هدفه سياسي - تعزيز قبضة إسرائيل على القدس الشرقية من خلال سرد وطني ديني وإنشاء حقائق على الأرض من شأنها أن تقوض فرص حل وسط تاريخي في الحوض المقدس ويقوض التنوع الثقافي الغني للمدينة. وسيؤدي التلفريك إلى إلحاق أضرار جسيمة بالطبيعة التاريخية للمدينة القديمة وإفساد الأفق

1 عرب 48، 2019/11/4. https://bit.ly/33UaXtE
2 «هآرتس»، 2019/1/30. https://bit.ly/3dINVdu
3 تايمز أوف إسرائيل، 2019/1/29. https://bit.ly/2Uwuj54

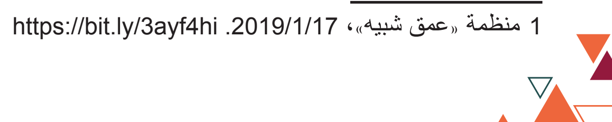


الشهير الذي يجذب الزوار من جميع أنحاء العالم». وتؤكد المنظمة أنّ سكان سلوان هم الضحايا المباشرون للمشروع؛ لأن عشرات العربات ستمرّ كل ساعة على ارتفاع 5 إلى 9 أمتار فوق بيوتهم؛ فضلًا عن أنّ المشروع يتطلب هدم العديد من الطبقات العليا للبيوت في سلوان[1].

انقضى عام 2019 ولم يصدر قرار رسميّ من الحكومة الإسرائيلية مجتمعة للمضيّ بقوة في تنفيذ هذا المشروع الذي يواجَه باعتراضات شديدة من جهات فلسطينية وإسرائيلية ودولية، ولكنّ بعض الخطوات التي نفذتها أذرع الاحتلال في المحطات التي سيمرّ فيها هذا المشروع قد تكون في سياق الشروع بتنفيذه قبل إقراره رسميًّا ونهائيًّا.

مسار «التلفريك» في مرحلتيْه الأولى والثانية

1 منظمة «عمق شبيه»، 2019/1/17. https://bit.ly/3ayf4hi



تطورات مشروع «بيت هليبا» التهويديّ


الأشغال في مشروع «بيت هليبا» التهويدي غرب الأقصى

في شباط/فبراير 2019، أكدت مصادر حكومية إسرائيلية أنّ مشروع «بيت هليبا» التهويديّ سيتضمن كنيسًا يهوديًّا، ولن يقتصر على مكاتب خدمات ومرافق عامة وحمامات وغرف دراسية كما أعلنت سلطات الاحتلال سابقًا. وتُظهِر الخريطة المنشورة والمعلقة قرب المبنى المقرر إنشاؤه أن المشروع جزء من عدة مشاريع قيد الإنشاء في البلدة القديمة، وأنه سيرتبط بأبنية قديمة وتاريخية، مثل المدرسة التنكزية التي استولت عليها قوات الاحتلال وحولتها إلى مقر للقوات الخاصة وحرس الحدود[1]. وكانت منظمة «عمق شبيه» قد أشارت في تقريرها السنويّ الصادر مطلع عام 2019 إلى تجاهل سلطات الاحتلال الاعتراضات التي قُدمت على مشروع «بيت هليبا» التهويديّ، وأكدت أنّ «مؤسسة تراث الحائط الغربي» بدأت بناءه فعليًّا منذ شباط/فبراير 2018، ثم شهد العمل فيه بعد ذلك تطورًا ملحوظًا[2]. ويقع هذا المشروع على بعد نحو 100 متر من حائط البراق، ويتكوّن من عدة طبقات، تضمّ مرافق متعددة الاستعمالات[3].

1 صحيفة الدستور، 2019/2/10. https://bit.ly/2QWqSSG
2 منظمة «عمق شبيه»، 2019/1/5. https://bit.ly/33YxPZ6
3 للاطلاع على تفاصيل مشروع «بيت هليبا» واستخداماته المتوقعة، انظر:
هشام يعقوب (محرر) وآخرون: عين على الأقصى، التقرير العاشر، مؤسسة القدس الدولية، ط 1، 2016، ص 114 – 116.



مخطط بناء شبكة تواصل بين ساحة البراق و«الحيّ اليهوديّ»

يسعى الاحتلال إلى مدّ جسور التواصل بين منطقة ساحة البراق الحيوية بالنسبة إليه، حيث يقيم فيها المستوطنون شعائرهم الدينية عند حائط البراق، و«الحيّ اليهوديّ» غرب الأقصى، وذلك عبر طرق وأنفاق ومصاعد فوق الأرض وتحتها. وفي هذا السياق، كشفت صحيفة «يسرائيل هيوم» العبريّة في 2019/2/17 أنّ «شركة تطوير وترميم الحي اليهودي» تعتزم تنفيذ عدة مشاريع تهويديّة في مكان حارتي المغاربة والشرف (يطلق عليه الاحتلال اسم «الحيّ اليهوديّ») بقيمة 200 مليون شيكل (نحو 55 مليون دولار أمريكيّ). وتشمل المشاريع[1]:

- مصعد «حائط المبكى».
- متحف «الحيّ الهيروديانيّ».
- فسيفساء أورشليم.
- قرية جميلة ملائمة للأساطير التوراتية.
- ترميم موقع يدّعي الاحتلال أنه كان من بيوت الأثرياء اليهود في الحقبة الرومانية، وتطويره لاستقبال السياح.
- إعادة بناء كنيس «جوهرة إسرائيل» المهجور منذ 1948 حسب زعم الاحتلال، وسيصل ارتفاعه إلى 25 مترًا.

ويزعم الاحتلال أنّ الهدف من هذه المشاريع تحسين الأماكن العامة في ما يسمى «الحي اليهودي»، وتكييفها مع احتياجات السكان والسياح. وأوضحت الصحيفة أنّ تنفيذ هذه

1 يسرائيل هيوم، 2019/2/17. https://bit.ly/2JuhKAA
جيروزاليم بوست، 2019/2/17. https://bit.ly/3bDvg0Z
المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/2/17. https://www.palinfo.com/251740

المشاريع يستلزم تطوير البنية التحتية، وإنشاء مناطق ترفيهية، ووضع إضاءة متقدمة، وتأهيل طرق سياحية واضحة المعالم، ووضع علامات توضيحية في نقاط مهمة وعلامات تؤدي إلى حائط البراق («حائط المبكى» حسب تسمية الاحتلال).

وأشارت الصحيفة إلى أنّ العمل في هذه المشاريع قد بدأ بالفعل، وقدّمت بعض التفاصيل حولها؛ فقد افتتح زئيف إلكين، وزير القدس في حكومة الاحتلال، وموشيه ليون رئيس بلدية الاحتلال في القدس، في 2019/2/17، «شارع اليهود» المؤدي من «الحي اليهودي» إلى ساحة البراق. وافتتحا كذلك ما يسمى «البيت المحروق»، وهو موقع تزعم الرواية اليهودية أنه بيت لثريّ يهودي عاش في حقبة «المعبد الثاني» المزعوم، وقد أجرى المستوطنون فيه ترميمات لتحويله إلى مزار.

وفي سياق هذه المشاريع، بدأت الشركة المذكورة «تجديد» كنيس «جوهرة إسرائيل» («تيفئيريت إسرائيل»)، وسيستمرّ العمل عدة سنوات. ويبعد هذا الكنيس نحو 200 متر عن الأقصى.

وبدأت الشركة كذلك بناء مصعد وممرٍّ ينقل «الزوّار» من «الحي اليهودي» إلى ساحة البراق مباشرة، وقد بُني هذا المصعد لحلّ مشكلة السلالم التي لا يستطيع ذوو الاحتياجات الخاصة استعمالها. ويشكل المصعد والممر ما مجموعه 2000 متر مربع، وتبلغ تكلفة هذا المشروع 57 مليون شيكل (نحو 16 مليون دولار)، ومن المتوقع تشغيل المصعد في كانون ثانٍ/يناير 2022.

وفي تعليقه على هذه المشاريع قال زئيف إلكين: «نحن نفخر بالمشاركة في عملية تجديد الحي اليهودي. إننا نعمل في جميع أنحاء المدينة القديمة لإتاحة الطرق للسياح، وتحسين الشوارع وتعزيز السيادة الإسرائيلية، والآن وصلنا إلى جوهرة التاج أي الحي اليهودي». أما هرتزل بن آري الرئيس التنفيذي للشركة فقد قال: «آمل أن يشعر كل من يأتي إلى الحي اليهودي في القدس بأننا حققنا حلمًا لهم، وأن كل الضيوف والسياح الذين سيصلون من جميع أنحاء العالم سيشعرون بقيم عاصمة إسرائيل».





زئيف أليكن وموشيه ليون في أثناء افتتاح مشاريع تهويدية في «الحي اليهودي»

نفق يخترق سور القدس الجنوبيّ من سلوان إلى الزاوية الجنوبية الغربية للأقصى

كشفت صحيفة «هآرتس» العبرية في 2019/3/20 عن أعمال حفر حديثة ومتواصلة، تهدف إلى فتح ثغرة تحت سور القدس القديمة الجنوبي؛ لتمكين السائحين من العبور من «مدينة داود» في سلوان جنوب المسجد الأقصى إلى منطقة «الحديقة الأثرية أو حديقة دافيدسون» عند الزاوية الجنوبية الغربية للأقصى. ووفق الصحيفة فإنّ الحفريات التي تنفذها جمعية «إلعاد» الاستيطانية و«سلطة الآثار الإسرائيلية»، ستؤدي إلى تدمير جزء من مبنى إسلامي أثري يعود تاريخه إلى القرن السابع الميلاديّ أي العصر الأموي. وبحسب «هآرتس»، فإن جمعية «إلعاد» و«سلطة الآثار الإسرائيلية» قامتا بحفر الشارع البيزنطي القديم الموجود في المكان، ووصلتا إلى المبنى الأموي المذكور الذي يقع تحت سور البلدة القديمة، وبهدف تمكين السائحين من العبور من سلوان إلى زاوية الأقصى الجنوبية الغربية؛ فإنه لا بدّ من فتح ثغرة كبيرة في المبنى التاريخيّ.

وفي التفاصيل التي أوردتها «هآرتس» أنّ عدة أنفاق تحت الأرض يفترض أن ترتبط بمشروع سياحي كبير يُطلق عليه اسم «طريق الحجّاج»، بينها النفق الذي يطلق عليه اسم «الشارع المدرج»، ويبدأ من عين أم الدرج في سلوان، وينتهي قرب باب المغاربة إلى المكان الذي يجري التخطيط لبناء «مركز للزوار» فيه. وحيث ينتهي النفق يفترض أن يتشعب منه نفقان آخران: الأول كان عبارة عن قناة تصريف يعود تاريخها إلى عدة قرون قبل الميلاد وتصل إلى حائط البراق، وتتيح المجال لدخول البلدة القديمة عبرها، لكنها ضيقة وتتسع لمجموعات صغيرة فقط. أما النفق الثاني فيتسع لمجموعات أكبر، ويصل إلى ما يسمى «الحديقة الأثرية» قرب حائط البراق، وقد حُفِر في مسار شارع يعود إلى العهد البيزنطي.

وأشارت «هآرتس» إلى انهيار جدار في أحد مواقع الحفر الكبيرة التي تجريها جمعية «إلعاد» الاستيطانية في سلوان بسبب الأمطار الغزيرة، وهو موقع قريب من المدخل الذي يدخل عبره عمال الحفر في نفق «الشارع المدرج»، وحصل ذلك الانهيار قبل أسابيع قليلة من كشف الصحيفة عن هذه الحفريات في 2019/3/20 [1].

وأصدرت منظمة «عمق شبيه» بيانًا حول هذا النفق قالت فيه إنّ «سلطة الآثار الإسرائيلية» تعمل في السنوات الثلاث الأخيرة على حفر نفق على مسار شارع قديم يعود تاريخه إلى العصر البيزنطي بتمويل من جمعيّة «إلعاد» الاستيطانية، وبدعم من حكومة الاحتلال، كجزء من مخطط للربط بين سلوان والبلدة القديمة عبر مسارات «سياحية» تحت الأرض.

وقالت المنظمة إنه تمّ شقّ الشارع القديم من موقف «جفعاتي» الواقع على مدخل قرية سلوان، بالتوازي مع مسار نفق آخر اسمه «طريق الحجاج»، الواقع على بعد نحو خمسة أمتار من الجهة الغربية. وأوضحت أنّ الحائط الذي اكتُشف يقع فوق الشارع البيزنطي القديم، وفي حال عدم تفكيك الحائط لا يمكن الاستمرار بحفر النفق إلى منطقة «مركز دافيدسون». وأكدت المنظمة أنّ «سلطة الآثار الإسرائيلية» ترتكب خطيئة

1 «هآرتس»، 2019/3/20. https://bit.ly/33WOIIL
وكالة شهاب للأنباء، 2019/3/21. https://bit.ly/2QRC2bB



مواقع أثرية رئيسية في القدس القديمة وسلوان

עמק שווה
عمق شبيه
Emek Shaveh
www.alt-arch.org

حارة المسلمين

حارة النصارى

حارة اليهود

سلوان

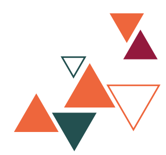
1. حفريات جامعة تل أبيب
2. حنيون جفعاتي
3. حفريات تحت الأرض
4. "بيت همعيان"
5. بين "باب وورن" و"بيت همعيان"
6. حفريات "هعوفيل"
7. جسر المغاربة
8. "بيت هليبا"
9. باحة الحائط الغربي
10. النفق في سلوان والبلدة القديمة
11. الحائط الصغير
12. برج اللقلق/باب الزهراء
13. باب الرحمة
14. مغارة الكتان "مغارة صدقياهو"

نفق
موقع حفريات
مواقع أثرية وحفريات قديمة
أسوار البلدة القديمة

0 50 100 200 أمتار

Map Design by Lior Cohen

النفق رقم 10 في الخريطة هو مسار النفق من سلوان إلى الزاوية الجنوبية الغربية للأقصى



بالنظر إلى طريقة الحفر التي اندثرت من البحوث الأثرية في العالم قبل مئة سنة، وبيّنت أن الأضرار الذي تسببها الأنفاق كبيرة على مستوى إمكانية عرض الثقافات العديدة وتاريخ القدس بصورة متوازنة؛ «فالحديث ليس عن مشكلة مهنية سياحية، بل مشكلة سياسية من التجاهل، بل مَحو طبقات تاريخية معينة من أجل عرض القدس بشكل يخدم مشروع المستوطنات في حوض البلدة القديمة»[1].

افتتاح نفق «طريق الحجّاج» بمشاركة أمريكية رسمية

بعد نحو ستّ سنوات من العمل، افتتحت «سلطة الآثار الإسرائيلية» وجمعية «إلعاد» الاستيطانية الشقّ الأول من نفق «طريق الحجّاج» في 2019/6/30 بمشاركة مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين، ويمتدّ هذا الشق على طول 300 متر وعرض 7 أمتار، من عين سلوان جنوب الأقصى إلى منتصف طريق وادي حلوة، وتحديدًا تحت ملعب وادي حلوة. وهذا الشقّ هو جزء من النفق الكامل الذي سينتهي عند منطقة باب المغاربة في سور الأقصى الغربي، بعد نحو عام من العمل حسب المتوقع وسيفتتح لعامة الناس بعد ذلك. وشارك في افتتاح النفق دافيد فريدمان، سفير الولايات المتحدة الأمريكية في دولة الاحتلال، وجيسون غرينبلات مبعوث البيت الأبيض للشرق الأوسط، وسارة نتنياهو زوجة رئيس وزراء الاحتلال، ورجل الأعمال الأميركي الملياردير شيلدون أديلسون، وغيرهم. وتدّعي جمعية «إلعاد» الاستيطانية أنّ النفق جزء من مسار الحجاج إلى «المعبد الثاني» من القرن الأول الميلادي[2]. وأظهرت مقاطع فيديو مشاركة فريدمان وغرينبلات وأيدلسون وسارة نتنياهو في الهدم؛ إذ تعاقبوا على حمل مطرقة ثقيلة لهدم حائط داخل النفق بُنِي خصِّيصًا لغرض هدمه في سياق الافتتاح[3].

1 منظمة «عمق شبيه»، 2019/3/26. https://bit.ly/2WWNOoS
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2019/6/30. httpshttps://bit.ly/33YtHYX
منظمة «عمق شبيه»، 2019/6/28. https://bit.ly/2wNQkTL
3 الميادين، 2019/7/1. https://www.youtube.com/watch?v=4_jNwBq3aVk



ويبلغ الطول الإجمالي للنفق 600 متر وعرضه بين 7 و8 أمتار، وعلى عمق متدرج يصل إلى 15 مترًا. وقد رُصفت أرضيته بألواح حجرية كبيرة قبل الافتتاح. وتشير المعطيات إلى أن هذا النفق هو في الأصل قناة مياه معطلة تحت الأرض كانت مخفية، واكتشف مصادفة في أثناء عملية تنقيب قبل عدة سنوات[1].

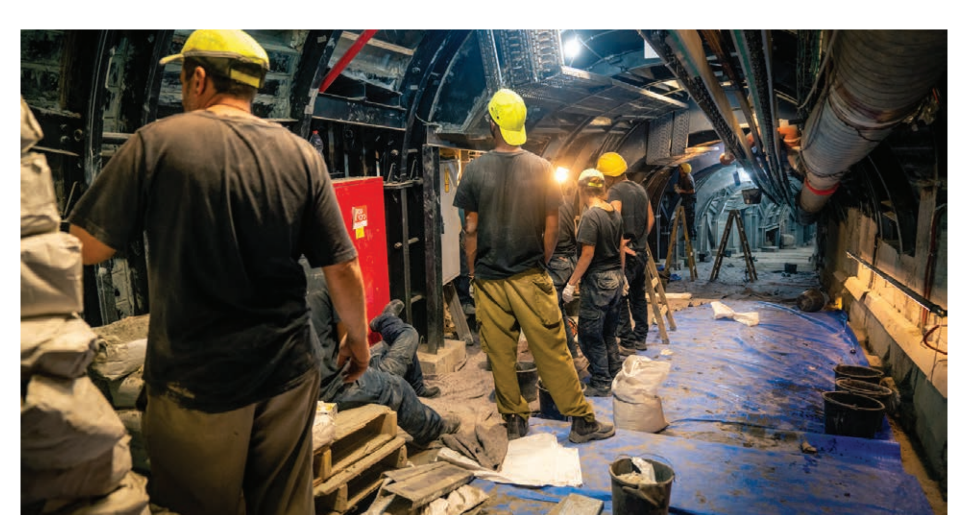
وتفيد مصادر حقوقية أن تكلفة الحفر في نفق «طريق الحجاج» تبلغ 40 مليون شيكل (نحو 11.5 مليون دولار). وقد توقف متابعون عند المشاركة الأمريكية المباشرة في افتتاح النفق بوصفها مساندة أمريكية غير مشروعة لفرض السيادة الإسرائيلية الباطلة على الشطر الشرقي من القدس. وكانت تصريحات فريدمان التي رافقت افتتاح النفق لافتة إذ قال في معرض حديثه عن كيفية تأثير هذه الخطوة على «اتفاق سلام» في المستقبل: «لا أعتقد أن إسرائيل ستدرس مثل هذا التفكير. مدينة داود تعدّ عنصرًا أساسيًّا في التراث الوطني لدولة إسرائيل»[2]. ووصف فريدمان النفق بأنه «يعيد الكتاب المقدّس إلى الحياة»، في دلالة واضحة على توظيف علم الآثار لخدمة المزاعم التوراتية. وأضاف فريدمان «هذا الموقع هو موقع تراثيّ لأمريكا وإسرائيل. إنه أحد أفضل الأمثلة على هذه الرابطة غير القابلة للكسر، تلك الرابطة القديمة بين شعب الولايات المتحدة وشعب إسرائيل»[3].

وأوضح فريدمان في كلمته التي ألقاها في أثناء الافتتاح أن قراره بحضور حفل افتتاح النفق كسفير للولايات المتحدة نابع من الأهمية البالغة التي تتسم بها «عاصمة إسرائيل» في ما يتعلق بالتاريخ الأمريكي. وقال: الأسس الروحية لمجتمعنا، حجر الأساس لمبادئنا التي نحترم فيها كرامة كل حياة إنسانية جاءت من القدس...هذا المكان هو تراث الولايات المتحدة بقدر ما هو تراث «إسرائيل» التي تقع القدس في مركز اهتمام شعبها اليهودي[4].

---

1 «عروتس شيفع»، 2019/6/30. https://bit.ly/3dGswBN
الجزيرة مباشر، 2019/7/1. https://bit.ly/2UspppC
2 «السلام الآن»، 2019/6/30. https://bit.ly/2Jpcleh
3 فوكس نيوز، 2019/7/4. https://fxn.ws/2QYc0Dr
4 تايمز أوف إسرائيل، 2019/6/30. https://bit.ly/2Uu50jV





نفق «طريق الحجاج»

منصّات حديديّة ضخمة على سور الأقصى الغربيّ

في منتصف كانون ثانٍ/يناير 2019 نصبت سلطات الاحتلال دعامات وسقالات ومنصات حديديّة على سور الأقصى الغربيّ، بمحاذاة تلة باب المغاربة جنوبًا، ومقابل المتحف الإسلامي من خارج المسجد، بارتفاع يبلغ نحو خمس طبقات، وطول 20 مترًا تقريبًا. ومن المرجح حسب متابعين أن نيّة الاحتلال تقليص الارتفاع بين أرضية المسجد الأقصى من جهة الزاوية الفخرية، والأرضية المحتلة من جهة حارة المغاربة، وهو الارتفاع الذي كان يحول دون وصول الاحتلال إلى المسجد. وكانت هذه المنطقة قد شهدت في 2018/7/23 سقوط حجر ضخم من سور الأقصى الغربيّ، وهو أمر عدّه مختصون نتيجة طبيعيّة للحفريات التي ينفّذها الاحتلال في تلك المنطقة[1].

1 موقع مدينة القدس، 2019/1/18. http://quds.be/ufy
موقع مدينة القدس، 2019/1/22. http://quds.be/uh8



سقالات نصبها الاحتلال على سور الأقصى الغربي

انهيارات وتشققات في بيوت المقدسيين نتيجة الحفريات حول الأقصى

كان عام 2019 من أكثر السنوات التي شهدت انهيارات وتشققات في بيوت المقدسيين وشوارعهم في محيط المسجد الأقصى، خاصة في سلوان جنوب الأقصى؛ نتيجة حفريات الاحتلال أسفل هذه البيوت والشوارع. وقد أشارت منظمة «عمق شبيه» إلى أنّ «حكومة الاحتلال خصصت في عام 2018 مبلغًا خياليًّا بقيمة نحو 47 مليون شيكل (نحو 13.5 مليون دولار أمريكيّ) من أجل الحفريات في سلوان»[1]. وقد تواصلت هذه الحفريات في عام 2019، ووثقت المؤسسات المقدسية ووسائل الإعلام عشرات الانهيارات والتشققات في فصل

1 منظمة «عمق شبيه»، 2019/3/26. https://bit.ly/2WSSZGo



الشتاء، ولا سيما في 2019/2/28، و2019/3/2، وقد بلغ عدد البيوت المقدسية المتضررة من التشققات نحو 170 بيتًا[1].



انهيار أرضي في سلوان

1 تقرير عين على الأقصى الثالث عشر، مرجع سابق، ص 109 – 110.



الاعتداءات على المسيحيّين والمقدسات والأوقاف المسيحية

اعتداءات، وتضييق، وتسريب، بهذه الثلاثية يمكن أن نوجز المخاطر التي كانت تهدد المسيحيين والأملاك والمقدسات المسيحية في القدس على مدار عام 2019، وهي ليست جديدة إنما استمرار لسياسات إسرائيليّة تستهدف الوجود المسيحيّ منذ احتلال القدس. ولعلّ قرار المحكمة العليا الإسرائيليّة القاضي برفض الاستئناف الذي تقدمت به البطريركية الأرثوذكسية لإبطال صفقة فندقي البتراء والإمبريال ومبنى المعظمية في البلدة القديمة، وإقرار المحكمة بإحالة هذه العقارات إلى «عطيرت كوهنيم»، هو مؤشر خطير إلى ما سيؤول إليه مصير بقية الأملاك المسيحيّة التي يتهددها خطر التسريب.

> اعتدى مستوطنو الاحتلال على مسيحيّي القدس في غير مناسبة، وضيّقوا عليهم، وصولاً إلى اقتحام أحدهم كنيسة القيامة حاملاً سكّينًا. بالتوازي مع الاعتداءات والتضييق، قررت المحكمة العليا الإسرائيليّة رفض الاستئناف الذي تقدمت به البطريركية الأرثوذكسية لإبطال تسريب فندقي البتراء والإمبريال ومبنى المعظمية، ما يعني إحالة ملكيتها إلى جمعية «عطيرت كوهنيم».

وفي ما يأتي أبرز ما وثّقه هذا التقرير من اعتداءات على المسيحيين والمقدسات والأوقاف المسيحية في القدس عام 2019:

- في 2019/3/11 أبلغت النيابةُ الإسرائيلية المحكمةَ المركزية في اللد، أنها تسحب لائحة الاتهام الموجهة ضد مستوطنِين يهود متهمِين بإحراق كنيسة رقاد السيدة العذراء في جبل صهيون في القدس، في شباط/فبراير من عام 2015، وكنيسة «خبز وسمك» في الطابغة على ضفة بحيرة طبرية في حزيران/يونيو 2015. وادعت النيابة عدم وجود أدلة كافية لديها تقود إلى إدانة المتهمين. وبناء عليه برّأت المحكمة الإرهابيِّين من التهم.تطوّر التهويد 2019



- في 2019/3/11 أبلغت النيابةُ الإسرائيلية المحكمةَ المركزية في اللد، أنها تسحب لائحة الاتهام الموجهة ضد مستوطنِين يهود متهمِين بإحراق كنيسة رقاد السيدة العذراء في جبل صهيون في القدس، في شباط/فبراير من عام 2015، وكنيسة «خبز وسمك» في الطابغة على ضفة بحيرة طبرية في حزيران/يونيو 2015. وادعت النيابة عدم وجود أدلة كافية لديها تقود إلى إدانة المتهمين. وبناء عليه برّأت المحكمة الإرهابيِّين من التهم[1].

- في تموز/يوليو 2019 اعتدى مستوطنون متطرفون على المشاركين في احتفال اختتام المخيم الصيفي في دير ومركز تراسنطة في بيت حنينا شمال مدينة القدس، حيث كان يحضره نحو 1350 شخصًا. وأقدم المستوطنون الذين يقطنون في مستوطنة مجاورة لمكان الاحتفال على رمي الزجاجات وعلب اللبن والبندورة والبيض من خلف الأسوار؛ ما أدى إلى تعكير الأجواء. وتخلل الاحتفال رفع العلم الفلسطينيّ، وعرض مسرحية بعنوان «لا لصفقة القرن»؛ ما أجّج عدوانيّة المستوطنين ودفعهم إلى تنفيذ اعتداءاتهم[2].

- فرضت قوات الاحتلال إجراءات أمنيّة مشددة، وعرقلت حركة الزوّار المسيحيّين في أثناء مشاركتهم في مسيرة جابت شوارع القدس القديمة في 2019/4/26، إحياء لمناسبة الجمعة العظيمة. وأغلقت الشرطة الإسرائيلية الطرق المؤدية إلى كنيسة القيامة، ونصبت الحواجز الحديديّة، وكثّفت الإغلاقات داخل البلدة القديمة[3].

- في 2019/6/10 رفضت المحكمة العليا الإسرائيليّة استئنافًا تقدمت به بطريركيّة الروم الأرثوذكس لإبطال استيلاء جمعية «عطيريت كوهنيم» الاستيطانية على

1 موقع عرب 48، 2019/3/11. https://bit.ly/2TCOY6U
2 وكالة الصحافة الفلسطينية «صفا»، 2019/7/15. https://bit.ly/2Tla9Vn
3 روسيا اليوم، 2019/4/26. https://bit.ly/3aGFJs3



ثلاثة عقارات للكنيسة في بلدة القدس القديمة (هم: فندقا البتراء والإمبريال المطلّان على ساحة باب الخليل في السور الغربي للبلدة القديمة، ومبنى في الحيّ الإسلاميّ هو «مبنى المعظميّة») على الرغم من توضيح الكنيسة أنّ بيع هذه العقارات تمّ بصورة غير شرعيّة؛ إذ أقدم موظفون فيها على بيعها من دون إذن رسميّ منها، فضلًا عن وجود أدلة تؤكد أنّ «عطيرت كوهنيم» دفعت رشاوى لإتمام هذه الصفقة. وبهذا الرفض تصادق المحكمة على صحة بيع هذه العقارات لـ«عطيرت كوهنيم» التي ستعزز نفوذها في الحيّ المسيحيّ بعد قرار المحكمة وفق صحيفة هآرتس العبرية[1].

وقد أصدر رؤساء عدد من الطوائف المسيحية في القدس بيانًا مشتركًا نفَوا فيه صحة بيع العقارات، ورفضوا قرار المحكمة العليا، وحذّروا من أنّ تمكُّن «عطيرت كوهنيم» من الاستيلاء على العقارات هذه قد يفقد المسيحيين الوصول إلى الحيّ المسيحيّ، والأماكن المقدسة، بما في ذلك كنيسة القيامة[2].

وفي 2019/8/5 قدمّت الكنيسة الأرثوذكسية دعوى لفتح القضية من جديد، وأكدت أنّها تملك أدلة جديدة تتضمن اعترافات من أحد المشرفين على إدارة الفندقيْن بأنه تلقى رشاوى من «عطيرت كوهنيم» لتسهيل بيعهما، وتزوير المستندات المقدمة في المحكمة، والغش، وإعاقة العدالة عبر شهادة الزور والإخفاء المتعمد للوثائق[3]. ونتيجة هذه الأدلة الجديدة ألغت المحكمة المركزية الإسرائيلية في تشرين ثانٍ/ نوفمبر 2019 قرار الحكم الذي صدّق على بيع أملاك البطريركية الأرثوذكسية اليونانية في البلدة القديمة لجمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية، وقد قبلت المحكمة طلب البطريركية بإعادة النظر بالحكم السابق، بعد عدم تقديم

1 هآرتس، 2019/6/11. https://bit.ly/33bwrll
2 هآرتس، 2019/6/13. https://bit.ly/3aMc00L
3 هآرتس، 2019/8/5. https://bit.ly/2TYGwO9





فندق الإمبريال المهدد بالتسريب لجمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية

رد على طلب البطريركية من جانب شركات وهمية أجنبية تدعي شراء الأملاك كانت «عطيرت كوهانيم» أسستها بهدف السيطرة على أملاك البطريركية. وقررت قاضية المحكمة تغريم الشركات الأجنبية الوهمية بمبلغ 50 ألف شيكل لمصلحة البطريركية، بدل أجرة محامين ومصاريف محكمة، وأفادت أنه يوجد عيوب في صفقة شراء الأملاك[1]. ولا يزال المصير النهائيّ للعقارات المذكورة غير محسوم بانتظار البتّ النهائيّ بالقضية.

- في 2019/6/11 تعرّض عدد من المستوطنين اليهود المتطرفين للمشاركين في المسيرة التي دعا إليها رؤساء الكنائس المسيحيّة؛ احتجاجًا على قرار المحكمة العليا الإسرائيليّة الذي ينصّ على «أحقيّة» جمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية بثلاثة عقارات هي أوقاف مسيحية. واقترب هؤلاء المتطرفون من المسيحيين المشاركين في المسيرة في أثناء أدائهم الصوات محاولين التشويش عليهم، ولكنّ المشاركين نجحوا في صدّهم وإبعادهم. وشارك في المسيرة رؤساء الكنائس المسيحية، وحشد من البطاركة، والكهنة، والقسيسين، والشخصيات الاعتبارية[2].

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/11/30. https://www.palinfo.com/263560
2 وكالة سوا الإخبارية، 2019/6/11. https://bit.ly/2WB5kPu





مسيرة ثم وقفة احتجاجية نظمها رؤساء الكنائس المسيحية ضد قرار المحكمة العليا الإسرائيلية القاضي بتشريع تسريب أملاكها

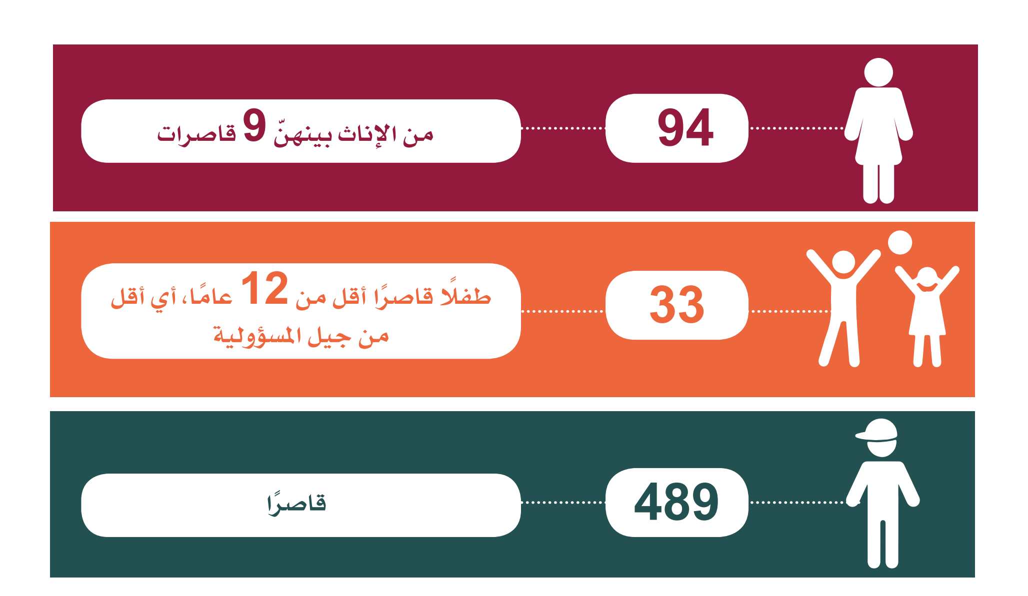
- في 2019/12/25 اقتحم مستوطن يهوديّ يحمل بيده سكينَ مطبخ كبيرة، كنيسة القيامة وهي تعجُّ بالمصلين والحجاج الأجانب بمناسبة عيد الميلاد. وقالت «القناة 13» العبرية إنّ هجوم المستوطن على الكنيسة لم يسفرْ عن إصابات، ولكنّه أثار حالة ذعر كبيرة بين المصلين، وأفادت أنّ شرطة الاحتلال اعتقلته[1].

اعتقال المقدسيّين وإبعادهم

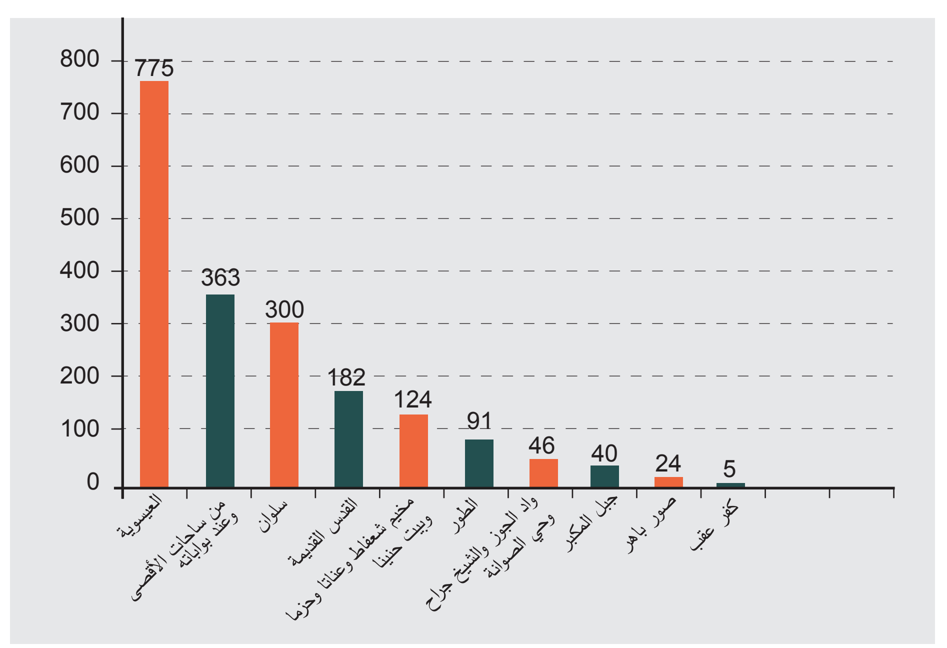
ارتفع عدد المعتقلين المقدسيّين عام 2019 بالمقارنة مع عام 2018 (1736 حالة اعتقال)؛ فقد اعتقل الاحتلال 2078 مقدسيًّا على مدار أشهر عام 2019؛ ما يعني أنّ نسبة اعتقالات المقدسيّين زادت بنحو 20 % بالمقارنة مع العام الفائت. وكان من بين المعتقلين[2]:

زادت نسبة اعتقالات المقدسيين بنحو 20 %، وارتفعت قرارات الحبس المنزليّ بنسبة 33% بالمقارنة مع 2018. وتصدرت العيسوية، والمسجد الأقصى، وسلوان قائمة المناطق المستهدفة بالاعتقال، وركّز الاحتلال اعتقالاته على موظفي دائرة الأوقاف الإسلاميّة، والمرابطين والمرابطات ولا سيما بعد هبة باب الرحمة.

1 وكالة الأناضول، 2019/12/25. https://bit.ly/2Uuzy3M
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/1/1. https://bit.ly/2xgvGvi



أبرز المناطق الجغرافية التي شهدت اعتقالات في القدس عام 2019





وبمقارنة معطيات الاعتقالات في القدس بين عامَي 2018 و2019 يظهر بوضوح استمرار تصدُّر العيسوية، والمسجد الأقصى، وسلوان قائمة المناطق الجغرافية المقدسيّة التي تشهد اعتقالات، ويظهر كذلك أنّ أعداد المعتقلين في هذه المناطق الثلاث ازدادت في عام 2019 بالمقارنة مع 2018:

المنطقة	عدد المعتقلين عام 2018[1]	عدد المعتقلين عام 2019	نسبة الزيادة
العيسوية	473	775	%64
المسجد الأقصى	282	363	%29
سلوان	218	300	%37

ولا شكّ في أنّ لكل منطقة خصوصيّتها التي تجعل الاحتلال يكثّف استهدافها؛ فالعيسوية هي ساحة مواجهة متواصلة مع قوات الاحتلال، والمسجد الأقصى شهد هبّة باب الرحمة في شباط/فبراير 2019، وسلوان في عين التهويد.

ونبيّن في الجدول الآتي أعداد المعتقلين في القدس على مدار أشهر سنة 2019، مع ملاحظة أنّ المصدر الرئيس هو مركز معلومات وادي حلوة[2]، ولكنّ غياب توثيق المركز لأعداد المعتقلين في بعض الأشهر دفعنا إلى الاعتماد على جهات أخرى لتوثيق الاعتقالات في تلك الأشهر؛ ولذلك سيختلف المجموع الكليّ لأعداد المعتقلين وفق الجدول أدناه، عن عدد المعتقلين الإجمالي المذكور أعلاه نظرًا إلى تعدد مصادر التوثيق، والمهم في كل الأمر تشكيل فكرة عن وتيرة الاعتقالات في أشهر السنة.

1 هشام يعقوب (محرر): التقرير السنويّ حال القدس 2018، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط 1، 2019، ص 84.
2 مركز معلومات وادي حلوة، التقارير الشهرية. http://www.silwanic.net/index.php/news/tags/122/ar

عدد المعتقلين في القدس على مدار أشهر 2019

الشهر	عدد المعتقلين
كانون ثانٍ/يناير	102
شباط/فبراير	229
آذار/مارس	177
نيسان/أبريل	130
أيار/مايو [1]	145
حزيران/يونيو [2]	160
تموز/يوليو	266
آب/أغسطس	162
أيلول/سبتمبر	175
تشرين أول/أكتوبر	188
تشرين ثانٍ/نوفمبر	137
كانون أول/ديسمبر [3]	115

أمّا عدد الأسرى المقدسيين في سجون الاحتلال فهو نحو 450، بينهم عشرات الأطفال والنساء والفتيات، ومنهم 8 أسرى ضمن قائمة عمداء الأسرى الذين أمضوا أكثر من 20 سنة متواصلة في السجن. ويعدّ الأسير سمير أبو نعمة المعتقل منذ أكثر من ثلاثة وثلاثين عامًا، عميد أسرى القدس وأقدمهم. إضافة إلى وجود 7 أسرى من القدس ممن تحرروا في صفقة «وفاء الأحرار»، وأعيد اعتقالهم وأعيدت لهم الأحكام السابقة[4].

1 مؤسسة الضمير، 2019/6/16. https://bit.ly/3bfB94m
2 مؤسسة الضمير، 2019/7/15. https://bit.ly/2wyurrr
3 المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2020/1/2. https://bit.ly/2Jcjj6i
4 وكالة معًا الإخبارية، 2020/2/19. https://maannews.net/Content.aspx?id=1008215



وتوضّح النقاط الآتية جوانب من سياسة الاعتقال الإسرائيليّة بحقّ المقدسيّين في عام 2019:

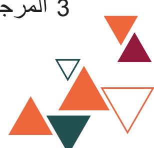
- اعتقلت سلطات الاحتلال نحو 60 موظفًا في دائرة الأوقاف الإسلامية، ومعظمهم فُرض عليهم الإبعاد عن المسجد الأقصى[1].

- شملت إجراءات التوقيف أو الاستدعاء أو الاعتقال شخصيات وقيادات بارزة في القدس، منهم: الشيخ عبد العظيم سلهب، رئيس مجلس الأوقاف الإسلامية في القدس، والشيخ عزام الخطيب، مدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، والشيخ عكرمة صبري، رئيس الهيئة الإسلامية العليا، والشيخ ناجح بكيرات، نائب مدير أوقاف القدس، والشيخ إسماعيل نواهضة، خطيب المسجد الأقصى، والسيد عدنان غيث، محافظ القدس، الذي اعتقل خمس مرات، والسيد فادي الهدمي، وزير القدس، الذي اعتقل ثلاث مرات، والأستاذ سمير جبريل، مدير مديرية التربية والتعليم[2].

- اعتقل الاحتلال 21 فتى مقدسيًّا في أثناء توجّههم إلى مدارسهم صباحًا، أو في أثناء توجههم إلى منازلهم بعد انتهاء دوامهم المدرسيّ، واعتقل أحد الطلبة من داخل مدرسته في العيسوية[3].

- بعض المقدسيّين اعتقلوا وهم جرحى، أو أصيبوا بجروح في أثناء الاعتقال نتيجة وحشية جنود الاحتلال، ومن بين هؤلاء: الفتى الجريح علي بلال طه (15 عامًا) من مخيم شعفاط، وقد أصيب بالرصاص الحي في أطرافه السفلية، وتأخر علاجه وهو محتجز بالقرب من الحاجز العسكري المقام عند مدخل المخيم، وتعرض للضرب المبرح في أثناء احتجازه وداخل سيارة الإسعاف، والفتى الجريح محمد خالد الصباح

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/1/1. https://bit.ly/2xgvGvi
2 المرجع نفسه.
3 المرجع نفسه.



(16 عامًا) في منطقة باب حطة بالقدس القديمة، بحجة محاولته تنفيذ عملية طعن، وقد أصيب بثلاث رصاصات في الظهر واليد، والفتى الجريح محمد عصام القواسمي (15 عامًا) من مخيم شعفاط، وقد أصيب بالرصاص الحيّ في ظهره واعتقل وهو قيد العلاج، والشاب فراس محمود الحلاق (26 عامًا) الذي اعتقل بعد إطلاق الرصاص عليه بحجة محاولته تنفيذ عملية دهس، وأصيب بجروح حرجة وأفرج عنه بعد أسبوعين من الإصابة والاعتقال، بعدما تبين زيف ادعاءات جيش الاحتلال، والسيدة حياة الزغل التي أصيبت بكسور وخلع بالكتف في أثناء اعتقالها من بلدة سلوان[1].

- في تموز/يوليو استدعت سلطات الاحتلال والدَي الطفلَيْن المقدسيَّيْن محمد ربيع عليان (4 سنوات)، وقيس فراس عبيد (6 سنوات)، من بلدة العيسوية، للتحقيق معهما بتهمة إلقاء ولديْهما الحجارةَ على مركبات الشرطة الإسرائيلية[2].
- اعتقلت سلطات الاحتلال الطفل مهاب نايف مصطفى (8 سنوات) من العيسوية، والطفل محمد مازن شويكي (7 سنوات)، والطفل محمد ياسر نجيب (10 سنوات) بعد الاعتداء عليه بالضرب في البلدة القديمة بالقدس، واستدعت الطفل محمد أحمد دعنا (7 سنوات) من بلدة سلوان للتحقيق، واستدعت الطفل محمود محمد رشاد (10 سنوات) من العيساوية[3].
- واصل الاحتلال سياسة اعتقال المرابطات في المسجد الاقصى، ومن أبرز المرابطات اللواتي تعرّضن للاعتقال: عايدة صيداوي، ومادلين عيسى، وهنادي الحلواني، وخديجة خويص، ونظمية بكيرات الموظفة في قسم المخطوطات بالأقصى[4].

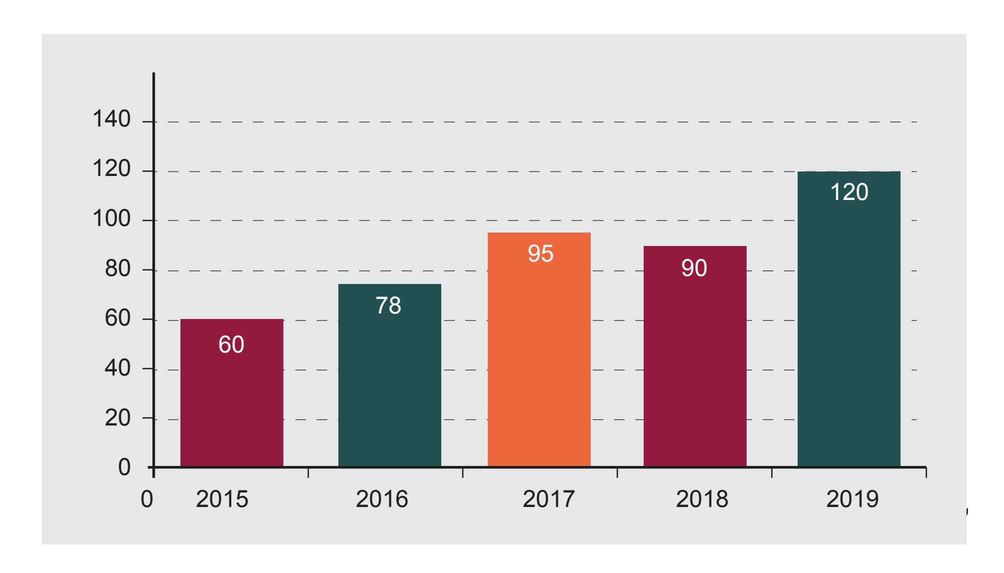
---

1 المرجع نفسه.
2 هيئة شؤون الأسرى والمحررين، تقرير صادر عن مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان، 2019/12/30، ص 8، http://cda.gov.ps/images/taqreer_sanawe2019.pdf
3 صدى الإعلام، 2020/1/5. https://www.sadaa.ps/168096.html
4 المرجع نفسه.



- لجأ الاحتلال إلى سياسات أخرى ضد المقدسيين، وخاصة الأطفال، إضافة إلى الاعتقال، ومنها: الحبس المنزليّ، وعقوبة الإبعاد عن المنازل، والغرامات المالية الباهظة. وقد أصدر الاحتلال نحو 120 قرارًا بالحبس المنزلي، أي بزيادة 33% عن عام 2018. وأصدرت محاكم الاحتلال قرارات إبعاد عن المنازل بحق 19 مقدسيًّا، وفرضت غرامات مالية باهظة على بعض من اعتقلوا قدرت بعشرات آلاف الدولارات[1]. وبالمقارنة مع الأعوام الماضية، يظهر بوضوح ارتفاع أعداد المقدسيّين الذين فرض عليهم الحبس المنزلي في عام 2019، ولا سيما الأطفال:

أعداد المقدسيين الذين فُرض عليهم الحبس المنزليّ في عام 2019 [2]





1 المرجع نفسه.
2 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=20002



سلطات الاحتلال تعتقل عدنان غيث محافظ القدس

تهجير المقدسيين: هدم البيوت والمنشآت وأوامر الإخلاء

شهد عام 2019 عمليات هدم بيوت ومنشآت في القدس فاقت تلك التي شهدتها المدينة منذ ما لا يقلّ عن 15 عامًا، وسجّل الاحتلال أرقامًا قياسيّة في أكثر من جانب متعلق بالهدم، منها:

- أكبر عدد بيوت ومنشآت مهدمة منذ عام 2004 على الأقل.
- أكبر عدد بيوت ومنشآت اضطرّ أصحابها لهدمها بأيديهم منذ عام 2004.
- أكبر عدد من الوحدات السكنية الفلسطينية المهدّمة في يوم واحد منذ عام 1967.

حقق الاحتلال أرقامًا قياسيّة في هدم بيوت المقدسيين؛ فقد هدم 173 منزلًا ومنشأة، من بينها 51 منشأة أُجبر أصحابها على هدمها بأنفسهم. وبهدم 100 شقة سكنية في حي وادي الحمص تكون القدس قد شهدت أكبر عدد من الوحدات السكنية المهدّمة في يوم واحد بعد تدمير حيّ المغاربة عام 1967. وعاد هدم أحياء كاملة ليتصدر قائمة المخاطر في القدس مع استهداف الاحتلال حي وادي ياصول وحي البستان في سلوان، وشروعه بهدم بعض المنازل فيهما.



وفي التفاصيل، أشار تقرير صادر عن مركز معلومات وادي حلوة إلى أنّ سلطات الاحتلال هدمت في عام 2019 نحو 173 منشأة في مناطق القدس المختلفة، من بينها[1]:

- 21 بناية سكنية.
- 67 منزلًا.
- بركس سكني واحد.
- 41 بركسًا للمواشي.
- 6 مخازن.
- 5 غرف سكنية.
- 3 أسوار.
- 19 منشأة تجارية.
- أساسات منزل عدد 2.
- شرفتان.
- كراجان.
- كونتير واحد.
- ثلاث غرف.

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/1/1. https://bit.ly/2xgvGvi

وتوزعت عمليات الهدم في مناطق القدس وفق الآتي:

هدم المنشآت في مناطق القدس المختلفة عام 2019

المنطقة	عدد المنشآت
جبل المكبر	60
سلوان	42
صور باهر	29
بيت حنينا	23
شعفاط (البلدة والمخيم)	23
بقية مناطق القدس	9

وفي صور باهر الواقعة جنوب شرق القدس، كان حي وادي الحمّص على موعد مع مجزرة في الهدم لم تشهد لها القدس مثيلًا بعد هدم حيّ المغاربة في المدينة عام 1967؛ فقد هدمت قوات الاحتلال 6 بنايات سكنية تعود لعائلات عميرة، والأطرش، وأبو حامد، والكسواني، وتضمّ 100 شقة سكنيّة[1]. وكان الاحتلال قد أعلن الحيّ منطقة عسكرية يحظر الدخول إليها، واقتحم 900 عنصرٍ من شرطته الحيّ معززين بوحدات خاصة، وعشرات الآليات

1 لم يحتسب مركز معلومات وادي حلوة هذه الوحدات السكنية المهدمة ضمن البيوت المهدمة في القدس، بل أشار إليها في فقرة منفصلة كونها خارج حدود بلدية الاحتلال في القدس، في حين ذكرت جمعية «بتسيلم» الحقوقية الإسرائيليّة هذه الوحدات ضمن تقريرها السنويّ الذي يرصد الهدم في القدس، وكانت حصيلته: 169 منزلًا و96 منشأة غير سكنية أي ما مجموعه 265 منزلًا ومنشأة، وذلك على اعتبار أن حيّ وادي الحمص يقع داخل حدود الجدار العازل، وهو جزء من صور باهر المقدسية التي قسمها الجدار.
«بتسيلم»، 2020/3/18. https://bit.ly/3adLFZP





العسكرية و«البلدوزرات». وأخلى جنود الاحتلال مئات الفلسطينيين بالقوة بعد الاعتداء عليهم بالضرب، وترويعهم بالقنابل الغازية والصوتية والحارقة والرصاص المطاطي، ثم زرعوا الديناميت في البنايات وفجّروها[1]. يشار إلى أنّ عملية الهدم هذه شملت 6 بنايات من أصل 16، وأنّ بقية البنايات صدرت إخطارات هدم بحقها، وهي تضمّ نحو 225 شقة سكنية، علمًا أنّ بعض الشقق المهدومة والتي أُخطرت بالهدم هي مسكونة، وبعضها قيد الإنجاز. ويفيد أصحاب هذه البنايات أنّهم حصلوا على تراخيص بناء من وزارة الحكم المحليّ الفلسطينية، كون الحي يقع تحت السيادة المدنية الفلسطينية في منطقة المصنفة «أ»، خارج حدود بلدية الاحتلال في القدس، وداخل حدود الجدار العازل، ولكنّ سلطات الاحتلال أصرت على هدمها لأسباب أمنية بحجة قربها من الجدار العازل المبنيّ على أراضي الفلسطينيين[2].



تفجير إحدى بنايات حي وادي الحمص

1 مشاهد من هدم البنايات وتفجيرها في حي وادي الحمص، قناة جمعية «بتسيلم»، 2019/7/23. https://www.youtube.com/watch?v=eX2ZJwQCULU&feature=emb_logo

2 عرب 48، 2019/7/22. https://bit.ly/2J5WmBw



وقد أسفرت عمليات الهدم الإسرائيلية عن تهجير ما لا يقل عن 328 شخصًا بينهم 182 قاصرًا[1].

وشهد عام 2019 أكبر عدد من المنشآت التي أُجبِر أهلها على هدمها بأنفسهم منذ عام 2004 على الأقل؛ حتى يتجنّبوا دفع تكاليف الهدم التي قد تصل إلى آلاف الدولارات لو أقدمت بلدية الاحتلال على هدمها باستخدام آلياتها. ووصل عدد المنشآت التي هدمها أصحابها بأنفسهم نحو 51 منشأة[2].



أفراد من عائلة أبو حسين في سلوان يهدمون منزلهم بأنفسهم في 2019/2/2

وكان لافتًا في عام 2019 ارتفاع وتيرة الهدم العقابي؛ فقد هدم جيش الاحتلال 14 منزلًا في الضفة الغربية بما فيها القدس، تعود لعائلات متهمين بتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيليّة. وكان عدد البيوت التي هدمها الاحتلال عقابيًا 9 في عام 2018، و7 في عام 2017 [3].

وفي سياق جرائم الهدم الجماعيّة، ردّت المحكمة الإسرائيلية العليا في 2019/4/14 الاستئناف الذي قدّمه أصحاب المنازل في حي وادي ياصول ببلدة سلوان، ضد قرار المحكمة المركزية الإسرائيلية القاضي بهدم أربعة منازل في الحي؛ ما يعني موافقة المحكمة العليا على هدم المنازل وتشريد سكانها البالغ عددهم نحو 20 فردًا، وهي مرحلة ستتبعها مراحل

1 «بتسيلم»، 2020/1/6. https://bit.ly/2QDLKy0
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/1/1. https://bit.ly/2xgvGvi
«بتسيلم»، 2020/1/6. https://bit.ly/2QDLKy0
3 «بتسيلم»، 2020/1/6. https://bit.ly/2QDLKy0
لمزيد من التفاصيل حول الهدم العقابي راجع الفصل الثاني.

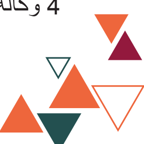


تؤدي إلى هدم منازل الحيّ البالغ عددها 84 منزلًا يسكنها نحو 400 مقدسيّ. وعلى الرغم من أنّ أهالي حي وادي ياصول يملكون الوثائق كافة التي تثبت ملكيتهم للأرض المقامة عليها منازلهم والبالغة مساحتها حوالي 50 دونمًا، إلا أنّ سلطات الاحتلال تسعى إلى هدم منازل الحيّ بعد تصنيف المنطقة على أنها «مناطق خضراء» لا يُسمح البناء فيها؛ تنفيذًا لمخططها المسمى «غابة السلام» التي ستمتدّ على مساحة أراضي الحيّ، وتكون أحراشًا ومناطق عامة ومفتوحة وطبيعية[1]. وفي المقابل طلبت بلدية الاحتلال في القدس استثناء منازل المستوطنين والبؤر الاستيطانية الموجودة في المنطقة نفسها، وقد استولت عليها جمعية «إلعاد» الاستيطانية، بحجة أنّ خطط «إلعاد» لا تنطوي على البناء، ولكن لتطوير الأراضي للترفيه والنشاط الرياضي في المنطقة؛ ما يسمح ببقاء مشاريع «إلعاد» على الرغم من عدم قانونيّتها على غرار مساكن سكان وادي ياصول حسب التصنيف الإسرائيليّ[2].

ويشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» التابع للأمم المتحدة إلى أنّ جميع المساعي الذي بذلها سكان الحيّ على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية في سبيل إعادة تنظيمه وتصنيفه باعتباره حيًّا سكنيًّا قد رُفضت. وتصرّ لجنة التخطيط اللوائية على بقاء حي وادي ياصول «منطقة خضراء»؛ بسبب موقعه القريب من البلدة القديمة، وبما يتماشى مع المخطط الهيكلي المحلي للقدس 2000، وعلى وجوب هدم المنازل الفلسطينية غير المرخّصة القائمة فيه[3].

وبالفعل، هدمت آليات الاحتلال منزليْن للشقيقيْن أنس وقصي برقان، في حي وادي ياصول في 2019/4/30، بعد اقتحام الحيّ، والاعتداء على سكانه بالضرب، والأعيرة المطاطية[4]. وعلى الرغم من قرار الهدم صدر ضد المنزليْن فقط إلا أن جرافات الاحتلال هدمت بركسًا

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2019/4/14. https://bit.ly/3dookqh
2 هآرتس، 2019/4/14. https://bit.ly/2UwCbSH
3 «أوتشا»، 2019/6/20. https://bit.ly/2JaDK3G
4 وكالة «معًا»، 2019/4/30. https://maannews.net/Content.aspx?id=982943



للأغنام وبركسًا للدجاج، ومخزنًا بلاستيكيًّا مخصصًا لألعاب الأطفال، إضافة إلى أسوار محيطة بالأرض في المنطقة، ولم تسلم أشجار الزيتون والنخيل والليمون من جرافات الاحتلال[1].

ولا تستهدف مشاريعُ «غابةِ السلام»، والحدائقِ العامة، والمناطقِ الخضراءِ التهويديّةُ، حيَّ وادي ياصول في سلوان وحده بالهدم، بل ثمّة أحياء أخرى في عين الاستهداف، ومنها حي البستان في سلوان الذي أصدرت لجنة التنظيم والبناء الإسرائيلية قرارًا بهدم 22 منزلًا من منازله الـ88 عقب قرار المحكمة العليا الإسرائيلية المتعلق بحي وادي ياصول، ويسعى الاحتلال إلى إخلاء حيّ البستان بالكامل لتشييد حديقة توراتية يسميها «حديقة الملك داود»[2].

الدوائر الحمراء هي المباني والمنشآت المهددة بالهدم في حي وادي ياصول حسب «أوتشا»

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2019/4/30. https://bit.ly/2UbuaDS
2 صحيفة الرأي، 2019/4/14. https://bit.ly/2UvdwOj



وفي تطوّر لافت وخطير، ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أنّ الاحتلال أدخل في حزيران/يونيو 2019 الأمر العسكري رقم 1797 في حيز التنفيذ، وهذا الأمر يسمح لمراقبي الإدارة المدنية الإسرائيلية بهدم أو مصادرة مبنى بُني بلا ترخيص في غضون 96 ساعة من البلاغ الأولي عن ذلك، ومن دون القدرة على الاستئناف على القرار عمليًّا في هذه الساعات القليلة[1].

وعلى صعيد الإخلاء، أوضح تقرير صادر عن «أوتشا» في آب/أغسطس 2019 أنّ التقديرات تشير إلى أن دعاوى إخلاء مرفوعة ضد 199 أسرة فلسطينية في الشطر الشرقيّ من القدس، وتقف وراء غالبيتها منظمات استيطانية؛ ما يعرّض 877 شخصًا، من بينهم 391 طفلًا، لخطر التهجير. وتحدث التقرير عن الآثار

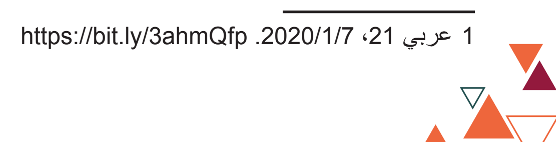
EAST JERUSALEM EVICTION SUMMARY BY COMMUNITY*

	Palestinians at risk	(inc. Children)
Beit Hanina Beit Hanina	23	9
Old City - Al Khalidiya & Al Qirami	44	18
Old City - Aqbat As Saraya	24	10
Old City - Burj Al Laqlaq	6	2
Ras Al 'Amud	12	3
Sheikh Jarrah - Um Haron	128	47
Sheikh Jarrah - Karm Al Ja'ouni	104	30
Sheikh Jarrah	27	7
Silwan - Batn Al Hawa	397	205
Silwan - Wadi Hilweh	24	10
Beit Safafa	88	50
Total	877	391

*OCHA mapping exercise

الدوائر الحمراء تشير إلى عدد البيوت المهددة بالإخلاء في مناطق القدس المختلفة

1 عربي 21، 2020/1/7. https://bit.ly/3ahmQfp



المادية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية الفادحة التي تخلّفها عمليات الإخلاء على الأُسر المقدسية المتضررة منها[1].

الاستيطان في القدس

واصل الاحتلال بناء الوحدات الاستيطانية بوتيرة عالية، وبلغ عددها 5720 في عام 2019 ليس من ضمنها الـ 11 ألف وحدة استيطانية التي أعلن الاحتلال أنه يخطط لبنائها في منطقة مطار قلنديا شمال القدس. وفي ما يتعلق بميزانية الاستيطان، كشفت معطيات إسرائيلية رسمية أنها ارتفعت في العشر سنوات الأخيرة التي تولى فيها نتنياهو رئاسة الحكومة.

استمرّت وتيرة الاستيطان في القدس مرتفعة على مدار عام 2019 مدعومة بوقود التصريحات الإسرائيلية والتبنّي الذي أبدته الأحزاب الإسرائيلية للاستيطان في سياق الانتخابات الإسرائيلية التي شغلت الاحتلال طوال العام، وبالتحضيرات لإعلان الخطة الأمريكيّة الإسرائيلية للسلام المعروفة بـ«صفقة القرن»، وما تخللها من خطوات عملية، ومواقف كان أخطرها إقرار الإدارة الأمريكية أنّ المستوطنات الإسرائيليّة لا تشكّل مخالفة للقانون الدوليّ.

وبلغ عدد الوحدات الاستيطانيّة المقرر بناؤها والمطروحة للبناء في القدس عام 2019 نحو 5720 وحدة استيطانية، وشهدت غالبية مستوطنات القدس نشاطًا استيطانيًّا ولكن بنِسب متفاوتة. وفي الجدول الآتي توضيح للنشاط الاستيطانيّ في القدس عام 2019[2]:

1 «أوتشا»، 2019/8/9. https://bit.ly/3apRN1j
2 للاطلاع على تفاصيل النشاط الاستيطانيّ في القدس في عام 2019، انظر:
زياد ابحيص: فصل الأرض والمقدسات، الفصل الثالث ضمن التقرير الاستراتيجيّ الفلسطيني 2018 – 2019 (تحرير: محسن صالح)، الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط 1، 2020.



اسم المستوطنة	عدد الوحدات (مقرة/ مطروحة للبناء)	إجمالي الوحدات الاستيطانية
معاليه أدوميم Maale Adumim	1303	5720
بسغات زئيف Pisgat Ze'ev	1070	
جفعات زئيف Giv'at Ze'ev	110	
ألون alon	325	
بيت أوروت	36	
جيفعا بنيامين – آدم geva binyamin	180	
نيفيه يعقوف Neve Yaakov	235	
تلبيوت الشرقية East Talpiot	603	
تلبيوت talpiot	641	
جبل المكبر nof etzion	100	
فندق شبرد (الشيخ جراح)	13	
تلبيوت talpiot	640	
جيلو Gilo	464	

وشهد عام 2019 إعادة طرح المشروع الاستيطانيّ الضخم في منطقة مطار قلنديا المغلق نهائيًّا منذ انتفاضة الأقصى عام 2000؛ فقد كشفت صحيفة «يسرائيل هيوم» العبرية في 2019/11/28 عن مخطط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية شمالي القدس المحتلة

ستنفذه حكومة الاحتلال. وقالت الصحيفة إن وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية نشرت خطة لبناء حيّ استيطانيّ يهوديّ جديد يتضمن بناء 11 ألف وحدة استيطانية على أرض مطار قلنديا شمال القدس، لتوسيع منطقة «عطاروت» الصناعية الاستيطانية، وسيُقدّم المخطط إلى لجنة التخطيط والبناء الإسرائيلية في بضعة أشهر. وذكرت الصحيفة أن المخطط كان أوقف في السابق نتيجة ضغوط سياسية، ولكن الآن بات من الممكن تنفيذه في عهد إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي تدعم الاستيطان الإسرائيلي. ولفتت الصحيفة النظر إلى أن الخطة تحظى بدعم واسع من كلّ من رئيس بلدية الاحتلال في القدس موشيه ليون ووزير شؤون القدس في الحكومة زئيف إلكين ورئيس المعارضة في البلدية.[1] وسيُقام المشروع على نحو 1200 دونم، إضافة إلى مراكز تجارية بمساحة 300 ألف متر مربع، و45 ألف متر مربع ستُخَصَّص لمناطق تشغيل المشروع، وفندق وخزانات مياه وغيرها من المنشآت[2]. ويتضمن المخطط حفر نفق للمستوطنين تحت حي كفر عقب المجاور لمطار قلنديا، لربط الحي الاستيطاني الجديد بتجمع المستوطنات شرقي القدس[3].

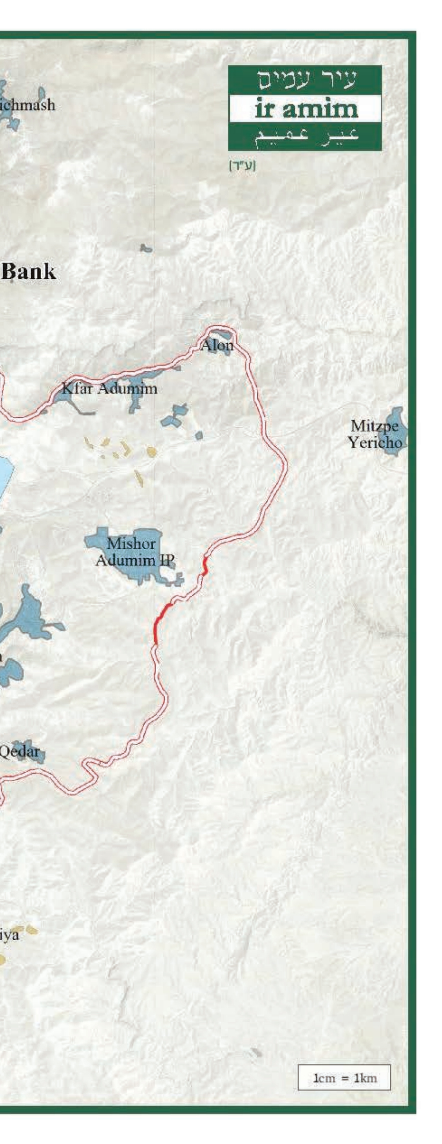
وذكر متابعون للشأن المقدسي أنّ هذا الحيّ الاستيطانيّ الجديد سيُخصّص للمتدينين بنسبة بناء عالية جدًّا، وسيشمل إقامة مبانٍ سكنية بارتفاع 21 طبقة، إضافة إلى مبانٍ تجارية ومجمع صناعيّ، وستوضع إشارات حمراء على 21 منزلًا فلسطينيًّا قائمًا منذ سنوات طويلة في المنطقة من أجل هدمها وستُنزع ملكية الأراضي المقامة عليها تلك المنازل ليشملها المشروع الاستيطاني الضخم[4].

وفي ما يتعلق بميزانيات الاستيطان الباهظة، كشفت معطيات رسمية إسرائيلية، أنّ الميزانية المخصصة للمستوطنات ارتفعت في العشر سنوات الأخيرة التي تولّى فيها نتنياهو

---

1 وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2019/11/28. https://bit.ly/2UxlzKK
2 عرب 48، 2020/2/18. https://bit.ly/2JcA7Kr
3 الجزيرة نت، 2019/12/1. https://bit.ly/2WIpS8C
4 الهدف، 2020/2/19. https://bit.ly/3brCm8W





رئاسة الحكومة منذ عام 2009. وبلغت الميزانيات التي استثمرتها الحكومة الإسرائيلية في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس 390 مليون شيكل (107 مليون دولار) في الربع الأول من عام 2019، وفق الأرقام التي زوّدتها الحكومة الإسرائيلية لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية وللإدارة الأميركية. وهذا المبلغ أعلى من مبلغ الميزانيات للمستوطنات في الربع الأول في كل واحدة من السنوات العشر الأخيرة. وتحظى المستوطنات الحريدية الدينية المتطرفة بميزانيات أعلى من المستوطنات الأخرى[1].

وفي 2019/11/28 تعهّد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بتخصيص عشرات ملايين الشواكل للمستوطنات في الضفة الغربية، وأوضح أن حكومته ستوافق في 2019/12/1 على التمويل الأمني للمستوطنات بمبلغ يفوق الـ 40 مليون شيكل (11.5 مليون دولار). وسيشمل التمويل 34.5 مليون شيكل (10 ملايين دولار) للاحتياجات الأمنية للمستوطنات، و5.5 مليون شيكل (1.5 مليون دولار تقريبًا) لخدمة إسعاف «نجمة داود الحمراء» في الضفة الغربية، و3.6 مليون شيكل (مليون دولار) لمراكز الإرشاد النفسي[2].

1 عرب 48، 2019/12/17. https://bit.ly/33lwhlx
2 تايمز أوف إسرائيل، 2019/11/29. https://bit.ly/33G8aEj



المستوطنات الإسرائيلية في القدس حسب معطيات منظمة «عير عميم» الإسرائيلية لعام 2019



المصادرة والاستيلاء على ممتلكات المقدسيين وعقاراتهم

ضربت يد المصادرة والاستيلاء على أراضي المقدسيين وعقاراتهم في مختلف أنحاء القدس، وتكاملت في ذلك جهود المحاكم الإسرائيلية، والجمعيات الاستيطانية، والأذرع الأمنية والعسكرية. ونذكر في ما يأتي أبرز عمليات المصادرة والاستيلاء في عام 2019:

تكاملت جهود المحاكم الإسرائيلية والجمعيات الاستيطانية والأذرع الأمنية للاستيلاء على مزيد من منازل المقدسيين وعقاراتهم، وقد صادر الاحتلال ومستوطنوه عددًا منها في مناطق القدس، وخاصة في الأحياء المحيطة بالبلدة القديمة جنوبًا وشمالًا وشرقًا.

- في 2019/1/13 أخطرت بلدية الاحتلال في القدس ودائرة الإجراء والتنفيذ الإسرائيلية 5 عائلات مقدسية من آل الصباغ بإخلاء عمارة سكنية في حي الشيخ جراح لتُسلّم لجمعيات استيطانية.[1] وبعد نجاح محامي العائلة بالحصول على قرار بتجميد الإخلاء مدة شهريْن، قررت دائرة الإجراء الإسرائيلية والتنفيذ في القدس في 2019/3/5، بدء إجراءات إخلاء عائلة الصباغ من بنايتها وهي مكونة من 45 فردًا، معظمهم أطفال[2]. وفي 2019/3/18 أصدرت محكمة صلح الاحتلال في القدس المحتلة، قرارًا يقضي بتجميد إخلاء عائلة الصباغ من بنايتها في حي الشيخ جراح لحين النظر بالاستئناف المقدم من القاطنين في البناية، والبحث في ملكية الأرض المقام عليها البناية، فيما ألزمت المحكمة العائلة دفع 35 ألف شيكل (نحو 9.8 ألف دولار أمريكيّ) لخزينة المحكمة لتجميد قرار الإخلاء[3].

1 عرب 48، 2019/1/13. https://bit.ly/33Odzcz
2 وكالة القدس للأنباء، 2019/3/6. https://bit.ly/3bsXAmF
3 موقع مدينة القدس، 2019/3/18. http://quds.be/v3j

- أفاد مركز عدالة لحقوق الإنسان، ورئيس لجنة الدفاع عن أراضي شرقي القدس أنّ الاحتلال ينوي مصادرة 1200 دونم من أحياء فلسطينية عديدة لمصلحة شقّ طريق استيطانيّ يُسمى «شارع الطوق» الذي يهدف إلى ربط مستوطنات غلاف القدس ببعضها، وربط الشطر الشرقي بالشطر الغربي من القدس. والأحياء التي ستتعرض بعض أراضيها للمصادرة هي: الصلعة، وجعابيص، وبشير، وشقيرات، والقنبر، وحي المدارس، وأم ليسون، وصور باهر، وجبل المكبر، إضافة إلى مناطق شرقي القدس كأبو ديس والسواحرة الشرقية والشيخ سعد. وكانت بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، قد أخطرت في شباط/فبراير 2019 أصحاب أراضٍ من بلدة أبو ديس جنوب شرق القدس، بقرار مصادرة أراضيهم واستملاكها لمصلحة الشارع الاستيطاين المذكور. وحذرت جهات حقوقية من أنّ هذا المشروع الذي بدأ الاحتلال تنفيذه منذ 30 عامًا، وهو يستكمله الآن، سيؤدي إلى هدم 57 منزلًا يقطنها 500 مقدسيّ في بلدة جبل المكبر بالقدس، خاصة مع بدء سلطات الاحتلال الإسرائيلية أعمال الحفريات لتنفيذ مشروع «الشارع الأميركي» الذي سُيقام على أنقاض منازلهم، ويعدّ أحد مقاطع «شارع الطوق»[1].

- في 2019/2/17 أجبرت قوات الاحتلال الإسرائيلي عائلة أبو عصب على إخلاء منزلها الكائن في عقبة الخالدية بالبلدة القديمة في القدس المحتلة بالقوة، لمصلحة المستوطنين، واعتقلت 3 من أفرادها. ودهمت قوات الاحتلال منزل المقدسي حاتم أبو عصب وطلبت منه الإخلاء الفوري من المنزل، رغم أن مهلة تأجيل الإخلاء لم تنته، وكانت مقررة بعد نحو 10 أيام من تاريخ الإخلاء. واعتدى جنود الاحتلال بالضرب المبرح على حاتم وأولاده وأفراد العائلة كافة، قبل إخراجهم من المنزل واعتقلته ونجليْه مهدي (15 عامًا) وعبد الله (13 عامًا)، واقتادتهم إلى مركز شرطة القشلة في البلدة القديمة بالقدس. وكانت إحدى محاكم الاحتلال أصدرت قرارًا يقضي

1 العربي الجديد، 2019/2/5. https://bit.ly/3anCaaz



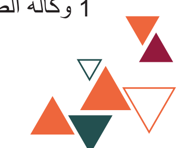
بإخلاء عائلة أبو عصب من منزلها في تاريخ 2019/2/12، ثم صدر قرار آخر يقضي بتأجيل الإخلاء حتى 28 من الشهر نفسه. ورفضت الشرطة الإسرائيلية السماح لحاتم والعائلة، بإخراج الأثاث والملابس والأغراض الخاصة والدواء من المنزل قبل طردهم منه. ودهم عشرات المستوطنين التابعين لجمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية منزل عائلة أبو عصب فور إخلائه، ووضعوا قفلًا جديدًا للباب وعلقوا العلم الإسرائيلي على سطحه.[1]



قوات الاحتلال تطرد المقدسي حاتم أبو عصب من منزله وتسلمه للمستوطنين

- استولت مجموعة من المستوطنين، تحميهم قوات من شرطة الاحتلال الإسرائيلية، على منزل فلسطيني يعود لعائلة الحلبي في 2019/3/5. ويقع المنزل في منطقة «عقبة درويش»، داخل أزقة البلدة القديمة القريبة من المسجد الأقصى. واستخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية الغاز المسيل للدموع لتفريق فلسطينيين تجمعوا في المكان، واندلعت مواجهات أدت إلى 5 مقدسيين على الأقل. وقالت الوريثة في المنزل زهرة الحلبي، إنها توجهت إلى زيارة الطبيب برفقة زوجها، وتفاجأت باتصال من أحد الجيران يخبرها بأنّ المستوطنين اقتحموا منزلها وحين عادت إلى المنزل

1 وكالة الصحافة الفلسطينية «صفا»، 2019/2/17. https://bit.ly/2UgiorQ



وجدت أن الباب قد أغلقه المستوطنون الذين يتحصنون بداخله، وكان مصيرها الوقوف بالشارع لعدم تمكنها من الدخول إلى منزلها[1].

- أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بلاغات قضائيّة ضد عائلة مراغة، تطالبها بالأرض التي تقيم عليها بناياتها السكنية، الكائنة في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى. وأصدر مركز معلومات وادي حلوة بيانًا في 2019/3/5 قال فيه إنّ جمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية سلّمت عائلة مراغة بلاغات قضائية باسم 9 من أفراد العائلة وهم حميدان، وعزية، وصلاح، وفدوى، ومنيرة، ونعيم، وربيعة، وإنعام، وعطاف، تطالبهم بالأرض المقام عليها مبناهم المؤلف من 5 شقق سكنية، وموقف للمركبات، ويعيش فيها نحو 15 فردًا. وتقع البناية ضمن مخطط «عطيرت كوهنيم» للسيطرة على أرض مساحتها 5 دونمات و200 متر مربع من حي الحارة الوسطى في منطقة بطن الهوى، بحجة ملكيتها ليهود من اليمن منذ عام 1881، ويبلغ عدد البنايات السكنية المقامة على كامل الأرض نحو 30-35 بناية، يعيش فيها نحو 80 عائلة مؤلفة من نحو 436 فردًا. وتدّعي الجمعية أن المحكمة العليا الإسرائيلية أقرّت ملكية المستوطنين من اليمن لأرض بطن الهوى[2].

- رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية في 2019/3/21 الالتماس الذي قدمته عائلة درويش لإلغاء مصادرة الأرض المملوكة للعائلة، والمعروفة باسم الظهور، وهي من أراضي المالحة - الصليب التي أقيمت قربها مستوطنة «جيلو» جنوب القدس المحتلة، وتتمتع بأهمية خاصة نظرًا إلى موقعها. وتبلغ مساحة الأرض 242 دونمًا صودرت في 1970/8/30، وأخرج من نطاق المصادرة المنزل والأرض المحيطة به ومساحتها 14.5 دونمًا[3].

1 القدس العربي، 2019/3/5. https://bit.ly/2QNcYCn
2 العربي الجديد، 2019/3/5. https://bit.ly/2QN6tiY
3 موقع مدينة القدس، 2019/3/23. http://quds.be/v5d



- في 2019/6/16 وزعت طواقم تابعة لبلدية الاحتلال في القدس إخطارات هدم وإخلاء لأراضي المواطنين في بلدة العيساوية وسط القدس المحتلة لمصلحة إنشاء حديقة توراتية. وبعد ساعات من توزيع الإخطارات، أقدمت قوات الاحتلال على اقتلاع عشرات الأشجار من المدخل الجنوبي الغربي لبلدة العيساوية بحجة «الأمن وعرقلتها لكاميرات المراقبة» المثبتة بالمكان[1].

- في 2019/6/19 أصدرت المحكمة المركزية الإسرائيلية في القدس، قرارًا يقضي بإخلاء عائلة صيام المقدسية من منزلها في سلوان لمصلحة نقل جزء من المنزل لجمعية «إلعاد» الاستيطانية. وردت المحكمة استئنافًا تقدمت به العائلة وقضت أنّ عليها إخلاء منزلها والمحال التجارية المجاورة.[2] وفي 2019/7/10 طردت السلطات الاسرائيلية عائلة صيام من منزلها، بعدما قررت المحكمة المركزية أنّ الجزء الأكبر من البيت يعود لـ«إلعاد»، وصادرت جزءًا آخر بحجة أنه من أملاك غائبين يقيمون حاليًّا في الأردن[3].

- في 2019/7/8 استولى مستوطنون بحماية قوات الاحتلال على مبنى ضخم في حيّ الصوانة شرق البلدة القديمة في القدس. ويعود المبنى المكوّن من 4 شقق سكنية إلى عائلة المحضر المقدسية، وسُرِّب بواسطة أحد أفرادها المدعو إيهاب نافذ المحضر الذي باعه لرجل أعمال روسي قبل 12 عامًا، ثمّ باعه الأخير لجمعيات استيطانية. وفور الاستيلاء على المنزل أصدرت عائلة المحضر بيانًا أكدت فيه عدم علمها بمكان وجود إيهاب المحضر منذ سنوات، وأعلنت براءتها منه[4].

1 عرب 48، 2019/6/17. https://bit.ly/2UkeY7p
2 عرب 48، 2019/6/19. https://bit.ly/2QNE5gO
3 فرانس 24، 2019/7/10. https://bit.ly/2QKFKU8
4 صحيفة الحدث، 2019/7/8. https://bit.ly/3dp0jiK

- في 2019/7/30 صادرت سلطات الاحتلال قطعة أرض في حي القيصان ببلدة صور باهر جنوب شرق القدس بحجة «المنفعة والمرافق العامة». وتبلغ مساحة الأرض 5 دونمات و200 متر مربع. وتقع الأرض المصادرة قرب مستوطنة «تلبيوت» المقامة بالأساس على أراضي أهالي قرية صور باهر. وتزعم سلطات الاحتلال أنها تنوي بناء مرافق عامة ومشاريع في الأرض لمصلحة السكان، ومنها مركز جماهيري ومركز للشرطة وحضانات تابعة لبلدية الاحتلال في القدس[1].

استهداف المقابر الإسلامية في القدس

- كشفت تقارير إعلامية وحقوقية أن بلدية الاحتلال في القدس واصلت في شباط/ فبراير 2019 تدمير ما تبقى من مقبرة مأمن الله غرب القدس، وهي مساحة تصل إلى 10 دونمات تشكل القسم المتبقي من المقبرة بعد مصادرة القسم الأكبر منها لبناء ما يسمى «متحف التسامح». ويهدف الاحتلال من وراء نشاطه التهويدي الجديد في المقبرة إلى إقامة مشاريع استيطانية وتهويدية جديدة وفتح شارع، وبناء مقاهٍ ومطاعم وفندق[2].

استهدف الاحتلال ما تبقّى من مقبرة مأمن الله التاريخية بالتجريف والتدمير لإقامة مقاهٍ ومطاعم وفندق وفتحِ شارع، وشرع بصبّ قواعد ضخمة من الخرسانة المسلحة في المقبرة اليوسفية لتأسيس نقطة تهويدية أمنية أو «سياحية». وحظيت مقبرة باب الرحمة بالنصيب الأكبر من الاعتداءات من تجريف، وتدمير، واقتحامات للمستوطنين رافقتها طقوس تلمودية ورقصات استفزازية

1 موقع مدينة القدس، 2019/7/30. http://quds.be/w3r
2 عربي 21، 2019/2/11. https://bit.ly/2WIM1Uk



الاحتلال يواصل تجريف مقبرة مأمن الله التاريخية

الاحتلال يستخدم مضخات ضخمة لصب قواعد من الخرسانة المسلحة في أرض المقبرة اليوسفية

- في 2019/2/11 أقدمت سلطات الاحتلال على صبّ قواعد ضخمة من الخَرَسانة المسلحة، فوق أرض المقبرة اليوسفية الإسلامية شمال شرق المسجد الأقصى، باستخدام مضخات كبيرة. ولم يعلن الاحتلال عن الهدف من هذه القواعد الخرسانيّة، ولكنّ مراقبين يرجحون سعي الاحتلال إلى إقامة محطة



للقطار الهوائي (التلفريك) على أراضي المقبرة، أو بناء قاعدة ومركز مراقبة لشرطة الاحتلال[1].

- تعرضت مقبرة باب الرحمة المحاذية للسور الشرقي للمسجد الأقصى لعشرات الاعتداءات في عام 2019، وكانت على شكل اقتحامات، وتكسير قبور، وتجريف، وغير ذلك. وفي ما يأتي أبرز هذه الاعتداءات:

◂ في 2019/3/7 اقتحم مستوطنون مقبرة باب الرحمة وأدوا طقوسهم الدينية وشكلوا حلقات الرقص والغناء وداسوا على المقابر؛ ما أدى إلى اندلاع مشادات مع الشبان الموجودين في المقبرة[2].

◂ في 2019/9/26 انهار جزء من الجدار الجنوبي لمقبرة باب الرحمة المحاذي للمصلى المرواني من الخارج، ومنع عناصرُ من بلدية الاحتلال في القدس وسلطة الطبيعة الإسرائيلية لجنةَ رعاية المقابر الإسلامية في القدس من إعادة بناء الجدار، وقالوا إنّ البلدية هي من ستبنيه[3]. وأفاد شهود عيان، أن الجدار الجنوبي انهار جراء ما يعتقد أنها حفريات إسرائيلية تجري في محيط المسجد الأقصى، إضافة إلى قيام الاحتلال بأعمال بنية تحتية في المنطقة من أجل إنشاء قطار هوائيّ تهويدي يربط جبل الزيتون بالبلدة القديمة من القدس[4].

◂ في 2019/10/5 أفاد شهود عيان أن نحو 28 مستوطنًا اقتحموا مقبرة باب الرحمة بحماية من شرطة الاحتلال، وأدوا شعائرهم وطقوسهم التلمودية فيها[5].

1 موقع مدينة القدس، 2019/2/12. http://quds.be/uo6
2 أخبار فلسطين اليوم، 2019/3/7. https://bit.ly/2QM9vUT
3 صحيفة الرأي، 2019/9/27. https://bit.ly/2WJo6UC
4 وكالة «وفا»، 2019/9/26. https://bit.ly/3bszOqR
5 المستقبل، 2019/10/5. https://bit.ly/33MY70d



- في 2019/11/29 أدت مجموعة من عصابات المستوطنين طقوسًا تلمودية ورقصات استفزازية في مقبرة باب الرحمة قبل دخول موعد صلاة الجمعة في المسجد الأقصى[1].
- في 2019/11/30 اقتحم مستوطنون متطرفون مقبرة باب الرحمة بالتزامن مع قيام مجموعة من المتطوعين بتنظيفها[2].



انهيار جزء من جدار مقبرة باب الرحمة الجنوبي

سحب الهويات الزرقاء المقدسيّة

لم يسجل عام 2019 أرقامًا كبيرة في قضية سحب الهويات الزرقاء من المقدسيين، وكانت أبرز التطورات في هذا الشأن ما يأتي:

- أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا يقضي بسحب الهوية المقدسية الزرقاء (بطاقة الإقامة الدائمة) من أسيرين مقدسيين بحجة تنفيذ عمليات ضدّ الاحتلال. وقرر

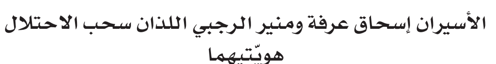
> سحبت سلطات الاحتلال الهوية الزرقاء من الأسيرين المقدسيين إسحاق عرفة ومنير الرجبي بتهمة تنفيذ عمليات ضد الاحتلال، وهددت مخابرات الاحتلال سكان بلدة العيسوية بسحب هوياتهم الزرقاء إن استمروا بإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة والمشاركة في المواجهات ضد قوات الاحتلال.

1 موقع مدينة القدس، 2019/11/29. http://quds.be/x1h
2 فلسطين اليوم، 2019/11/30. https://bit.ly/3bxBNtV

وزير داخلية الاحتلال سحب هويتي الأسيرين المقدسيين إسحق عرفة (31 عامًا)، ومنير الرجبي (47 عامًا). والأسير عرفة اعتقل عام 2011 وحكم بالسجن المؤبد و60 عامًا، ويقبع حاليا في سجن جلبوع، بينما اعتقل الأسير الرجبي في 2003، ومحكوم بالسجن مدة 20 عامًا[1].

- في 2019/12/29 هددت مخابرات الاحتلال، بسحب بطاقة الهوية من شبان في بلدة العيسوية، بذريعة المشاركة في المواجهات وإلقاء الحجارة. وأوضح المحامي محمد محمود أن قوات الاحتلال هددت بتحويل ملفات لأهالي بلدة العيسوية لوزارة الداخلية الإسرائيلية لسحب هوياتهم، في حال الاستمرار بإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة والمشاركة في المواجهات، وجاء ذلك في أثناء التحقيق مع شبان اعتقلوا من العيسوية[2].





الأسيران إسحاق عرفة ومنير الرجبي اللذان سحب الاحتلال هويّتيهما

1 وكالة «معًا» الإخبارية، 2019/4/14. https://bit.ly/2wEJXIC

2 وكالة «معًا» الإخبارية، 2019/12/29. https://bit.ly/2WKSttW



استهداف التعليم والأونروا في القدس

- قالت «القناة 13» الإسرائيليّة في 2019/1/19 إن مجلس الأمن القومي الإسرائيليّ قرر إغلاق مدارس وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» شرق القدس. وبحسب الهيئة فإنه تقرر أن تحلّ محل المدارس التابعة للأونروا في شرق القدس مدارس تخضع لإشراف دولة الاحتلال، وأنه من بداية العام الدراسي المقبل لن تصدر تراخيص لمدارس الوكالة. وكان رئيس بلدية الاحتلال في القدس السابق نير بركات قد صرّح أنه «حان الوقت لوضع حدّ لكذبة اللاجئين»، ورأى أن «الأونروا تروّج عبر مدارسها للكراهية والتحريض على دولة إسرائيل وشعبها اليهودي»[1].

كشفت وسائل إعلام عبرية عن نية الاحتلال تصفية وجود الأونروا في القدس عبر إغلاق مؤسساتها التعليمية والصحية، والاجتماعية، وشطب صفة «مخيم» عن شعفاط. وباشر الاحتلال في إغلاق مدرستيْن في البلدة القديمة التي تتعرض مدارسها لاستهداف مضاعف؛ إذ أظهرت معطيات أنّ 35 % من طلاب البلدة القديمة هجروا مدارسها إلى خارج أسوار البلدة. وتواصلت حملات اعتقال طلاب القدس، فقد اعتقل الاحتلال 21 منهم عام 2019. إضافة إلى ذلك أغلق الاحتلال مكتب مديرية التربية والتعليم في القدس.

ووفقًا للقناة، فإن الإغلاق جاء بعد أسابيع من اجتماع سرّي لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيليّة، بنيامين نتنياهو، لإقرار خطّة لإغلاق وطرد المؤسسات التي تديرها الأونروا من القدس المحتل، وهي الخطّة التي أقرتها سابقًا بلدية الاحتلال في القدس. وفي تشرين أول/أكتوبر 2019، كشفت وسائل إعلام إسرائيليّة عن مخطط لبلدية الاحتلال في القدس، يهدف إلى سلب جميع صلاحيات الأونروا، وإنهاء عملها وإغلاق جميع مؤسساتها في المدينة المحتلة، بما في ذلك المدارس والعيادات ومراكز الخدمات المعنية بالأطفال، إضافة إلى سحب تعريف مخيم شعفاط

1 الجزيرة مباشر، 2019/1/20. https://bit.ly/2UjD3Lz

كـ«مخيم للاجئين» ومصادرة جميع الأرض المقام عليها المخيم. يذكر أن رئيس بلدية الاحتلال في القدس السابق، نير بركات، كان قد قال بداية أيلول/سبتمبر 2019، إنه سيعمل على طرد الأونروا من المدينة المحتلة، وعبّر عن ذلك في المؤتمر الذي عقدته «شركة الأخبار»، حينها، بالقول إن «إزالة الأونروا ستقلص التحريض والإرهاب، وستحّسن الخدمات للسكان، وستزيد من أسرلة شرقي المدينة، وستسهم في السيادة الإسرائيلية ووحدة القدس»، مدعيًا أن «الأونروا هي كيان أجنبي وغير ضروري فشل فشلًا ذريعًا، وأنا أعتزم إبعاده من القدس، كل جانب من أونروا يعاني خللًا وظيفيًّا وفشلًا إداريًّا». ومن المتوقع أن تؤثر إجراءات الاحتلال بصورة مباشرة في 1200 طالب في مدرستين للبنات وأخرى للبنين في شعفاط، وعلى 150 طالبًا وطالبة في مدرسة الوكالة الابتدائية في وادي الجوز، إضافة إلى مدرسة الوكالة الابتدائية للبنات في سلوان التي تضم نحو 100 طالبة، ومدرستي الوكالة الابتدائية والثانوية للبنات في صور باهر اللتيْن تضمان نحو 350 طالبة. ووفق خطة بلدية الاحتلال، لن تسلم مراكز الخدمات الاجتماعية التابعة للوكالة، بما في ذلك المراكز الطبية ومراكز خدمات الرفاه الاجتماعي وجميع البنى التحتية التابعة لها؛ إذ سيتم إغلاقها ومصادرتها تباعًا، بما في ذلك المركز الطبي في مخيم شعفاط، الذي يقدم خدمات لعشرات النساء والأطفال وخدمات للصحة النفسية والعناية بالأسنان، إضافة إلى عشرات المراكز الرياضية، ومركز خدمات للمرأة[1].

- قررت بلدية الاحتلال في القدس إغلاق مدرسة خليل السكاكينيّ الإعدادية للبنات الواقعة في حارة السعدية بالبلدة القديمة من القدس مطلع العام الدراسي المقبل، وتفريغها وتحويلها إلى استخدامات لم تتضح طبيعتها بعد. وتضمّ المدرسة المعروفة بين المقدسيين باسم «القادسية» 350 طالبة مقدسية، ومبناه تابع للبلدية بوصفه «أملاك دولة» منذ احتلال الشطر الشرقي من القدس عام 1967. وينسحب خطر

1 عرب 48، 2019/1/19. https://bit.ly/3aruJio



الإغلاق والتفريغ على مدرسة القدس الإعدادية للبنين التي تضم 150 طالبًا مقدسيًّا وتقع على بعد أمتار من المدرسة الأولى، ومبناها مستأجر من عائلة قراعين المقدسية، بعقد إيجار يتجدد كل خمس سنوات، ومن المفترض أن ينتهي العقد الأخير بعد عامين، وهو الوقت المحدد لإغلاق المدرسة. وأبلغ موظفو بلدية الاحتلال أهالي طلاب المدرستيْن أنّ أبناءهم سيُستوعبون في مدارس أخرى. وكشف بعض الأهالي أنّهم حين توجّهوا لتسجيل أبنائهم سُئلوا في باكورة الأسئلة التي وجهت إليهم: «أي منهاج ترغبون في تدريسه لابنتكم، الفلسطيني أم الإسرائيلي؟». وتطرق رئيس اتحاد لجان أولياء أمور الطلبة في القدس زياد الشمال للأهداف المبطنة لقرار إغلاق المدرستيْن بقوله: إن البلدية تدعي أنها ستوفر لهؤلاء مقاعد في مدرستيْن أخريين تتبعان لها في البلدة القديمة، لكن لا طاقة استيعابية فعلية لهم؛ ما يمهد الطريق لنقلهم إلى مدرستي العلا والوادي اللتين تطبقان المنهاج الإسرائيلي، وافتتحت إحداهما مطلع العام الدراسي الحالي على أن تفتتح الأخرى العام المقبل. وفي هذا السياق قال رئيس أكاديمية الأقصى للوقف والتراث الشيخ ناجح بكيرات إنه أطلق نداء عام 2015 حذر فيه من هذا المخطط الذي شرع بالتضييق على الطلبة والأساتذة الفلسطينيين المتوجهين إلى مدارسهم في البلدة القديمة، عبر الاعتداء عليهم بالضرب والتفتيش والاعتقال، حتى وصلت نسبة الطلبة الذين هجروا المدارس الواقعة داخل الأسوار إلى 35 %[1].

- وبحسب وزير القدس الأسبق المحامي زياد أبو زيّاد، فإنّ إغلاق مدرستَي خليل السكاكيني والقدس الإعدادية «يشكل سابقة للاستيلاء على مبنيين آخرين، المبنى الأول هو المدرسة العمرية التي تطل على المسجد الأقصى مباشرة من الجهة الشمالية وعلى امتداد مئات الأمتار، والمبنى الثاني هو مبنى المدرسة البكرية الذي يقع داخل إحدى البوابات الرئيسة للأقصى، باب الملك فيصل»[2].

1 الجزيرة نت، 2019/1/22. https://bit.ly/3dwHqKQ
2 وكالة وطن للأنباء، 2019/1/20. https://www.wattan.net/ar/news/274025.html



مدرسة خليل السكاكيني الإعدادية للبنات

- كشفت أوساط تربوية مقدسية عن نية بلدية الاحتلال في القدس افتتاح مدرسة جديدة تابعة لها تعتمد المنهاج الإسرائيلي بنمط جديد يتعلق بالفندقية والإرشاد السياحي، وحذرت من خطورة هذا النوع من المدارس لأن خريجيها سيعتمدون الرواية الإسرائيلية للقدس لتقديمه لأفواج السيّاح الوافدين إلى المدينة[1].



إعلان الاحتلال لافتتاح مدرسة جديدة وفق المنهاج الإسرائيليّ



1 موقع مدينة القدس، 2019/4/11. http://quds.be/vcq



- أفاد تقرير مركز معلومات وادي حلوة السنويّ أنّ سلطات الاحتلال اعتقلت 21 فتى في عام 2019 في أثناء توجههم إلى مدارسهم صباحًا، أو بعد انتهاء دوامهم المدرسي في أثناء توجههم إلى منازلهم[1]. وفي 2019/11/2 دهمت قوات الاحتلال الاسرائيلي، مدرسة العيسوية الثانوية للبنين، واعتقلت الطالب صالح الطويل، وأطلقت وابلًا من القنابل الغازية المسيلة للدموع في أثناء اقتحام المدرسة؛ ما أدى إلى إصابة عشرات الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية بحالات اختناق. وأعلنت لجنة أولياء أمور الطلاب في بلدة العيسوية عن إضراب مفتوح في مدارس البلدة، ردًّا على اعتداءات قوات الاحتلال. وأشار بيان صادر عن اللجنة إلى أنها تعلن الإضراب رفضًا لاقتحامات شارع المدارس واستفزاز الطلبة في أثناء توجههم إلى مدارسهم صباحًا وبعد انتهاء الدوام المدرسي[2].
- في 2019/11/20 اقتحمت قوات الاحتلال مدرسة دار الأيتام ومبنى مديرية التربية والتعليم في القدس القديمة، وأخلت المبنى بالكامل من الموظفين والطلبة، ثم شرعت بتفتيش الملفات والحواسيب في مقر المديرية، وصادرت بعض الملفات والأوراق، تزامنًا مع انتشار في داخل المبنى وعلى بابه الرئيس. جاء ذلك في سياق تنفيذ قرار وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال جلعاد إردان بإغلاق مكتب مديرية التربية والتعليم مدة 6 أشهر. واعتقلت قوات الاحتلال مدير التربية والتعليم في القدس الأستاذ سمير جبريل[3]، ووضعته تحت الإقامة الجبرية، ومنعت أيّ أحد من العاملين في مكتب المديرية من مزاولة عمله، وهو ما يهدف إلى عزل الجهة الإدارية عن المدينة[4]. إلى جانب ذلك اعتقلت سلطات الاحتلال زياد شمالي رئيس

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/1/1. https://bit.ly/2xgvGvi
2 شبكة شرق للإعلام، 2019/11/2. https://bit.ly/2vPRcXo
3 وكالة «معًا» الإخبارية، 2019/11/20. https://bit.ly/2QOLLza
4 الخليج أون لاين، 2019/12/12. http://khaleej.online/P3yq2E



اتحاد أولياء أمور الطلبة في مدارس القدس، بعد مداهمة فندق الإمبسادور في حي الشيخ جراح شمال البلدة القديمة في 2019/11/20. واستند وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي في قراره إلى ادعاء أنّ المديرية لها صلة بالسلطة الفلسطينية وتعمل من دون تصريح من الاحتلال، وأنها كانت تنفّذ أنشطة غير مصرّح بها، علمًا أنّ المديرية تعمل تحت مظلة دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس[1].

إغلاق المؤسسات وقمع الفعاليات

شنّ الاحتلال هجمة على عدد من مؤسسات القدس واتخذ قرارات بإغلاقها بحجج مختلفة، وفي ما يأتي جدول بهذه المؤسسات التي أغلقها الاحتلال:

أغلقت سلطات الاحتلال العديد من المؤسسات المقدسية التي تعمل في مجالات التعليم، والصحة، والرياضة، والإعلام، إضافة إلى أحد مساجد البلدة القديمة، ومددت إغلاق مؤسسات أخرى، فيما قمعت قوات الاحتلال عشرات الفعاليات التي نظمتها هيئات مقدسية

الرقم	المؤسسة	تاريخ الإغلاق	التفاصيل
1	مدرسة خليل السكاكينيّ الإعدادية للبنات	كانون ثانٍ/ يناير 2019	قرر الاحتلال تفريغها وتحويلها إلى استخدامات أخرى[2].
2	مدرسة القدس الإعدادية للبنين	كانون ثانٍ/ يناير 2019	بحجة انتهاء مدة عقد إيجارها[3].

1 عرب 48، 2019/11/21. https://bit.ly/3anlwYE
2 حول تفاصيل إغلاقها، راجع عنوان «استهداف التعليم والأونروا في القدس» ضمن الفصل الأول.
3 حول تفاصيل إغلاقها، راجع عنوان «استهداف التعليم والأونروا في القدس» ضمن الفصل الأول.



3	بيت الشرق، والغرفة التجارية، والمجلس الأعلى للسياحة، والمركز الفلسطيني للدراسات، ونادي الأسير، ومكتب الدراسات الاجتماعية والإحصائية.	2019/1/31	جدد أغلاقها وزير الأمن الداخلي، وهو إجراء يتكرر كل ستة أشهر، وقال إردان إن «تمديد إغلاق المؤسسات رسالة إلى السلطة وسكان القدس الشرقية بأن دولة إسرائيل لا تنوي التخلي عن سيادتها في القدس الشرقية بأي شكل من الأشكال»[1].
4	جمعية برج اللقلق	2019/8/31	اقتحمت قوات الاحتلال مقرّها في البلدة القديمة في 2019/8/31، وأغلقت أبوابها، واعتقلت مديرها التنفيذي منتصر ادكيدك، ووزعت قرارًا بمنع إقامة دوري العائلات المقدسية الذي كان مقررًا تنفيذه في ملعب الجمعية بمشاركة 10 عائلات مقدسية، في يوم الإغلاق نفسه. واعتقلت قوات الاحتلال كذلك رئيس ناصر غيث، ومنسق دوري العائلات في الجمعية علاء جمجموم. وجاء قرار الإغلاق ومنع إقامة الدوري من وزير الأمن الداخلي غلعاد أردان[2].

1 موقع مدينة القدس، 2019/1/31. http://quds.be/ukc
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/8/31. https://www.palinfo.com/259600

5	مكتب مديرية التربية والتعليم في القدس	2019/11/20	أغلقته سلطات الاحتلال مدة 6 أشهر بحجة تنظيم أنشطة غير مصرّح بها، وتبعيته للسلطة الفلسطينية[1].
6	مكتب تلفزيون فلسطين الموجود داخل مكتب شركة الأرز للإعلام	2019/11/20	اقتحم عناصر من مخابرات الاحتلال وشرطته مقر المكتب في حي الصوانة، ومنعوا الموظفين من البقاء داخله. وصادروا من المكتب بعض الأجهزة، وعلقوا عليه أمرًا من وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان يقضي بإغلاقه لمدة 6 أشهر، بحجة أن وجوده من دون تصريح يتنافى مع اتفاقية أوسلو[2].
7	المركز الصحي العربي		اقتحمت قوات الاحتلال مقر المركز في شارع السلطان سليمان في البلدة القديمة، وأغلقته وصادرت جميع ملفاته وكاميرات المراقبة، واعتقلت مديره[3].
8	المسجد الرصاصي في البلدة القديمة	2019/11/20	تمركز عناصر من قوات الاحتلال عند مدخله، وأغلقوه، واستولوا على مفاتيحه[4].

1 حول تفاصيل إغلاقه، راجع عنوان «استهداف التعليم والأونروا في القدس» ضمن الفصل الأول.
2 وكالة «صفا»، 2019/11/20. https://bit.ly/2WLqNFn
3 المرجع نفسه.
4 وكالة «وفا»، 2019/11/20. https://bit.ly/33SwgMf



إلى جانب إغلاق المؤسسات، تعمد سلطات الاحتلال إلى قمع الفعاليات التي تنظمها الهيئات والمؤسسات المقدسيّة، ونذكر في ما يأتي أبرز الفعاليات التي قمعها الاحتلال في عام 2019 [1]:

- منع احتفالية بعنوان «خمسون عامًا من التميز والتطوير على أرض القدس» لمستشفى المقاصد الخيرية بمناسبة اليوبيل الذهبي لإقامته.
- منع «فعالية يوم الأم» في المعهد الفرنسي.
- منع فعالية رياضية بعنوان «البطولة الأولى لملتقى أهالي القدس في قرية بيت صفافا».
- منع حفل تأبين الراحل الدكتور صبحي غوشة في مركز يبوس.
- منع حفل تأبين للرياضي الراحل أحمد عديلة في جمعية الشبان المسيحية.
- منع إقامة دوري العائلات المقدسية في ملعب برج اللقلق.
- منع تنظيم بطولة رياضية بمناسبة رأس السنة الهجرية في ملعب العيسوية.
- منع ورشة عمل قانونية حول «إشكاليات البناء في مدينة القدس» في برج اللقلق.
- منع ندوة حول «الحضارة الفلسطينية ومحاربتها» في فندق الدار.
- منع فعالية أدبية شعرية في مدرسة دار الأيتام.
- قمع وقفة تضامنية للأسير الفلسطيني سامر العربيد.
- قمع وقفة في شارع صلاح الدين تضامنًا مع الأسرى المضربين عن الطعام.
- قمع وقفة دعمًا لأهالي قطاع غزة.

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/1/1. https://bit.ly/2xgvGvi



الاحتلال يغلق المسجد الرصاصي في البلدة القديمة

اعتداءات المستوطنين وجنود الاحتلال على المقدسيين وأملاكهم

تتناوب أذرع الاحتلال مع المستوطنين على الاعتداء على المقدسيين وممتلكاتهم، وتكاد لا تسلم منطقة في القدس من هذه الاعتداءات، مع ملاحظة أنها تتخذ شكل الهجمات الجماعية المنظمة في بعض الأحيان. وشهد عام 2019 العديد منها، نوجز أبرزها في الآتي:

> تكررت اعتداءات جنود الاحتلال ومستوطنيه على المقدسيين وأملاكهم، واتخذت شكل الهجمات الجماعية المنظمة في بعض الأحيان. ومن هذه الاعتداءات: الاقتحامات، والاعتقالات، وإعطاب السيارات، والإغلاق، والقتل، التنكيل. ونالت العيسوية النصيب الأوفر من هذه الاعتداءات





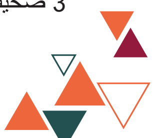
إعطاب سيارات المقدسيين في بعض مناطق القدس

- في 2019/3/25 أعطب مستوطنون إطارات نحو 30 مركبة لمواطنين مقدسيين يقطنون في أرض السمار قرب حي الشيخ جراح، وسط القدس المحتلة، وخطّ المستوطنون شعارات عنصرية و«نجمة داود» على عدد من مركبات المقدسيين[1].

- في 2019/4/1 اقتحمت مجموعات من المستوطنين بلدة بيت حنينا شمال القدس، وأعطبوا إطارات عدد من مركبات المقدسيين، وحطّموا زجاج بعضها، وخطّوا شعارات عنصرية عليها، وكذلك على الجدران المحاذية، تدعو إلى «قتل العرب وترحيلهم»[2].

- في 2019/12/9 أعطب مستوطنو «جماعة تدفيع الثمن» إطارات 186 سيارة فلسطينية، وخطّوا شعارات عنصرية في بلدة شعفاط شمال القدس المحتلة. وذكر شهود عيان أن مستوطنين ثقبوا إطارات عشرات السيارات بمنطقة الظهر والحلة والسهل والأشقرية بشعفاط. وتقع مستوطنة «ريخس شعفاط» بالقرب من البلدة، وكثيرًا ما يعتدي مستوطنوها بالضرب والتخريب والخطف والاستيلاء والاستفزاز على سكان شعفاط وممتلكاتهم[3].

1 النجاح الإخباري، 2019/3/25. https://nn.ps/4L5Q/
2 بوابة الهدف الإخبارية، 2019/4/1. https://bit.ly/2Jm72fF
3 صحيفة السبيل، 2019/12/9. http://assabeel.net/412017



● نالت بلدة العيسوية في القدس نصيبًا وافرًا من الاعتداءات والاقتحامات التي نفذتها سلطات الاحتلال ضدّ أبناء البلدة وبيوتهم، وعقاراتهم، وممتلكاتهم. وشهدت العيسوية منذ النصف الثاني من عام 2019 اقتحامات يومية لأحيائها وشوارعها، ونصب الحواجز للشرطة والقوات الخاصة على مداخل البلدة وفي الشوارع، وفحص المركبات وتفتيشها وتحرير مخالفات وسحب رخصة المركبة أو الحافلة، واقتحام المنازل السكنية وتفتيشها وتفجير أبوابها، لتنفيذ اعتقالات أو تسليم استدعاءات أو فحص «الالتزام بشروط الإفراج وهي الحبس المنزلي». واستهدفت سلطات الاحتلال المحال التجارية بالاقتحامات والتفتيش وفرض الضرائب المختلفة، إضافة إلى التمركز على أبوابها ومضايقة الزبائن. ولم تسلم المراكز الصحية من الاقتحام أو التمركز على أبوابها وعرقلة الدخول اليها والخروج منها، وكذلك المدارس التي شهدت وجودًا شبه يومي صباحًا وعصرًا في الشارع المؤدي إليها. ونفذت سلطات الاحتلال حملات أسبوعية لإزالة الأعلام الفلسطينية ورايات الفصائل ومسح الشعارات وأسماء الشهداء والأسرى، وحطمت النصب التذكاري الذي وضع مكان استشهاد الشاب محمد سمير عبيد عدة مرات. واستخدمت سلطات الاحتلال في الاقتحامات الرصاص الحيّ والأعيرة المطاطية والقنابل الصوتية والغازية وغاز الفلفل[1].



قوات الاحتلال تعتقل عددًا من شباب العيسوية في 2019/6/28 بعد يوم على قتلها ابن البلدة الشاب محمد عبيد

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/1/1. https://bit.ly/2xgvGvi
البيادر السياسي، 2019/8/13. https://www.al-bayader.org/2019/08/294600/



استهداف وسط القدس وقلبها التجاريّ

كشف مكتب قانونيّ مقدسي في القدس العربية عن ثلاثة مخططات تنظيمية وإعادة هيكلة في حال تنفيذها ستغير طابع القدس العربية التجاري نهائيًّا. وتتركز هذه المخططات في المصرارة شمال البلدة القديمة والأحياء والشوارع في وسط القدس وجبل المكبر في الجنوب. ويجري الحديث عن مخططات تنظيمية تهدف إلى تغيير وجه القدس العربية في المصرارة والأحياء العربية المجاورة، حيث تمتد على شكل طوق تجاري ضخم يحيط بالقدس من الجنوب والشرق في منطقة جبل المكبر، في سياق مخططات تهويدية لبلوغ أهداف تهويد المدينة حتى عام 2030، وحسم موضوع السيادة على القدس. وحسب ما أعلن، سيشهد حي المصرارة تغييرًا جوهريًّا في طابعه التجاري عبر تحويل الساحة الكبرى مقابل المحال التجارية إلى حديقة عامة، وإطالة النفق المجاور حتى باب الخليل. والمشروع عبارة عن 44 دونمًا تشمل فتح نفق تحت الأرض يبدأ من باب الخليل حتى حي المصرارة؛ لتحويل المنطقة المفتوحة إلى شبكة طرق مواصلات وإطالة النفق الموجود.

> يخطط الاحتلال لتنفيذ واحد من أخطر المشاريع التي تستهدف وسط القدس، وقلبها التجاريّ عبر تغيير وجه حيّ المصرارة التجاري وما حوله من أحياء وشوارع. ويتضمن المشروع إنشاء حديقة، وشق شوارع، وإطالة النفق الموجود في المنطقة. إضافة إلى ذلك سيطرح الاحتلال مشروع «مركز القدس الشرقية» في محيط البلدة القديمة، وسترتبط هذه المشاريع في حي المصرارة ومحيط البلدة القديمة بمشروع الشارع الأمريكي التجاري في منطقة جبل المكبر جنوب القدس.

وفي السياق نفسه كشف المكتب القانوني أن بلدية الاحتلال في القدس تواصل إعداد مخطط هيكلي كبير سيُطرَح في الأشهر القليلة القادمة، تسميه «مركز القدس الشرقية» تحت رقم (0465229 - 101) ويبدأ بشارع السلطان سليمان المتاخم لسور البلدة القديمة الشمالي، وصولًا إلى حي المصرارة الذي يشمل أحياء ومناطق شارع صلاح الدين والزهراء

وشارع نابلس والسان جورج وجميع الأحياء التجارية للمدينة، ويمتد على مساحة 700 دونم، ويتضمن توسيع طرق ومرافق عامة أُخرى وتغييرًا جذريًّا في معالم الأحياء التجارية المشار إليها، وقد حصل المشروع على موافقات مبدئية من الجهات الإسرائيلية المختصة.

ويرى المحامي رائد بشير المكلف بتقديم الاعتراضات نيابة عن تجار المصرارة، أن هذا الاستهداف مرتبط بمشروع الشارع الأمريكي التجاري في جنوب القدس بمنطقة جبل المكبر، الذي يتضمن مراكز تجارية ضخمة، ويحمل الرقم (0379594 - 101)، ويخطط لأن تكون البديل في العقود المقبلة عن المراكز التجارية التقليدية الأصيلة في القدس العربية. وهذا الربط جاء نتيجة إدراك الاحتلال لخصوصية وسط القدس. ويقول بشير هناك اعتبار آخر يشير إلى خطورة مخطط الشارع الأمريكي، هو حجم الأموال الكبيرة التي تُضخ من أجل إنجاح المشروع التجاري الكبير المرافق له في جنوب القدس، واستخدام طاقات بشرية هائلة، يمكن أن يكشف حجم الكارثة المتوقعة للفلسطينيين، إذا سارت الأُمور كما يخططون، علمًا أن الشارع الأمريكي عرضه نحو 32 مترًا، وبدأ الاحتلال تنفيذه، والعمل فيه جارٍ على قدمٍ وساق، وسينتهي في سنوات قليلة، وهناك مصادقات جاهزة لبناء تجمعات تجارية ضخمة على امتداد هذا الشارع الذي سيكون الشريان الحيوي لربط مستوطنات جنوب القدس بشرقها وشمالها، ليكون بديلًا عن ما هو موجود حاليًّا في القدس العربية. وتبلغ مساحة المشروع 400 دونم، ويتضمن إقامة فنادق ومحال تجارية وسكة قطار ومنطقة صناعية ومرافق عامة وشوارع على مساحة 350 دونمًا. وفي كل هذه المساحة لم يُسمح إلا بإقامة 570 وحدة سكنية عربية فقط، ويتضمن المخطط التجاري المستقبلي هدم أحياء كاملة في جبل المكبر. وأفاد بشير أن الاحتلال حدد تاريخ 2019/11/27 للنظر في الاعتراضات التي قُدمت من سكان المنطقة، وعددها 34 اعتراضًا[1].

1 المكتب الوطني للدفاع عن الأرض، 2019/11/26. https://bit.ly/2WNmE3P





بيوت في جبل المكبر مهددة بالهدم لتنفيذ مشروع الشارع الأمريكي الاستيطاني

وفي سياق متصل، افتتح وزير النقل بحكومة الاحتلال، بتسلئيل سموتريش، في 2019/12/18 خطّ سكك حديدية يربط بين «تل أبيب» والقدس مباشرة بتكلفة ضخمة بلغت 7 مليارات شيكل (نحو 2.8 مليار دولار).[1]

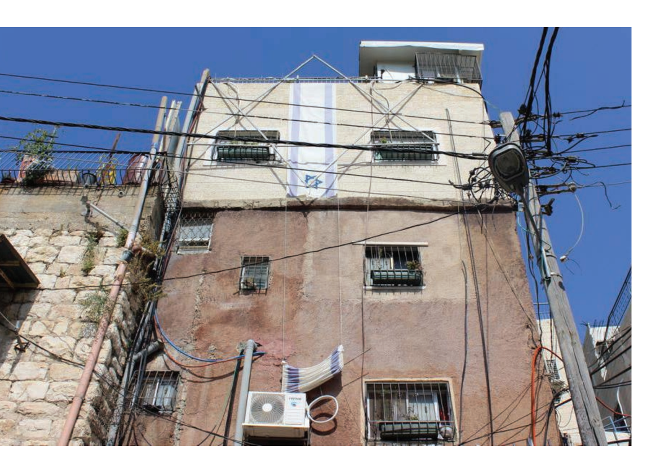
المصادقة على إطلاق أسماء خمسة حاخامات على شوارع في سلوان

صادقت بلدية الاحتلال في القدس على إطلاق أسماء حاخامات على شوارع في قرية سلوان جنوب المسجد الأقصى. وصادقت لجنة الأسماء في بلدية الاحتلال، برئاسة رئيس البلدية، موشيه ليؤون، على إطلاق أسماء على 5 أزقة وشوارع صغيرة في حي بطن الهوى في سلوان. وصودق على إطلاق الأسماء الآتية: «عزرات نداحيم» على اسم «الشركة الخيرية» التي أقامها «يسرائيل دوف فرومكين»، و«هراف مدموني»، و«هراف أفراهام ألنداف»، و«هراف

1 موقع مدينة القدس، 2019/12/18. http://quds.be/x5n

صادقت بلدية الاحتلال في القدس على إطلاق خمسة أسماء لحاخامات يهود على شوارع في حيّ بطن الهوى جنوب الأقصى، ويقطنه آلاف الفلسطينيين، في مقابل عدد قليل جدًّا من المستوطنين. وتعكس تصريحات بعض أعضاء البلدية أهداف هكذا مخططات؛ فهي تأتي في سياق تعزيز «السيادة والتهويد» في القدس.

يحيى يتسحاك هليفي»، و«هراف شالوم ألشيخ هليفي». وعلم أن القرار قد اتخذ بغالبية 8 أعضاء مقابل معارضة اثنين من أعضاء بلدية الاحتلال. وتبين أن لجنة الأسماء قد اتخذت هذا القرار خلافًا لرأي اللجنة المهنية، التي تفحص أسماء الشوارع قبل المصادقة عليها. وكانت اللجنة المهنية قد كتبت في قرارها أنه لا يعقل أن يطلق على الشوارع أسماء يهود وحاخامات في الأحياء التي يسكنها العرب، وأن ذلك يخلق توترًا. ودعت اللجنة إلى إطلاق أسماء محايدة يمكن أن يتقبلها الجميع، علمًا أنه يستوطن المنطقة المستهدفة نحو 12 عائلة من المستوطنين اليهود، وسط مئات العائلات الفلسطينية. ونُقل عن عضو بلدية الاحتلال، أرييه كينغ، قوله إنه يرى في إطلاق أسماء الحاخامات «عنصرًا آخر في إحلال السيادة والتهويد»[1].


بؤرة استيطانية في حيّ بطن الهوى المقدسي سيُطلق اسم حاخام يهوديّ على الشارع الموجود قربها

وتقدّم 27 مقدسيًّا من أهالي بلدة سلوان بالتماس على قرار إطلاق أسماء يهودية على شوارع البلدة، وقال الملتمسون إن إطلاق أسماء يهودية في حيّ غالبيته العظمى فلسطينيون هو «انتهاك للحق في الهوية والكرامة»[2].

1 عرب 48، 2019/6/17. https://bit.ly/3dATevC
2 موقع مدينة القدس، 2019/8/19. http://quds.be/wc8



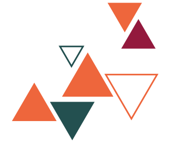
الفصل الثاني: تطورات المقاومة في القدس والمواجهة مع الاحتلال

تظل انتفاضة الفلسطينيين في القدس وباقي المناطق الفلسطينية المحتلة، أكثر عوامل إقلاق الاحتلال وزعزعة وجوده وأمنه، ومع تطبيق سلطات الاحتلال العديد من الإجراءات الأمنية والقانونية والعقابية الرامية إلى الحدّ من عمليات الانتفاضة، التي وصلت حدّ التنكيل بأفراد أسرة المنفذ، وحصار مناطق وأحياء فلسطينية بأكملها، استطاعت الانتفاضة الاستمرار، متجاوزة إجراءات الاحتلال جميعها، وبقيت عمليات الانتفاضة غير قابلة للتوقع والتعقب.

وفي سياق قراءة الفعل المقاوم خلال عام 2019، يستعرض هذا الفصل أبرز العمليات النوعية التي نفذت، ويقدم إحصائيات وأرقامًا تؤكد استمرار الانتفاضة، وتصاعد زخمها، وهو استمرارٌ لا يتمظهر بنسقٍ واحدٍ من العمليات، ولا يرسم وتيرةً معينة من الخطوط والانحناءات البيانيّة، فالرسم البياني للانتفاضة شهد متغيرات كثيرة، إذ تصاعدَ في عددٍ من أشهر العام، وتراجع في أشهرٍ أخرى، وتأثرت سيرورة الانتفاضة بمجموعة من المعطيات والعوامل، في مقدمتها إجراءات الاحتلال الأمنية، وحجم استهداف القدس والأقصى، إضافة إلى المعطيات الإقليمية والدولية، خاصة القرارات الأمريكية، والتحضيرات لإعلان صفقة القرن.

شهدت ساحة المواجهة مع الاحتلال ثلاثة أحداثٍ رئيسة، اختزلت صورة الانتفاضة خلال عام 2019، ورسمت ملامح مشهدية العمل المقاوم في مجمل المناطق الفلسطينية، وهي:

- **الحدث الأول:** عودة العمل الشعبيّ الجماعي خلال هبة باب الرحمة، التي أعادت القدس والمسجد الأقصى إلى مسرح الأحداث مجددًا، إذ كرست إرادة المقدسيين قدرتها على تجاوز الاحتلال، في تكرارٍ مهيب لنصر هبة البوابات الإلكترونية في عام 2017.



- **الحدث الثاني:** استمرار العمليات الفردية النوعية، وهي عمليات تجاوزت إجراءات الاحتلال الأمنية من جهة، وإجراءاته العقابية والانتقامية من جهة أخرى، واستطاعت تكبيد الاحتلال خسائر بشرية، إضافةً إلى الإرباك الأمني الذي تخلفه كل عملية منها.

- **الحدث الثالث:** استكمال مشهد المقاومة الشعبية من قطاع غزة، من خلال استمرار مسيرات العودة، وتكريس غلاف غزة بؤرة قلق دائم للاحتلال.

وفي سياق تقديم قراءة مفصلة لتطور الانتفاضة، نوضح أنه مع تصاعد مجمل العمليات التي جرت في عام 2019، في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، وهي عملياتٌ تشمل رشق الحجارة والمواجهات ورمي العبوات الناسفة وغيرها من أعمال المقاومة، سجلت العمليات النوعية التي ينفذها الفلسطينيون وتهدف إلى إحداث خسائر في صفوف الاحتلال تراجعًا عن الأعوام السابقة، نتيجة إجراءات الاحتلال العقابية، وتشديد قبضته الأمنية، واستخدامه مجموعة من الأدوات الاستخباراتية والأمنية والعقابية، التي أدت بمجملها إلى هذا التراجع، في وقتٍ استطاعت المواجهات استمرار فاعليتها خاصة مع تحول مناطق في القدس المحتلة إلى مناطق حامية، تجري فيها المواجهات بشكلٍ دائم.

وأمام التحديات الكبرى التي تواجه القضية الفلسطينية، وآخرها الإعلان عن «صفقة القرن» في بداية عام 2020، في محاولة لإنهاء هذه القضية بشكلٍ كامل، وما يتصل بها من انزياحٍ عربيّ متزايد باتجاه الاحتلال، استطاعت الانتفاضة تجاوز جميع إجراءات الاحتلال خلال عام 2019، وتكريس فاعلية العمليات الفردية النوعية، بأنها فعل مقاوم لا يستطيع الاحتلال أن يتجاوزه، بل أن يتوقع حدوثه، مع ما يمتلكه الاحتلال من قدرات استخباراتية هائلة، وعدم توقف التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، هذه الفاعلية تكرست في عمليات إطلاق نار، أو قتل جنود الاحتلال، في إشارة إلى تطور هذه العمليات نوعيًا، لو تراجعت كميًا خلال العام الماضي.



هذا التطور النوعي للعمليات، يأتي بالتزامن مع سيطرة المقاومة الجماعية على مشهد الانتفاضة، فهي أكثر صور المواجهة مع الاحتلال، على اختلاف أشكالها، إن كانت رشقًا للحجارة، أو استهدافًا لجنود الاحتلال بالألعاب النارية والزجاجات الحارقة، وصولًا للمواجهات المباشرة قرب الحواجز أو في الأحياء الفلسطينية، وهي مواجهاتٌ تقدر بالمئات، ما يؤكد – مجددًا- أن المقاومة خيارٌ شعبيّ فلسطينيّ في المقام الأول، وأن رقعة انتشار هذه المواجهات تعطينا فكرة عن مدى مأزق الاحتلال في تطويع الشعب الفلسطيني.

انتفاضة القدس: استمرارٌ أكدته تقارير «الشاباك»

عمل الاحتلال خلال السنوات الماضية على رفع مستوى جهوزية أجهزته الأمنية في القدس المحتلة، فإضافة إلى رفع عديد شرطة الاحتلال في المدينة المحتلة، وتغيير طبيعة منطقة باب العمود عبر نصب نقاط مراقبة مرتفعة تعزل الجنود عن الفلسطينيين، نشرت أذرع الاحتلال الأمنية عشرات كاميرات المراقبة المتطورة في أزقة البلدة القديمة، لمراقبة أي تحركات «مشبوهة» يقوم بها الفلسطينيون[1]، لإحكام القبضة الأمنية، ومراقبة أي تحركات «مشبوهة» ترصدها أدوات المراقبة هذه.

أشارت معطيات «الشاباك» إلى ارتفاع عدد العمليات في القدس بنسبة 26.4 %، ففي عام 2019 تم تنفيذ 250 عملية في القدس المحتلة، مقابل 184 عملية في عام 2018. وسجلت تصاعدًا طفيفًا في الضفة الغربية المحتلة، فمن 1019 عملية عام 2018، ارتفعت إلى 1050 عملية خلال عام 2019، أي أنها ارتفعت بنسبة 3%.

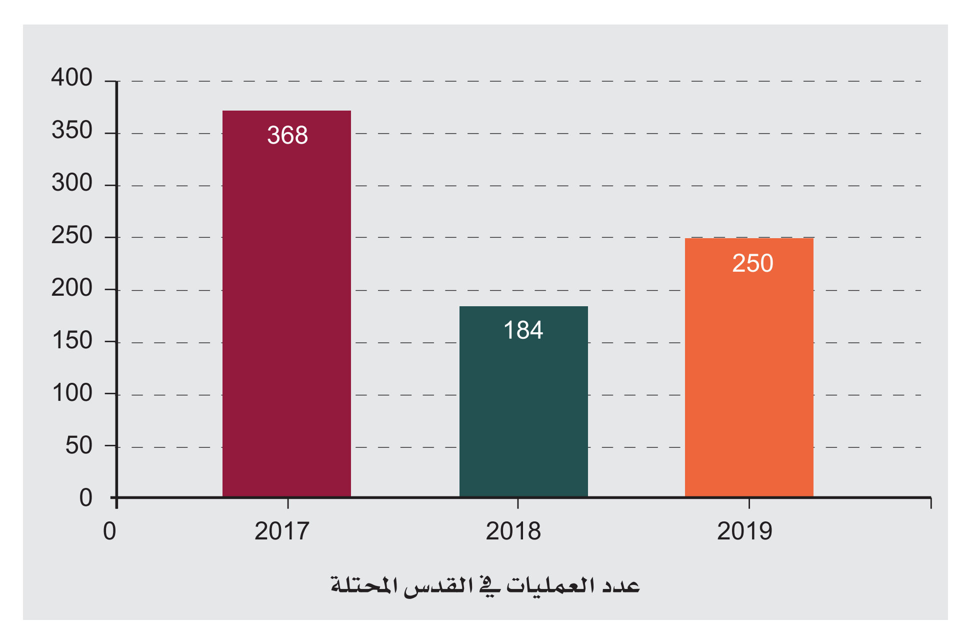
أدت هذه العمليات إلى مقتل 5 مستوطنين من بينهم عناصر أمنية.

وفي سياق رصد تطور أعداد العمليات في مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة، تقدم تقارير جهاز الأمن العام الإسرائيلي «الشاباك» صورةً لحجم هذه العمليات في المناطق المحتلة[2]،

1 الجزيرة نت، 2018/11/8. http://bit.ly/2IBlShK
2 موقع «الشاباك» الإسرائيلي، http://bit.ly/2x7euIA

ولا تقدم بالضرورة الصورة الكاملة والحقيقية، فمن مصلحة الاحتلال التقليل من حجم العمليات الفلسطينية وآثارها، إضافةً إلى أن تقارير «الشاباك» لا ترصد إلا عمليات بعينها على غرار رشق الحجارة، واستهداف مواقع الاحتلال بالزجاجات الحارقة والأكواع المتفجرة، وغير ذلك من عمليات فردية، تشمل الطعن والدهس وإطلاق النار، ما يقدم للمتابع مؤشرًا مهمًا إلى استمرار الانتفاضة، في مناطق يعمل الاحتلال على تقييدها بكل أدوات المراقبة المتاحة.

أشارت معطيات «الشاباك» إلى تصاعد مجمل عدد العمليات في القدس المحتلة خلال 2019، إذ سجلت 250 عملية، مقابل 184 عملية في عام 2018، ما يعني أنها ارتفعت بنسبة 26.4 %، ويأتي هذا التصاعد بعد تراجع العمليات خلال عام 2018 في مقارنة مع عام 2017. ويأتي تصاعد العمليات في القدس نتيجة استهداف الاحتلال لمكونات المدينة، وتحول بعض مناطق القدس إلى بؤر مواجهة، خاصة مناطق العيسوية وشعفاط.



عدد العمليات في القدس المحتلة



العام	عدد العمليات في القدس المحتلة	نسبة الانخفاض أو الارتفاع
2017	368	–
2018	184	انخفاض 50 %
2019	250	ارتفاع 26.4 %

وسجلت هذه العمليات تصاعدًا طفيفًا في الضفة الغربية المحتلة، فمن 1019 عملية عام 2018، ارتفعت إلى 1050 عملية خلال عام 2019، أي أنها ارتفعت بنسبة 3 % فقط، ما يعني ثباتًا في عدد العمليات، نتيجة بقاء الظروف الموضوعية ذاتها في الضفة، التي احتضنت فعاليات رفض «صفقة القرن» ومن ضمنها ورشة البحرين، وغيرها من القرارات الأمريكية والتطورات الدولية ذات الصلة.

وفي الجدول الآتي تفصيل عدد العمليات في القدس والضفة الغربية بحسب معطيات «الشاباك» الإسرائيلي خلال أشهر عام 2019.

عمليات الانتفاضة خلال من عام 2019 بحسب معطيات «الشاباك» الإسرائيليّ

الشهر 2019	القدس	مجمل الضفة	مجموع العمليات
كانون ثانٍ/يناير	22	116	138
شباط/فبراير	8	89	97
آذار/ مارس	15	110	125
نيسان/أبريل	12	88	100
أيار/مايو	10	50	60
حزيران/يونيو	18	63	81



تموز/يوليو	24	54	78
آب/أغسطس	25	97	122
أيلول/سبتمبر	36	89	125
تشرين أول/ أكتوبر	16	92	108
تشرين ثانٍ/نوفمبر	32	127	159
كانون أول/ ديسمبر	32	75	107
المجموع	**250**	**1050**	**1300**

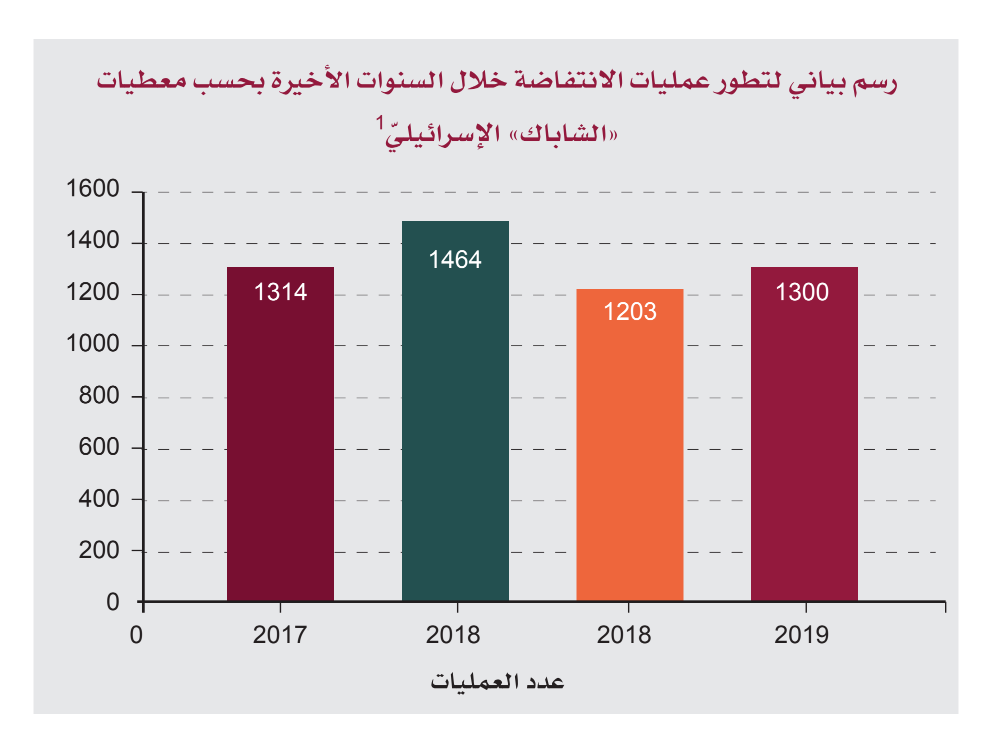
وفي سياق رصد تقارير «الشاباك» الشهرية، للعمليات التي تجري في الضفة الغربيّة والقدس المحتلتين، تُظهر هذه التقارير ارتفاع مجمل العمليات عام 2019، الذي سجل 1300 عملية، في مقابل 1203 عمليات في عام 2018، وفي الرسم البياني الآتي مقارنة مجمل أعداد عمليات الانتفاضة خلال السنوات الأربع الماضية[1].

عمليات الانتفاضة خلال السنوات الأخيرة ونسبة الانخفاض أو الارتفاع

العام	عدد العمليات في القدس والضفة الغربية المحتلتين	نسبة الانخفاض أو الارتفاع
2016	1314	–
2017	1464	ارتفاع 10%
2018	1203	انخفاض 21%
2019	1300	ارتفاع 7.4%

1 موقع «الشاباك» الإسرائيلي، مرجع سابق.





وحول خسائر الاحتلال البشرية، أشارت معطيات «الشاباك» إلى مقتل 5 مستوطنين من بينهم عناصر أمنية خلال عام 2019، وقُتل هؤلاء جراء عمليات نوعية نفذها فلسطينيون في القدس والمناطق الفلسطينية المحتلة، وقد تراجع عدد المستوطنين القتلى من 16 مستوطنًا خلال عام 2018، إلى 5 فقط، نتيجة تراجع أعداد العمليات النوعية. وفي المعطيات الآتية تفصيلٌ لقتلى الاحتلال وجرحاه خلال أشهر الرصد بحسب معطيات «الشاباك»:

1 هشام يعقوب (محرر) وآخرون، تقرير حال القدس السنوي 2018، مؤسسة القدس الدولية، بيروت - 2019، ص 119.

- كانون ثانٍ/يناير 2019: لا يوجد معطيات.
- شباط/فبراير 2019:
  - في 2019/2/7 قُتلت امرأة على أثر تعرّضها لعملية طعن في القدس المحتلة.
- آذار/ مارس 2019:
  - في 2019/3/17 قُتل مستوطنان، أحدهما من قوات الأمن، وأصيب آخر بجروح متوسطة في عملية إطلاق النار عند مفرقي «أرئيل» و«جيتي أفيشار».
  - في 2019/3/4 أصيب اثنان من قوات الاحتلال بجروح متوسطة، على أثر عملية دهس في منطقة رام الله.
  - في 2019/3/21 أصيب 3 مستوطنين بجروح طفيفة جراء إلقاء زجاجة حارقة باتجاههم.
  - في 2019/3/25 أصيب مستوطن بجروح طفيفة في عملية إطلاق النار في بلدة «بيت إيل».
- نيسان/أبريل 2019: لا إصابات بحسب الشاباك.
- أيار/مايو 2019: لا إصابات بحسب الشاباك.
- حزيران/يونيو 2019: لا إصابات بحسب الشاباك.
- تموز/يوليو 2019:
  - في 2019/7/6 أصيب 5 من قوات الاحتلال بجراح متفاوتة بعد عملية دهس قرب حاجز قرية حزما.



- آب/أغسطس 2019:
  - في 2019/8/1 جرح أحد أفراد شرطة الاحتلال على أثر عملية طعن في القدس المحتلة.
  - في 2019/8/7 قتل مستوطن في عملية طعن في مستوطنة «أفرات».
  - في 2019/8/15 جريح في صفوف شرطة الاحتلال بعد تنفيذ عملية طعن في القدس المحتلة.
  - في 2019/8/16 إصابات منوعة في صفوف المستوطنين على أثر عملية دهس قرب مستوطنة «غوش عتصيون».
  - في 2019/8/23 قتل مستوطنة، إضافة إلى جرح مستوطنين، بعد انفجار عبوة ناسفة في مستوطنة «دوليف».
- أيلول/سبتمبر 2019:
  - 7 جرحى بعمليات طعن وإلقاء زجاجات حارقة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين.
- تشرين أول/ أكتوبر 2019:
  - إصابة مستوطنين بجراح خفيفة.
- تشرين ثانٍ/نوفمبر 2019:
  - في 2019/9/11 إصابة 4 من شرطة الاحتلال بجراح خفيفة، على أثر إلقاء زجاجة حارقة في العيسوية.
- كانون أول/ ديسمبر 2019: لا إصابات بحسب الشاباك.





الشهر	الضفة الغربية	القدس المحتلة
كانون ثان/يناير	116	22
شباط/فبراير	89	8
آذار/مارس	110	15
نيسان/أبريل	88	12
أيار/مايو	50	10
حزيران/يونيو	63	18
تموز/يوليو	54	24
آب/أغسطس	97	25
أيلول/سبتمبر	89	36
تشرين أول/أكتوبر	92	16
تشرين ثان/نوفمبر	127	32
كانون أول/ديسمبر	75	32

ومع تسجيل الانتفاضة تصاعدًا في مجمل عملياتها، في القدس والضفة الغربية، صرح رئيس جهاز «الشاباك» أن وكالته «أحبطت أكثر من 560 هجومًا إرهابيًا في عام 2019»، بما في ذلك 10 تفجيرات «انتحارية» وأربع عمليات اختطاف. وتُشير هذه الأرقام إلى محاولة الفلسطينيين الاستفادة من أي فرصة متاحة لتنفيذ عمليات، وأن العمليات المحبطة من النوع الذي يُلحق خسائر مؤكدة وفادحة للاحتلال، كما أنها تتطلب تخطيطًا وعملًا جماعيًا، ما يعني أن المقاومة في الضفة الغربية، بدأت العمل على نسقٍ جديد من العمليات، وهذا ما تجلى بوضوح في عمليتي «غوش عتصيون» و«دوليف».



حصاد الانتفاضة: مقاومة مستمرة، وعمليات ترعب الاحتلال

استمر زخم الانتفاضة خلال عام 2019، بشكل مشابه للعام 2018، بعيدًا من المقارنات الحرفية من حيث أعداد العمليات المختلفة، ويظلّ استمرار زخم العمليات وقدرة المنفذين على تجاوز إجراءات الاحتلال العقابية نجاحًا متجددًا لجهود المقاومة، وتكريسًا لمعادلة الاعتداء يقابله دفع الثمن، بعد أي اعتداءات تقوم بها قوات الاحتلال بحق المقدسات أو الفلسطينيين، وفي ما يأتي حصاد الانتفاضة خلال عام 2019:

- **عمليات الانتفاضة**[1]:

العدد	نوع العملية
31	عملية إطلاق نار
32	عملية طعن ومحاولة طعن
11	عملية دهس ومحاولة دهس
87	عملية إلقاء أو زرع عبوات ناسفة
290	عملية إلقاء زجاجات حارقة باتجاه آليات الاحتلال ومواقعه العسكرية ومنازل المستوطنين
1469	عملية رمي حجارة على سيارات المستوطنين والمركبات العسكرية
2037	مواجهة مع قوات الاحتلال

1 التقرير السنوي لحصاد المقاومة في الضفة والقدس خلال العام 2019، مرجع سابق.




مصادرة معدات من مخرطة في القدس المحتلة

- صادرت قوات الاحتلال نحو 603 قطعة سلاح، و521 من السكاكين، وأغلقت 14 مخرطة لتصنيع الأسلحة في الضفة الغربية المحتلة[1].
- أسفرت عمليات المقاومة عن مقتل 5 مستوطنين إسرائيليين[2]، وإصابة 153 مستوطنًا، في الضفة الغربية والقدس المحتلتين[3].
- ارتقى 37 شهيدًا فلسطينيًا خلال عام 2019 في الضفة الغربية والقدس المحتلتين[4]، من بينهم 7 شهداء من القدس المحتلة، بدعوى الاشتباه أو محاولة تنفيذ عمليات طعن[5]، وشهداء القدس هم:
  - الشاب رياض محمد شماسنة (37 عامًا)، استشهد في 2019/1/26 برصاص قوات الاحتلال في منطقة باب العمود، بعد إطلاق النار باتجاه مركبته لتشكيلها «خطرًا على القوات الموجودة في المكان» حسب ادعاء الاحتلال.
  - الفتاة سماح زهير مبارك (16 عامًا)، استشهدت في 2019/1/30 على حاجز الزعيم شرق مدينة القدس، بحجة «محاولتها تنفيذ عملية طعن».
  - الشاب يوسف وجيه (18 عامًا)، في 2019/5/31 استشهد بحجة تنفيذه عمليتي طعن، وهو من قرية عبوين بمحافظة رام الله والبيرة.

1 إسرائيل هيوم، 2020/3/1، مرجع سابق.
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/12/19. http://bit.ly/2VMKhZS
3 التقرير السنوي لحصاد المقاومة في الضفة والقدس خلال العام 2019، مرجع سابق.
4 التقرير السنوي لحصاد المقاومة في الضفة والقدس خلال العام 2019، مرجع سابق.
5 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/1/2. http://bit.ly/2IlhB1U
مركز معلومات وادي حلوة، 2020/1/1. http://bit.ly/2TyLc2



- المسن موسى أبو ميالة (60 عامًا)، في 2019/6/19 استشهد متأثرًا باعتداء تعرض له من وحدات المستعربين داخل مخيم شعفاط.
- محمد سمير عبيد (20 عامًا)، في 2019/6/27 ارتقى الشهيد برصاص قوات الاحتلال خلال اقتحام بلدة العيسوية.
- الفتى نسيم مكافح أبو رومي (14 عامًا)، في 2019/8/15 ارتقى عند باب السلسلة في المسجد الأقصى، بعد تنفيذه عملية طعن استهدفت أحد أفراد شرطة الاحتلال المتمركزين عند الباب، والشهيد من بلدة أبو ديس شرق القدس المحتلة.
- الشاب فارس أبو ناب (24 عامًا)، في 2019/11/17 ارتقى عند حاجز النفق جنوب مدينة القدس المحتلة، بحجة «الاشتباه بمركبته»، وهو من بلدة سلوان.

- احتجزت سلطات الاحتلال 15 جثمانًا لشهداء فلسطينيين خلال عام 2019، ووصل عدد جثامين الشهداء المحتجزة إلى 306 جثمانًا، في ثلّاجات الاحتلال ومقابر الأرقام[1].
- تابعت سلطات الاحتلال احتجاز جثامين ثلاث شهداء من القدس المحتلة[2]، خلال عام 2019، وهم:
  - مصباح أبو صبيح منذ تشرين أول/أكتوبر 2016.
  - فادي القنبر منذ كانون ثانٍ/يناير 2017.
  - عزيز عويسات منذ أيار/مايو 2018.

وفي نهاية شهر تشرين أول/أكتوبر 2019 أعلنت نيابة الاحتلال نيتها دفن الشهيدين أبو صبيح والقنبر في مقابر الأرقام، بناء على قرار المحكمة العليا الإسرائيلية.

1 عرب 48، 2019/12/31. http://bit.ly/2InSsDK
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/1/1، المرجع نفسه.



جدول يقارن حصاد الانتفاضة بين عامي 2018 و2019

نوع العملية	عام 2018	عام 2019
إطلاق النار	40	31
الطعن ومحاولة الطعن	33	32
دهس ومحاولة دهس	15	11
إلقاء أو زرع عبوات ناسفة	53	87
إلقاء زجاجات حارقة	262	290
مصادرة الاحتلال للسلاح	406	603
قتلى الاحتلال	16	5
الشهداء الفلسطينيون	45	37
شهداء القدس	5	7

خطف وتفجير وإطلاق نار: ثلاثيةٌ أرعبت المحتل في 2019

تراجعت العمليات الفردية النوعية خلال عام 2019 عن مثيلاتها في عام 2018، نتيجة تراكم إجراءات الاحتلال الرامية لوقف الانتفاضة منذ انطلاقها عام 2015، خاصة استخدام أذرع الاحتلال الأمنية لوسائل تقنية حديثة، ومراقبتها وسائل التواصل الاجتماعي لرصد أي نية لدى الفلسطينيين لتنفيذ عمليات، وإعلان «الشاباك» تعاونه مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية الأخرى، وفي

تراجعت العمليات الفردية النوعية خلال عام 2019 عن مثيلاتها في عام 2018، نتيجة تراكم إجراءات الاحتلال، خاصة استخدام وسائل التقنية الحديثة، ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، وإعلان «الشاباك» تعاونه مع قيادة المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، وجهاز الاستخبارات.

تنوعت العمليات الفردية بين إطلاق النار وخطف جنود الاحتلال، وزراعة العبوات الناسفة، ما ألحق بالاحتلال خسائر أمنية فادحة.



مقدمتها قيادة المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، التي تتولى المسؤولية العسكرية في الضفة الغربية المحتلة، وجهاز الاستخبارات في جيش الاحتلال، ووحدة «السايبر» التي تُدعى «وحدة 8200»[1].

ونتيجة التعاون الأمني الإسرائيلي تراجعت أعداد العمليات النوعية، فلم تشهد المناطق الفلسطينية المحتلة سوى أربعة عمليات مؤثرة خلال عام 2019، ولكن هذه العمليات لم تكن من نسقٍ واحد، إذ تنوعت بين إطلاق النار وخطف جنود الاحتلال، وزراعة العبوات الناسفة، ما يقدم نموذجًا عن مدى تطور العمليات الفردية، وتنوع أساليب تنفيذها، وإلحاقها خسائر أمنية فادحة لدى الاحتلال، إن في جانب الاختراق الأمني، أو في جانب الخسائر البشرية المباشرة.

وفي الجدول الآتي أبرز العمليات الفردية النوعية التي جرت خلال عام 2019، مع تفصيل كل عملية من جهة التاريخ والمنفذ ومكان العملية، وخسائر الاحتلال:

1 العربي الجديد، 2019/10/5. http://bit.ly/3cRI1I3

أبرز العمليات النوعية خلال عام 2019 [1]

التاريخ	اسم المنفذ	مكان العملية وتفاصيلها	حصيلة العملية
2019/3/17	عمر أبو ليلى	عملية طعن وإطلاق نار مزدوجة، قرب مستوطنتي «أرئيل» و«جيتاي»، وسط الضفة الغربية	مقتل حاخام وجندي، وإصابة مستوطنين بجروح خطيرة
2019/8/7	- نصير عصافرة - قاسم عصافرة	خطف جندي إسرائيليّ قرب مستوطنة «غوش عتصيون»	مقتل الجندي
2019/8/16	علاء الهريمي	عملية دهس قرب مفترق «عتصيون» جنوب بيت لحم	إصابة مستوطنين، أحدهما بجراح خطيرة، والآخر بجراح متوسطة
2019/8/23	- سامر عربيد - قسام البرغوثي - يزن مغامس - نظام محمد	زرع عبوة ناسفة وتفجيرها عن بعد، قرب مستوطنة «دوليف» المقامة على أراضي قرية الجانية غربي مدينة رام الله	مقتل مستوطنة، وإصابة مستوطنين بجروح خطيرة

تُعد عملية «سلفيت» التي نفذها الشهيد عمر أبو ليلى (19 عامًا)، واحدةً من أبرز العمليات النوعية في عام 2019، ففي 2019/3/17 نفذ الشهيد أبو ليلى عملية مزدوجة قرب بلدة سلفيت جنوبي نابلس، عند مفترق مستوطنة «أرئيل»، وهي منطقة تعج بالمستوطنات، إذ

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/1/2. http://bit.ly/3aE12KZ
وكالة الأناضول، 2019/3/20. http://bit.ly/2VPDCOh
وكالة صفا، 2019/8/16. http://bit.ly/2U54PtU
عرب 48، 2019/8/16. http://bit.ly/2w3DZdM
عرب 48، 2019/8/23. http://bit.ly/2VS7c5Q
شبكة قدس الإخبارية، 2019/12/18. http://bit.ly/2TvFLgO



طعن الشهيد جنديًّا إسرائيليًّا، ثم استولى على سلاحه، وأطلق النار بعدها بقليل على مركبة تقلّ مستوطنًا، وانسحب إلى منطقة أخرى حيث أطلق النار على مستوطنٍ وأصابه بجراحٍ خطيرة، ما أدى إلى مقتل أحد المستوطنين وهو حاخام، إضافة إلى جنديّ، وإصابة مستوطنين. واستطاع المنفذ تنفيذ عمليته في ثلاث مناطق مختلفة، خلال وقتٍ قصيرٍ جدًا، وهي مستوطنات «أرئيل، جيتي أفيشاي، بركان»، ووصف الاحتلال العملية بأنها «قاسية جدًا».

ومع انسحاب الشهيد أبو ليلى من مسرح العملية، وفشل الاحتلال في إيقافه، نفذت قواته إجراءات صارمة، إذ أغلقت مداخل عدد من القرى قرب نابلس، واستدعى جيش الاحتلال عناصر من القوات الخاصة للاشتباك معه. وعملت أذرع الاحتلال الأمنية على تحصين مواقع جنودها في الضفة الغربية، ما عكس مخاوفها من عمليات أخرى، وقررت رفع مستوى مواقع الحراسة التي يعمل فيها الجنود بمكعبات أسمنتية، في محاولة لفصل الجنود عن منفذي العمليات، وتم تغيير مواقع بعض النقاط العسكرية في المنطقة.



المنزل الذي تحصن فيه الشهيد أبو ليلى

ومع حشد الاحتلال لهذه الأعداد الكبيرة من القوات، استطاع الشهيد أبو ليلى التخفي لأكثر من 60 ساعة، حتى ليل 2019/3/19 فقد تسللت قوات الاحتلال الخاصة إلى بلدة عبوين قرب رام الله، عبر سيارات نقل الخضار، تبعتها لاحقًا آليات عسكرية، حاصرت

الشهيد أبو ليلى في أحد منازل القرية، واشتبكت معه لنحو ساعتين. وبحسب مصادر إسرائيلية استخدمت قوات الاحتلال مختلف أنواع الأسلحة عند حصارها الشهيد أبو ليلى، من القناصة إلى الصواريخ المضادة للدبابات، بهدف التأكد من قتله، ومنعه من الانسحاب من المبنى.

ثاني صور العمليات هي خطف جنود أو مستوطنين، ففي 2019/8/7 فَقَدَ جيش الاحتلال الاتصال بأحد جنوده، بعد مغادرته المدرسة الدينيّة التي كان يخدم فيها، وفي اليوم التالي وجدت قوات الاحتلال جثة الجندي قرب مستوطنة «غوش عتصيون»، وعليها آثار طعن، وأشارت معطيات عبرية أن عملية القتل تمت قرب مستوطنة «إفرات»، وتم نقل جثة الجندي بسيارة وألقيت على قارعة الطريق.

وفي 2019/8/10 أعلن «الشاباك» الإسرائيلي اعتقاله فلسطينيين من قرية بيت كاحل شمال الخليل، بشبهة «قتلهما الجندي دبير شوريك قرب بيت لحم»، وذكرت وسائل إعلام فلسطينيّة اعتقال فلسطينيين آخرين بتهمة مساعدة المنفذين. والمنفذان هما نصير عصافرة (24 عامًا) وقاسم عصافرة (30 عامًا)، وفي 2019/8/11 أجرت قوات الاحتلال مسحًا هندسيًا لمنزلي الأسيرين تمهيدًا لهدمهما، وعلى الرغم من أن وسائل إعلام عبرية ذكرت أن الأسيرين لا ينتميان لأي تنظيم، تضمنت لوائح الاتهام التي قدمها الاحتلال بحق أسرى العملية اتهامهم بـ«إقامة خلية عسكرية تابعة لحركة حماس، تهدف لتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيليّة».

وثالث العمليات النوعية تفجير عبوة ناسفة في 2019/8/23، قرب مستوطنة «دوليف» غربي رام الله، وأدى الانفجار إلى مقتل مستوطنة وجرح مستوطنين آخرين، وشكلت العملية تطورًا نوعيًا، من حيث اختيار مكان العملية، إذ زُرعت العبوة بطريقة لا تُثير الشبهات، في طريقٍ يؤدي إلى عينٍ للماء الطبيعية. وكشفت تقارير أولية للاحتلال عن جهد جماعي يكمن خلف هذه العملية، من ناحية التخطيط والتنفيذ. وما رفع من قيمة هذه العلمية،



عدم كشف الاحتلال عن منفذيها إلا بعد مرور أكثر من شهر على تنفيذها، ففي 2019/9/28 أعلن «الشاباك» اعتقاله «خلية» تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واتهمها بالمسؤولية عن زرع العبوة الناسفة.

وبحسب أجهزة الأمن الإسرائيليّة، ضمت الخلية كلًّا من سامر مينا العربيد (44 عامًا) من سكان مدينة رام الله، وقسّام البرغوثي (25 عامًا) من سكان قرية كوبر، وهما أسيران سابقان، إضافةً إلى يزن مغامس (25 عامًا)، ونظام امطير (21 عامًا)، وهما طالبان جامعيان. وقد تعرضت عوائل الأسرى إلى التنكيل والاعتقال عدة مرات، واقتحام منازلهم بشكلٍ متكرر. وتابعت أذرع الاحتلال حملتها على كوادر الجبهة الشعبية، ففي شهر كانون أول/ديسمبر 2019 وصل عدد المعتقلين إلى نحو 50 عضوًا في الجبهة.

وإلى جانب هذه العمليات، شهدت الضفة الغربية العديد من عمليات الدهس والطعن، بالتزامن مع مئات المواجهات وإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة، ولكن هذه العمليات تُشكل صورة بانورامية لحجم العلميات النوعية الفردية وتأثيرها خلال عام 2019، ومع أن عددها تراجع عن عام 2018، إلا أنها تحمل دلائل بالغة الأهمية من بينها:

- تطور هذه العمليات من الشكل الفردي البحت، إلى العمل الجماعي، إذ تتطلب بعض هذه العمليات، مراقبة الأهداف، وإعدادًا مسبقًا، وتقسيم الأدوار، ومن ثم التنفيذ بشكلٍ لا يترك أثرًا للمنفذين، يمكن للاحتلال اقتفاءه، والتخفي عن أعين الاحتلال.
- عودة الفصائل إلى مسرح العمليات مجددًا، وبعيدًا من النقاش في قرار التحرك، إن كان فرديًا أو خرج من الأطر التنظيمية لهذه الفصائل، لا يمكن التغافل عن الخلفيات الفصائلية لكثيرٍ من المنفذين.
- تركيز العمليات على إحداث خسائر مباشرة في صفوف الاحتلال، وهي سمة عامة لجميع العمليات النوعية خلال عام 2019.

الانتفاضة في القدس: جمرٌ تحت رماد إجراءات الاحتلال

أشارت تقارير «الشاباك» إلى تصاعد في أعداد العمليات في القدس المحتلة، وقد شهدت المدينة المحتلة العديد من العمليات الفردية شملت الطعن والدهس ورشق الحجارة، التي كانت إلى جانب المواجهات اليومية في أحياء القدس المختلفة، أبرز تجليات الانتفاضة في المدينة، وفي سياق هذه العمليات، أشارت مصادر عبرية إلى أن الشبان الفلسطينيين في القدس المحتلة ينفذون أسبوعيًا، ما بين 20 و30 عملية إلقاء حجارة على جنود الاحتلال ومركبات المستوطنين. وهي معطيات تُبرز انخراط مئات الشبان الفلسطينيين في الانتفاضة، واستخدامهم ما تيسر من أدوات المواجهة المتاحة.

> شكلت بلدتا العيسوية وشعفاط، أبرز البؤر الساخنة في وجه الاحتلال خلال عام 2019، إذ تعرضت العيسوية إلى استهدافٍ أمنيّ كبير، ومحاولات متكررة لوقف أي نشاطات تعدها سلطات الاحتلال «عدائية».
>
> وبرزت عمليات الطعن كواحدةٍ من أبرز الأساليب التي استخدمها المقاومون في القدس المحتلة، فقد شهدت المدينة المحتلة العديد منها، وأبرزت المعطيات أن القدس تشهد أسبوعيًا 20-30 عملية إلقاء حجارة على جنود الاحتلال ومركبات مستوطنيه.

وحول المواجهات مع قوات الاحتلال في القدس المحتلة، شكلت بلدتا العيسوية وشعفاط، أبرز البؤر الساخنة في وجه الاحتلال خلال عام 2019، إذ تعرضت العيسوية إلى استهدافٍ أمنيّ كبير، ومحاولات متكررة لوقف أي نشاطات تعدها سلطات الاحتلال «عدائية». ومع استمرار المواجهات منذ بداية العام، قتلت قوات الاحتلال في 2019/6/27 الأسير المحرر سمير عبيد (20 عامًا)، خلال المواجهات في البلدة، على أثر قمع قوات الاحتلال وقفة احتجاجية. واستمرت هذه المواجهات حتى يوم 2019/6/30 إذ شهدت العيسوية اشتباكات عنيفة، امتدت إلى الأحياء المقدسية الأخرى، وفي محاولة لوقف هذه المواجهات، شنت قوات الاحتلال حملة اعتقالات شملت 19 فلسطينيًا من العيسوية.



وشهدت البلدة استمرارًا لهذه المناوشات بشكلٍ شبه يومي، ففي 2019/9/8 أصيب عددٌ من الشبان خلال مواجهات شديدة في محيط مسجد الأربعين، على أثر إصابة أحد جنود الاحتلال بحروق بعد إلقاء شبان البلدة زجاجة حارقة باتجاه الجنود. وفي 2019/11/5 اشتعلت اشتباكات شديدة مع عشرات من جنود الاحتلال، بعد اقتحامهم البلدة. وفي 2019/12/22 شهدت العيسوية اشتباكاتٍ مع قوات الاحتلال، التي استخدمت قنابل الصوت والقنابل الحارقة والغازية والأعيرة المطاطية، ما أدى إلى سقوط عددٍ من الجرحى، وردّ الشبان برشق جنود الاحتلال بالحجارة والزجاجات الحارقة والمفرقعات النارية، واستمرت المواجهات حتى ساعة متأخرة من الليل.

وبرزت عمليات الطعن كواحدةٍ من أبرز الأساليب التي استخدمها المقاومون في القدس المحتلة، فقد شهدت المدينة المحتلة العديد منها خلال عام 2019، ففي 2019/5/31 نفذ الشهيد يوسف وجيه (18 عامًا) عملية طعن مزدوجة، إذ طعن مستوطنًا عند مفترق طريقي سوق باب خان الزيت وطريق الواد المؤدي إلى المسجد الأقصى المبارك، وأصابه بجروحٍ خطيرة، ثم طعن مستوطنًا آخر في «الحيّ اليهوديّ» بالقرب من «كنيس الخراب»، وأصابه بجروح متوسطة، قبل أن تقتله قوات الاحتلال. وفي 2019/9/26 طعن الفتى الفلسطيني أشرف عدوان (12 عامًا) شرطية إسرائيليّة قرب باب السلسلة في البلدة القديمة، وقد أصيبت بجراحٍ طفيفة، وذكرت مصادر عبرية أن قوات الاحتلال اعتلقت المنفذ بعد إطلاق النار عليه.

وتابعت سلطات الاحتلال سياستها في إغلاق المسجد الأقصى عند حدوث أي عمليةٍ قرب أبوابه، ففي 2019/8/15 نفذ فتيان فلسطينيان عملية طعن قرب باب السلسلة، ومع استشهاد أحد الطفلين وهو نسيم أبو رومي (14 عامًا)، وجرح الآخر محمد خضر الشيخ (14 عامًا)، أغلقت قوات الاحتلال أبواب المسجد الأقصى وأخرجت المصلين منه، وأدى



الفتيان أبو الرومي والشيخ قبيل تنفيذ عملية طعن قرب باب السلسلة

عشرات المقدسيين صلاتي المغرب والعشاء أمام أبواب المسجد[1]. ثم أعلنت دائرة الأوقاف الإسلامية عن فتح أبواب المسجد لأداء صلاة الفجر[2]. وأشار مراقبون إلى أن قوات الاحتلال سارعت لفتح أبواب المسجد، تجنبًا لإطلاق شرارة أي هبة شعبية جديدة.

وتسليطًا لمزيدٍ من الضوء على أبرز عمليات الانتفاضة في القدس المحتلة خلال عام 2019، نورد في هذا الجدول أبرز هذه العمليات مع بيان تفاصيل كل عملية:

أبرز عمليات الانتفاضة التي جرت في القدس المحتلة خلال عام 2019

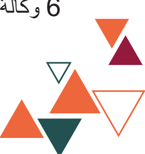
التاريخ	نوع العملية	تفاصيل العملية	حصيلة العملية
2019/1/9	رشق قنابل حارقة	استهدفت مجمعًا تجاريًا جديدًا لـ«رامي ليفي» شمال القدس المحتلة	لا أضرار[2]
2019/5/31	عملية طعن	طعن مستوطن قرب الأقصى، ثم طعن مستوطن آخر في «الحي اليهوديّ»	إصابة مستوطنين أحدهما بجروحٍ خطرة[3]

1 عرب 48، 2019/8/16. http://bit.ly/2U3DCaX
2 مدينة القدس، 2019/1/9. http://bit.ly/2IJVRNp
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/5/31. http://bit.ly/2Q8gUxp



2019/7/6	عملية دهس	دهس مجموعة من جنود الاحتلال، قرب بلدة حزما شمال القدس المحتلة	إصابة 4 من جنود الاحتلال، إصابات متفاوتة[1]
2019/8/15	عملية طعن	قرب باب السلسلة، نفذها فتيان فلسطينيان	إصابة أحد جنود الاحتلال[2]
2019/9/4	رشق حجارة	استهدفت جنود الاحتلال خلال المواجهات في مخيم شعفاط	إصابة 3 جنود بجروح طفيفة[3]
2019/9/11	عملية دهس	وقعت قرب مستوطنة «عطاروت» شمالي القدس المحتلة	إصابة جندي من حرس الحدود ومستوطن، بجروح بين الخفيفة والمتوسطة[4]
2019/9/26	عملية طعن	استهدفت شرطية إسرائيلية قرب باب السلسلة في البلدة القديمة	إصابة الشرطية بجروح طفيفة، واعتقال المنفذ[5]
2019/10/28	عملية طعن	تمت العملية قرب باب الساهرة أحد أبواب القدس المحتلة	إصابة المنفذ بجروح واعتقاله[6]
2019/11/25	عملية طعن	استهدفت مستوطن في مستوطنة «هار حوما» جنوب القدس المحتلة	مقتل ضابط أمن منطقة القدس في حراسة المحاكم[7]

1 وكالة وفا، 2019/7/6. http://bit.ly/2xD9b43
2 الجزيرة نت، 2019/8/15. http://bit.ly/2wS6FGD
3 وكالة صفا، 2019/9/4. http://bit.ly/2TNstfC
4 موقع مدينة القدس، 2019/9/12. http://bit.ly/33qaSxH
5 وكالة قدس برس إنترناشيونال، 2019/9/26. http://bit.ly/39IKgdr
6 وكالة وفا، 2019/10/28. http://bit.ly/2U5lpK3



تجلي المقاومة الشعبية من رحم المسجد الأقصى

يظل المسجد الأقصى سببًا رئيسًا في اشتعال الانتفاضة، في إطار الرد على اعتداءات الاحتلال بحق المصلين، واقتحامات المسجد المستمرة، وشكل الأقصى خلال عام 2019 ركيزةً في تجدد المقاومة الشعبية في القدس المحتلة، فقد احتضن هبةً لاستعادة جزءٍ منه، هي هبة باب الرحمة، التي استطاعت إعادة فتح المصلى بعد سنوات من الإغلاق.

لم توقف أذرع الاحتلال استهدافها المنطقة الشرقية من الأقصى، وخاصة محيط مصلى باب الرحمة، عبر اقتحامها بشكلٍ شبه يوميّ، ما أدى إلى اندلاع الهبة في 2019/2/17 بعد إغلاق الدرج المؤدي إلى المصلى، فكان رد الفلسطينيين الرباط أمام المصلى وفي المنطقة الشرقية بشكلٍ يوميّ، وتحولت هذه المنطقة إلى ميدانٍ للمواجهة مع الاحتلال، حتى استطاعوا فتح أبواب المصلى يوم الجمعة في 2019/2/22.

لم توقف أذرع الاحتلال استهدافها المنطقة الشرقية من المسجد الأقصى، وخاصة محيط مصلى باب الرحمة، عبر اقتحامها بشكلٍ شبه يوميّ، ومحاولة المستوطنين أداء صلوات التلمودية داخلها. انطلقت شرارة الهبة في 2019/2/17 مع اكتشاف المقدسيين وضع الاحتلال سلسلة وقفلًا على البوابة الواقعة أعلى الدرج المؤدّي إلى باب الرحمة. فانطلقت الدعوات بين المقدسيين إلى الرباط عند المصلى، وقد سبق هذه الأحداث اجتماع مجلس الأوقاف وشؤون المقدّسات الإسلامية في المبنى، الذي يُعدّ السبب الأساسيّ لإغلاق الدرج المؤدي للمصلى، وقد حذّر نشطاء مقدسيون من أن هذه الخطوة ممهدة لفرض الاحتلال سيطرته على المصلى وتحويل باب الرحمة إلى باب مغاربةٍ آخر، أو إلى كنيسٍ يهوديّ.

فأعاد الشبان المقدسيون كسر الأقفال التي وضعها الاحتلال، فردت عناصره الأمنية باعتقال سيدة مقدسية وأربعة شبان، ثم أغلقت جميع أبواب المسجد، فكان رد الفلسطينيين الرباط أمام المصلى وفي المنطقة الشرقية بشكلٍ يوميّ، وتحولت هذه المنطقة إلى ميدانٍ للمواجهة مع الاحتلال، بتلاحمٍ شعبي فلسطينيّ، أعاد للأذهان هبة البوابات الإلكترونية (هبة باب الأسباط) خلال شهر تموز/يوليو 2017،



وظلّ المقدسيون في رباطهم حتى استطاعوا فتح أبواب المصلى يوم الجمعة في 2019/2/22، بمشهد انتصار أغاظ الاحتلال وأذرعه التهويديّة.



قوات الاحتلال تخرج الأثاث من مصلى باب الرحمة ليلًا في 2019/7/14

وعلى الرغم من استمرار استهداف المكون البشريّ في الأقصى، وخاصة المرابطين وحراس المسجد، ومحاولة قوات الاحتلال تدنيس مصلى باب الرحمة وإخراج محتوياته بشكلٍ متكرر. شكل التضافر الشعبي في هبة باب الرحمة نموذجًا لمواجهة الاحتلال، وأثبت فشل الاحتلال في رهانه على عامل الوقت، إذ راهن الأخير أن استمرار الضغط على المرابطين عبر الاعتقال وتدنيس المصلى بشكلٍ دائم، سيسمح له بالالتفاف على نتائج الهبة، وإعادة إغلاق المصلى في المدى القريب، وهو ما لم يحصل نتيجة وعي الجماهير المقدسية، واستمرار الرباط في باب الرحمة وعمارته في أوقات الصلاة وخارجها، وهو وعيٌ عاد للتجلي بوضوح مع مبادرة «الفجر العظيم» في بدايات 2020.



ممارسات الاحتلال للضغط على الانتفاضة والتقليل من عملياتها

راكمت سلطات الاحتلال خلال السنوات الماضية مجموعة من الأدوات والإجراءات، التي استهدفت منفذي العمليات الفردية وذويهم، في سياق محاولته إيقاف العمليات النوعية، والتقليل قدر ما أمكنه من آثارها خاصة في جانب الخسائر البشرية، وهي إجراءاتٌ لا تقف عند حدّ قتل المنفذ بشكلٍ مباشر في مسرح العملية، وتركه ينزف ساعاتٍ طويلة من دون تقديم أي معونة طبية، بل تصل إلى فرض العقاب الجماعي على عائلة المنفذ، ومن ثم تعم العقوبة كامل الحي أو المنطقة التي خرج منها، في محاولةٍ لوقف العمليات بناء على الأثمان الكبيرة التي سيتم دفعها من محيطه، وهي إجراءاتٌ نجحت –نسبيًا- في تقليل أعداد العمليات الفردية، ولكنها لم تستطع إيقافها بشكلٍ كامل، ما يعكس إرادة الفلسطينيين الكبيرة للمضي في المقاومة، وفشل سياسات الاحتلال العقابية، على الرغم من حشده خلفها إمكانياتٍ مادية وتقنية كبيرة.


منزل الشهيد أبو ليلى بعد تفجيره من قبل سلطات الاحتلال

وفي سياق فرض العقاب الجمعي، استمرت سياسة الاحتلال في هدم منازل منفذي العمليات الفردية، فبحسب منظمة «بتسليم» الإسرائيليّة هدمت سلطات الاحتلال 14 منزلًا في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، في سياق فرض إجراءاتٍ عقابية، وأدت هذه العمليات إلى تشريد 36 فلسطينيًا، من بينهم 15 طفلًا، في تصاعدٍ كبير عن عام 2018، الذي شهد هدم 9 منازل[1]. وأشارت «بتسليم» إلى أن المحكمة العليا الإسرائيليّة رفضت الالتماسات التي

1 بتسليم، 2020/1/6. http://bit.ly/2TCTXTR



يقدمها أصحاب هذه المنازل، في مقابل إقرارها بحجج الهدم التي تقدمها أجهزة الاحتلال الأمنية، إذ تستخدم حجة «الردع» لهدم منازل الفلسطينيين من منفذي العمليات أو عوائلهم[1]، ما يُعدّ مخالفةً جديدة من سلطات الاحتلال للقانون الدوليّ.

ولم تكتفِ سلطات الاحتلال بما تقوم به من عمليات هدم، ففي شهر حزيران/يونيو أوصى جهاز «الشاباك» بتوسيع دائرة هدم منازل منفذي العمليات، لتشمل تلك التي لم تؤد إلى وقوع قتلى في صفوف المستوطنين. وجاءت توصية «الشاباك» على خلفية طلبه من جيش الاحتلال هدم منزل الشهيد يوسف وجيه، الذي قام بعملية طعن في البلدة القديمة في 2019/5/31 ولكنها لم تُسفر عن قتلى، وقد عارض هذا الطلب كل من النيابة العامة الإسرائيلية وجيش الاحتلال، اللذين يصران على هدم منازل منفذي العمليات التي توقع قتلى[2].

ولا يأتي رفض توصية «الشاباك» من منطلقات قانونيّة أو إنسانية، بل من منطلقات أمنية، إذ تخشى أذرع الاحتلال الأمنية أن ينعكس تصاعد الهدم، على حجم العمليات الفردية، ويؤدي إلى تصاعدها، خاصة أن عمليات الهدم تُشعل مواجهاتٍ مع قوات الاحتلال، في محاولة لعرقلة عملية الهدم، أو على خلفية التعامل الوحشي مع أصحاب المنزل. وفي الجدول الآتي أبرز المنازل المهدمة خلال عام 2019:



1 المرجع نفسه.
2 وكالة صفا، 2019/6/24. http://bit.ly/2Tnig9s



أبرز منازل منفذي العمليات الفردية التي هدمتها سلطات الاحتلال في عام 2019

التاريخ	منفذو العمليات	المنطقة	تفاصيل عن العملية	طريقة الهدم
2019/3/7	الأسير عاصم البرغوثي (33 عامًا)	قرية كوبر غرب رام الله	عملية «عوفرة»	هدم المنزل المكون من طبقتين[1]
2019/4/19	الأسير عرفات ارفاعية (29 عامًا)	منطقة وادي الهرية جنوب الخليل	متهم بقتل مستوطنة في القدس في 2019/2/7	هدم شقتين[2]
2019/4/24	الشهيد عمر أبو ليلى (19 عامًا)	قرية الزاوية غرب محافظة سلفيت	تنفيذ عمليتي طعن وإطلاق نار	تفجير المنزل الذي تقطن فيه عائلة الشهيد[3]
2019/11/28	نصير عصافرة (24 عامًا) قاسم عصافرة (30 عامًا) نصير صالح جابر عصافرة يوسف سعيد عطية زهور	بيت كاحل شمال غرب الخليل	عملية «غوش عتصيون»	هدمت منازلهم بقرارٍ من قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال[4]
2019/10/23	الشهيد علي خليفة	مخيم قلنديا شمال القدس المحتلة	استشهد في قلنديا في آب/ أغسطس 2011	هدم المنزل المكون من 3 طبقات[5]

1 الجزيرة نت، 2019/3/7. http://bit.ly/3aof0jQ
2 دنيا الوطن، 2019/4/19. http://bit.ly/2vcXJYw
3 الجزيرة نت، 2019/4/24. http://bit.ly/2uSAkPr
4 عرب 48، 2019/11/28. http://bit.ly/38i6Ho9
5 عرب 48، 2019/10/23. http://bit.ly/39nWaZY



وفي سياق آخر ضمن إجراءات الاحتلال لإيقاف الانتفاضة، أشار مراقبون إلى أن «تصفية» الاحتلال لمنفذي العمليات جاء نتيجة تضافر عاملين لديه، أولهما اعتماده على عملائه الموجودين على الأرض وتقديم معلوماتٍ مباشرة عن المنفذين من خلال التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الفلسطينيّة، أما الثاني فهو الاعتماد على التجسس واستخدام التكنولوجيا الحديثة، إذ يراقب الاحتلال أجهزة الهاتف للمنفذ وعائلته وأصدقائه، وشبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بهم، ويجمع معطيات من كاميرات المراقبة وأجهزة التنصت التي تزرعها قواته ومخبروه[1].

ولا تقف خطورة التنسيق الأمني عند تقديم المعطيات والمعلومات الأمنية، التي تؤدى إلى القبض على المنفذين، أو إحباط عمليات والقبض على خلايا المقاومة فقط، بل يضرب هذا التنسيق وجود البنية الحاضنة للمقاومة في الضفة الغربية، فلا توفر السلطة الحماية للمطاردين[2]، بل تشارك في كثيرٍ من الأحيان باعتقال المقاومين واستهدافهم في مناطق نفوذها، أو تقوم باعتقال الأسرى المحررين، الذين سجنهم الاحتلال بناء على الجهد المقاوم الذي قاموا به.

مسيرات العودة الكبرى: المسيرات الشعبية التي أربكت الاحتلال

شكلت مسيرات العودة أبرز تجليات المقاومة الشعبية في قطاع غزة منذ انطلاقتها، فقد حولت الرفض الشعبي إلى مسيرات شعبية منظمة تخرج بشكلٍ شبه دائم كل يوم جمعة، انطلقت في شهر آذار/مارس 2018، وشارك فيها عشرات آلاف الغزيين بشكلٍ أسبوعي،

> استطاعت مسيرات العودة إبراز الجانب الشعبي من المواجهة مع الاحتلال، الذي أُربِكَ ووضع قواته في حالة دائمة من الاستنفار خاصةً مع الابتكارات النوعية التي استخدمها الشبان الفلسطينيون

1 العربي الجديد، 2019/11/30. http://bit.ly/2IMnOV1
2 المرجع نفسه



يتجمعون عند ما يُعرف بنقاط التماس على الحدود الشرقية لقطاع غزة، وخلال عام 2019 استمر الزخم الشعبي لهذه المسيرات، مع توقفها ثلاث مرات بسبب عدوان الاحتلال على القطاع.

وبحسب وزارة الصحة في قطاع غزة فقد كانت حصيلة الشهداء والجرحى في هذه المسيرات منذ انطلاقتها حتى نهاية عام 2019 على الشكل الآتي[1]:

- استشهد 217 فلسطينيّ خلال مشاركتهم في المسيرات، من بينهم 46 طفلًا وسيدتان، و9 من ذوي الاحتياجات الخاصة، و4 مسعفين، وصحفيان.
- إصابة 19400 فلسطينيًا من بينهم 4901 من الأطفال و858 سيدة، تنوعت إصاباتهم بين الطفيفة والمتوسطة والخطيرة.
- بلغت حالات البتر للمشاركين في المسيرات نحو 158 حالة.
- استهدفت قوات الاحتلال الطواقم الطبية لنحو 277 مرة، أصيب فيها نحو 224 مسعفًا.
- إصابة 173 صحفيًا خلال تغطيتهم مسيرات العودة.

وبعيدًا من المكاسب المباشرة لهذه المسيرات، فقد استطاعت إبراز الجانب الشعبي من المواجهة مع الاحتلال، فقبل انطلاقها انحصرت صور المقاومة في قطاع غزة بالمواجهة المسلحة وإطلاق الصواريخ، أما بعدها حازت المقاومة الشعبية جزءًا من المشهد المقاوم في قطاع غزة، ويُشير مراقبون إلى أن مكاسب المسيرات لدى الفلسطينيين في قطاع غزة كبيرة جدًا، إذ استطاعت إعادة آمال حق العودة في جزء كبير من الجيل الصاعد، الذي نشأ وشب

1 موقع قناة المنار، 2019/12/20. http://bit.ly/2xCE8VS
المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/12/21. http://bit.ly/2x3cVv7



في الحصار، واستطاعت إرباك الاحتلال، ووضع قواته في حالة دائمة من الاستنفار خاصةً مع الابتكارات النوعية التي استخدمها الشبان الفلسطينيون[1].

ونجحت المسيرات في إدانة الاحتلال أمام المجتمع الدولي، ففي 2019/3/22 تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قرارًا يدين جيش الاحتلال الإسرائيلي بارتكابه جرائم ترتقي لجرائم حرب بحق المتظاهرين الفلسطينيين على حدود قطاع غزة، ودعا القرار إلى تعزيز وجود الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة[2].



صورة من آخر مسيرات العودة في عام 2019

وبقي تفاعل المسيرات مع تطورات الشأن الفلسطيني حاضرًا حتى نهاية عام 2019، فقد أُطلق على الجمعة رقم 86 وهي آخر جمعة في عام 2019، اسم «دماء الشهداء ترسم طريق الحرية"، تأكيدًا لأهمية دماء الشهداء في مختلف المناطق الفلسطينيّة، وفي هذه الجمعة أعلنت «الهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار» إيقاف مسيرات العودة مدة ثلاثة أشهر حتى ذكرى يوم الأرض في 2020/3/30، على أن تنظم المسيرات شهريًا، أو عند الحاجة وفي المناسبات الوطنية[3].

1 المرجع نفسه
2 الجزيرة نت، 2019/3/30. http://bit.ly/3b0LAZg
3 الميادين، 2019/12/27. http://bit.ly/2QhxA5K



الفصل الثالث: المواقف العربية والإسلامية والدّولية

> استمرت في عام 2019 حالة الوهن العربي، وأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، وتساوق عدد من الأنظمة مع رؤية الإدارة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية وتبنّيها العلني والصريح لرواية الاحتلال

لم تكن التّطورات في البيئة السّياسيّة عام 2019 في مصلحة القضيّة الفلسطينية مع استمرار حالة الوهن العربي، وتعمّق أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، وغياب استراتيجية واضحة لمواجهة محاولات تصفية القضية التي تبذلها الولايات المتحدة ودولة الاحتلال، في ظلّ مساعٍ حثيثة إلى إشراك الدول العربية في هذه التصفية، والتّجاوب العربي مع هذه المساعي عبر استمرار الانخراط في التطبيع مع الاحتلال والتّساوق مع الإدارة الأمريكيّة.

إذًا، على المستوى الأمريكي، عمل الرئيس دونالد ترامب على استكمال تهيئة المسرح للإعلان عن خطته للسلام في المنطقة المعروفة بصفقة القرن، وذلك ضمن مسارين: الأول هو إصدار قرارات لتصفية القضية الفلسطينية يستكمل بها سلسلة القرارات السابقة في هذا الإطار التي بدأت عام 2017 بإعلان اعتراف إدارته بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ثم نقل السفارة إلى المدينة المحتلة في عام 2018، وقرارات وقف الدعم الأمريكي للفلسطينيين بما في ذلك تمويل الأونروا. وفي عام 2019، برز قراران هما الاعتراف بالسّيادة الإسرائيليّة على الجولان السّوري المحتل، والاعتراف بشرعية المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي المحتلة عام 1967، علاوة على جهوده الحثيثة لمنع تجديد التفويض لوكالة الأونروا، وما يعنيه ذلك من تصفية لملف اللاجئين الفلسطينيين. أمّا المسار الثاني فهو تعزيز العلاقات بين دولة الاحتلال من جهة، وعدد من الدول العربية من جهة أخرى، والدفع نحو تطبيع العلاقات بين الجانبين؛ لاختراق المجتمعات العربية والإسلامية وتهيئتها لقبول دولة



الاحتلال كيانًا طبيعيًّا في المنطقة، وتطوير محور معادٍ لإيران، وفي هذا الإطار كان مؤتمر وارسو الذي دعت إليه واشنطن وعقد في شباط/فبراير وحضرته دولة الاحتلال وبضع دول عربية. والتوجّه الأمريكي في هذا المجال يعكس رغبة الولايات المتحدة في أن تكون «المصالح المشتركة» بين الدول العربية ودولة الاحتلال خطوة تدفع القضيّة الفلسطينية نزولاً على سلّم الأولويات بالنّسبة إلى الأنظمة الرسميّة، والتطلّع إلى أن تحدّد هذه المصالح والعلاقات التي تبنى على أساسها طبيعة الموقف العربي من القضية الفلسطينية والاحتلال. ولعلّ هذا الأمر هو ما يفسّر الاهتمام الإسرائيلي بتطبيع العلاقات مع ما أمكن من الدول العربية والإسلامية، وتشبيك المصالح معها، في محاولة لتكون دولة الاحتلال جزءًا طبيعيًا من المنطقة، وشريكًا في مواجهة المخاطر التي تتهدّدها، لتغطّي على الخطر الذي تشكّله هي كدولة احتلال وجزء من المشروع الاستعماري في المنطقة.

ومع استمرار الانشغال بالحروب والقتل في المنطقة، واستمرار حالة الاستنزاف لمقدرات المنطقة ومواردها، لم يتوقف تراجع الموقف العربي الرسمي مع الانزياح المتزايد لعدد من الأنظمة العربية باتجاه دولة الاحتلال والولايات المتحدة. ولم تحدث التسريبات التي كشفت حول مضمون خطة ترامب للسلام أيّ اندفاع على المستوى الرسمي لمواجهتها وإحباطها، على الرغم من أنّ التسريبات كانت متفقة مع الاتجاه إلى تصفية القضية الفلسطينية كما كشفت عنه قرارات ترامب في هذا السياق على مدى العامين الأولين من رئاسته.

لكن في مقابل التهاوي والانحدار في موقف الأنظمة الرسميّة، ظلّ الموقف الشعبي متقدّمًا وإن كانت قدرته على إحداث اختراقات كبيرة محدودةً في بعض الأحيان. وكانت هبة باب الرحمة في شباط/فبراير 2019 محطة فارقة في مسار المقاومة الشعبية في القدس المحتلّة، فيما شهدت عواصم عربية وإسلامية فعاليات متضامنة مع الفلسطينيين ورافضة للسياسة الأمريكية وللانجرار العربي خلفها.

على المستوى الفلسطيني

> كان عام 2019 شاهدًا على تعمّق أزمة المشروع الوطني الفلسطيني مع استمرار الانقسام وغياب إمكانية التلاقي بين طرفي الانقسام، وفيما أكّدت السلطة رفضها صفقة القرن فإنّ تمسكها بالتنسيق الأمني وبالمفاوضات شكّل تناقضًا بيّنًا مع موقفها المعلن من الصفقة

يعكس التّعاطي الفلسطيني مع القضية الفلسطينية، إن على مستوى السلطة أو الفصائل والقوى الوطنيّة والإسلاميّة، الهوّة بين مشروعين أحدهما متمسّك بمسار التفاوض لتحقيق السلام، والآخر مؤمن بعبثيّة هذا المسار الذي ولّد أوسلو وما جرّته من خيبات. لكنّ المستويين يتقاطعان في غياب الاستراتيجية الواضحة لتطبيق رؤيته، وافتقاد الأدوات اللازمة لتحقيق الرّؤية وتنفيذها. وفي مقابل استمرار الاحتلال وتماديه في جرائمه في القدس المحتلة والأقصى، سجّلت السلطة موقفًا ثابتًا على المضي في التنسيق الأمني مع الاحتلال، مع التّهديد بوقفه غير مرّة من باب بيع المواقف للفلسطينيين وامتصاص غضب الشارع من جهة، ومحاولة «ابتزاز» الاحتلال عبر التّلويح بوقف التنسيق من جهة أخرى، فيما القناعة السائدة هي أنّ السّلطة لن تتخلّى عن الدور الذي أنشئت من أجل تأديته، وهذا ما تأكّد عبر السنوات الماضية.

أما الفصائل فمواقفها أقرب إلى نبض الشّارع، لكن على ما يبدو فهي تدور في فلك العجز عن اتّخاذ خطوات فعّالة تكسر المعادلات المفروضة على الشعب الفلسطينيّ، إذ يبقى خطابها في إطار وصف الوضع والتّطورات، والتّحذير من المخاطر والارتدادات، وطرح المبادرات التي تنقصها المتابعة والمواظبة والاستمرار.

1- السلطة الفلسطينية ومنظمة التّحرير الفلسطينيّة

لا يزال الواقع الفلسطيني محكومًا بأزمة المشروع الوطني، وهي أزمة تتعمّق وتزداد حدّة مع الانقسام وتداعياته التي تشهدها السّاحة السياسية الفلسطينية منذ عام 2007،




أعلن عباس أمام الأمم المتحدة تمسكه بالمفاوضات

وتمسّك السلطة الفلسطينية بأن تطبّق نموذج رام الله في قطاع غزّة، وهو نموذج قائم على السعي وراء تحقيق السلام عبر التفاوض مع الاحتلال، على الرغم من كلّ الخسائر التي جرّها هذا المسار على القضية الفلسطينية.

وقد شهد عام 2019 مزيدًا من التّمسّك بالرؤية ذاتها التي اعتنقتها السلطة الفلسطينية منذ نشأتها ككيان من بين وظائفه الأساسية حفظ أمن الاحتلال حسب اتفاق أوسلو الموقّع عام 1993، برعاية أمريكية، بين منظمة التحرير الفلسطينيّة ودولة الاحتلال. واستمرّ تدهور أداء السلطة العام الماضي على الرغم من كلّ التسريبات حول مضمون صفقة القرن الأمريكيّة التي خرجت في الإعلام، وأكّدت تكاملها مع الخطوات والقرارات التي اتخذتها إدارة ترامب منذ عام 2017 بخصوص القضيّة الفلسطينية، إن على مستوى القدس أو الاستيطان أو اللاجئين. فقد ظلّ خيار السلطة محصورًا بالمفاوضات، وانتظار شريك إسرائيلي محبّ للسلام، يمكن أن يوافق على إقامة «دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشّرقية». ومن ذلك تصريح رئيس السلطة محمود عباس في 2019/8/29 في أثناء لقائه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، أنّه مستعد للجلوس والتفاوض مع الجانب الإسرائيلي على أساس حل الدولتين»[1]. وكذلك، كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، التي قال فيها «إنّ أيدينا ستبقى ممدودة لتحقيق السلام بالمفاوضات»، لكنّه لن يقبل أن تكون الولايات المتحدة وحدها راعية للمفاوضات[2].

1 عرب 48، 2019/8/29. https://short.arab48.com/short/YQiE
2 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2019/9/26. https://bit.ly/32xJr4q



علاوة على التمسّك بالمفاوضات، لم تتخلّ السلطة عن التنسيق الأمني مع الاحتلال من جهة، ومع الأمريكيّين من جهة أخرى. واستمرّ التنسيق مع الجهتين على الرغم من إعلان عباس المتكرّر أنّ التنسيق الأمني سيتوقّف، وأنّه قطع العلاقات والتواصل مع الإدارة الأمريكية بعد إعلان ترامب المتعلّق بالقدس في كانون أول/ديسمبر 2017، وقد أكّد الاحتلال أنّ السلطة لم توقف التنسيق، فيما أكّد عباس ذلك في كلمته في الاجتماع الطّارئ لجامعة الدول العربية على المستوى الوزاري الذي عقد في القاهرة في 2020/2/1، على خلفيّة كشف ترامب عن صفقة القرن[1].

وقال عباس في 2019/2/6، في مؤتمر الإعلان عن تأسيس «منتدى الحرية والسلام الفلسطيني[2]»، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، بحضور وفد إسرائيلي: «إنّ المؤتمر جاء متأخرًا، وهو نتاج للعمل مع الأطياف المحبة للسلام في فلسطين وإسرائيل، ولن نسمح للعقول المتطرفة [...] بإنهاء السلام» وأشار إلى أنّ السلطة أبرمت 83 اتفاقية مع الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وكندا، وروسيا، واليابان، والصين، «لمحاربة الإرهاب والإرهابيين»[3]؛ وهذه «اللازمة» ستتكرّر في خطابات رئيس السّلطة في مناسبات متعدّدة. وكان عبّاس شدّد في كانون ثان/يناير 2019، في لقاء جمعه برجال أعمال إسرائيليين برام الله، على ضرورة استمرار التنسيق الأمني على الرغم من عدم التّقدم على الصعيد

---

1 الجزيرة، 2020/2/1. https://bit.ly/2vYC6hT

2 أعلن عن تأسيس المنتدى في 2019/1/10، وتشكّل بمبادرة من لجنة "التواصل مع المجتمع الإسرائيلي" التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو يضمّ شخصيات وقيادات فلسطينية شغلوا أو يشغلون مناصب قيادية، وزارية، وبرلمانية، وحزبية، وأكاديمية، واقتصادية، وشخصيات اعتبارية دينية وشخصيات من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. والهدف من إطلاق المنتدى "رفع شأن خطاب السلام العادل ومستحقاته الوطنية والشعبية، والتأكيد للعالم بشكل عام وللمجتمع الإسرائيلي على وجه الخصوص، بأن الشعب الفلسطيني بقيادته السياسية وعلى رأسها الرئيس محمود عباس، يقف موقفًا واحدًا وموحدًا من أجل التوصل إلى اتفاق سلام كامل وشامل يقوم على حل الدولتين، ويتضمن التوصل لحل عادل وشامل لمختلف قضايا الحل النهائي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967".

3 وكالة الأناضول، 2019/2/6. http://v.aa.com.tr/1385278
صدى الإعلام، 2019/2/6. https://www.sadaa.ps/125030.html





كرّر عباس تصريحاته حول 83 اتفاقية أبرمتها السلطة لمحاربة الإرهاب والإرهابيين

الدبلوماسي، وقال «إننا نحترم الأمن الإسرائيلي، ونأمل أن يحترم الجيش الإسرائيلي أمننا، ونحن ضدّ العنف والإرهاب والتطرف والتّحريض في كلّ مكان في العالم»[1].

وفي الإطار المتعلق بصفقة القرن، فقد نعتها السلطة الفلسطينية قبل ولادتها، وقال عباس إنّ «الصفقة خلصت» وليس ثمّة ما يمكن التفاوض عليه بعد إعلان أميركا القدس عاصمة لـ «إسرائيل»[2]، وأشار إلى أنّ «قضيتنا تتقدم خطوة خطوة وسنصل بإذن الله إلى الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وستذهب صفقة القرن أو صفقة العار إلى الجحيم بإذن الله، وسيذهب المشروع الاقتصادي الذين يعملون على عقده الشهر المقبل ليقدموا لنا أوهامًا كذلك إلى الجحيم»[3]، في إشارة إلى مؤتمر المنامة الاقتصادي. وفي تموز/يوليو، أعلن وقف العمل بالاتفاقيات الموقعة مع دولة الاحتلال، وتشكيل لجنة

1 عرب 48، 2019/1/31. https://bit.ly/2xa2zK5
2 الميادين، 2019/1/4. http://mdn.tv/3szd
3 روسيا اليوم، 2019/5/28. https://ar.rt.com/lwop



لتنفيذ هذا القرار، عملاً بقرار المجلس المركزي[1]، لكن لا العمل بالاتفاقيات توقف، ولا قرار المجلس المركزي وجد طريقه إلى التطبيق.

ولم تشارك السلطة في الورشة الاقتصادية التي عقدت في المنامة في 24-2019/2/25 بدعوة من الولايات المتحدة للكشف عن الشقّ الاقتصادي من صفقة القرن، وأعلن قياديون في السلطة وفي منظمة التحرير الفلسطينية رفضهم تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية اقتصادية. وقال عزام الأحمد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، إنّ «الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب تحتمي تحت اسم صفقة القرن لتصفية القضية الفلسطينية، وتحقيق الحلم الصهيوني بإقامة إسرائيل الكبرى»، مشيرًا إلى أنّ «ورشة البحرين تتناول أخطر جانب في صفقة القرن، وهم يريدون أن يبتزّوا العرب بمليارات الدولارات لتصفية القضية الفلسطينية عبر تصفية قضية اللاجئين»[2]. ووصف بيان للمنظمة في أيار/مايو، صفقة ترامب بالغطاء الذي تحتمي به دولة الاحتلال للاستمرار في الاستيطان والاعتداء على غزة، واقتحامات الأقصى، وهدم منازل الفلسطينيين[3]. وفي آب/أغسطس، صرّح أحمد مجدلاني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، قائلًا إنّ «الخطة تنفّذ فعليًا على الأرض، منذ إعلان ترامب القدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، فضلاً عن الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الإدارة الأمريكية»[4].

لكن في ضوء استمرار التّنسيق الأمني مع الاحتلال ومع واشنطن التي ترعاه، والتّمسك بالمفاوضات، يمكن القول إنّ رفض صفقة القرن والامتناع عن المشاركة في ورشة المنامة هو الموقف المسموح للسّلطة ولمنظمة التحرير بالتعبير عنه، أمّا استمرار أوسلو والتمسك بالنهج الذي فرضته فهو يحدد ما تؤول إليه الأمور على الأرض، ويفتح الباب أمام الولايات

1 فرانس 24، 2019/7/25. http://f24.my/5HWo.T
2 وكالة الأناضول، 2019/6/15. http://v.aa.com.tr/1505214
3 روسيا اليوم، 2019/5/7. https://ar.rt.com/ltgq
4 الغد، 2019/8/19. https://bit.ly/32SLsbs



المتحدة الأمريكية والاحتلال الإسرائيلي للمزيد من الخطوات الأحادية على حساب القضية الفلسطينيّة.

وفي القدس، حاولت السّلطة إظهار موقف حاسم حيال المدينة وتمسّكها بالشطر الشرقي منها عاصمة للدولة الفلسطينية الموعودة، عبر التأكيد أنّ الانتخابات التي دعا إليها رئيس السّلطة لن تجرى من دونها، ولن يسمح بها في حال رفضت سلطات الاحتلال السماح للمقدسيين بالتصويت في الانتخابات[1]. وقد نقلت السلطة، عبر وزير الشؤون المدنية حسن الشيخ، في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2019، طلبًا إلى دولة الاحتلال للسماح بمشاركة المقدسيين في الانتخابات التّشريعيّة وللرئاسة الفلسطينيّة بعدما أعلن رئيس السلطة في تشرين أول/أكتوبر أنّه كلف رئيس لجنة الانتخابات ببدء التحضير لإجراء الانتخابات التشريعية، على أن تتبعها الانتخابات الرئاسية بعد بضعة أشهر[2]. وكان عباس أعلن في كانون أول/ديسمبر 2018 عن أجراء الانتخابات في ستة أشهر، من دون تحقيق ذلك. ومع تكرار الأمر عام 2019، تبدو القدس ذريعة لعدم إجراء الانتخابات، مع الإشارة إلى أنّ حركة «حماس» دعت حركة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية إلى فرض العملية الانتخابية في القدس المحتلة، وتحويلها إلى «حالة اشتباك شعبي وسياسي مع الجانب الإسرائيلي»[3].

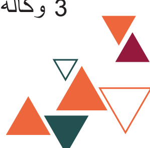
إذًا، تتحرك السلطة في حلقة مفرغة تحاول فيها إنقاذ ما تبقّى منها؛ ولذلك، تبقى أولويتها المحافظة على استمرار التنسيق الأمني، لأنّ «تخليها» عن هذا الدور قد يسرّع في تقويضها. أمّا تمسّك السلطة بالسلام مع دولة الاحتلال عبر المفاوضات، وتكرار الحديث عن مشاركتها في محاربة «الإرهاب والإرهابيين»، فيعكس محاولاتها التماهي مع غالبية «المجتمع الدولي» الذي يؤيّد المفاوضات المؤدّية إلى «حلّ الدولتين»، ويرفض المقاومة التي يعبّر عنها بالإرهاب.

---

1 عرب 48، 2019/12/29. https://short.arab48.com/short/mTew

2 كان رئيس السلطة أعلن من نيويورك في كلمته في أثناء الدورة 74 للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، أنّه سيدعو إلى انتخابات عامّة بعد عودته إلى رام الله.

3 وكالة الأناضول، 2019/12/25. http://v.aa.com.tr/1683459



2- القوى وفصائل المقاومة الفلسطينيّة

أكدت فصائل المقاومة الفلسطينية عام 2019 تمسّكها بالقدس والأقصى، وشدّدت على أنّها «لن تسمح بتمرير جرائم الاحتلال بحقّ الأقصى وستدافع عن الأقصى والقدس بكلّ ما تملك»[1]. وكرّرت دعواتها للجماهير كي تثور وتنتفض في الضفّة والقدس[2]. وكانت مسيرات العودة وكسر الحصار، وما رافقها من بالونات حارقة، جزءًا من محاولات الضغط على الاحتلال التي تقودها القوى الفلسطينية التي تضمها الهيئة الوطنية لمسيرات العودة، ولكن المسيرات توقفت ثلاثة أسابيع عام 2019، بسبب الأوضاع الأمنية الخطيرة، ولتفويت الفرصة على الاحتلال لاستهداف المشاركين. وأمام تعنّت الاحتلال وارتفاع عدد المصابين



شكلت مسيرات العودة عاملًا ضاغطًا على الاحتلال، وكانت محلّ تقييم لتطوير أداء المشاركين فيها

1 موقع قناة المنار، 2019/1/16. https://almanar.com.lb/4752882
2 موقع قناة المنار، 2019/1/16. https://almanar.com.lb/4752882
موقع إذاعة النور، 2019/2/21. http://nor.fm/1Tss
قدس برس، 2019/9/29. https://bit.ly/38qzFm4
وكالة شهاب للأنباء، 2019/10/10. https://bit.ly/2Tv0Esu

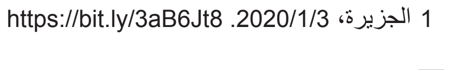


والشّهداء في المسيرات نتيجة إطلاق الاحتلال النار عليهم، قررت الهيئة في أوائل عام 2020 وقف المسيرات ثلاثة أشهر لإعادة تقييم عملها في المرحلة السّابقة، وإعادة ترتيب لجانها من أجل الانطلاق بشكل أقوى[1]. وقد يكون هذا التقييم مهمًا لتطوير أداء المشاركين في المسيرات، وابتكار وسائل جديدة، في مواجهة عدوّ لا يتورّع عن قتل العزّل تحت أنظار العالم.



رفضت القوى والفصائل الفلسطينية صفقة القرن لكنّ مبادراتها افتقدت المتابعة

على المستوى المتعلّق بصفقة القرن، أظهرت القوى والفصائل الفلسطينية موقفًا موحدًا من الصفقة ومن ورشة المنامة الاقتصادية في حزيران/يونيو 2019، فأعلنت رفض كليهما، ونظّمت فعاليات مناهضة للطرح الأمريكي. وعقدت الفصائل الفلسطينية في غزة في نيسان/أبريل 2019، بدعوة من حركة حماس، لقاء تشاوريًا تحت عنوان «متّحدون في مواجهة صفقة القرن»، بهدف التشاور وبحث وجهات النظر لمواجهة الخطر الذي تواجهه القضية الفلسطينية. وأكّدت كلمات المشاركين ضرورة استعادة الوحدة الوطنية، وإعادة تفعيل منظمة التحرير، والاتفاق على برنامج وطني نضالي تمهيدًا للوصول إلى


1 الجزيرة، 2020/1/3. https://bit.ly/3aB6Jt8

ميثاق شرف وطني تتوافق عليه القوى والفصائل لمواجهة صفقة القرن[1]. ووفق الجبهة الشعبية، فإنّ مواجهة صفقة القرن تحتاج إلى عدة خطوات، منها وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال وتفعيل منظمة التحرير بما يتناسب مع متطلبات المرحلة لتكون «بيتنا الجامع». أمّا الجبهة الديمقراطية فنبّهت إلى أنّ الصفقة لا يمكن مواجهتها بالكلام، بل لا بد من خطوات عملية تبدأ بإنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الوطنية، واعتماد سياسة وطنية بديلة عن سياسة أوسلو التي فرضت الوضع المأساوي للشعب الفلسطيني. وأكدت كلمة حركة الجهاد الإسلامي أن مواجهة الصفقة لا تكون بجهد شريحة أو فصيل واحد، بل لا بدّ من السعي إلى تشييد موقف عربي إسلامي، فيما شدّدت حركة حماس على أهمية الوحدة الوطنية والاستعداد للقاء وطني مباشر وسريع مع أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح برئاسة محمود عباس في أيّ مكان. وهذه التصريحات، على أهميتها، تبقى في إطار نظري، إذ تفتقد الفصائل إلى برامج استراتيجية للمواجهة، وإن توافرت لديها برامج فهي تفتقد إلى الآليات، وإن وضعت الآليات فهي تفتقر إلى القدرة على التّنفيذ. وهذا التقييم لا يلغي نجاح القوى الفلسطينيّة في بعض مسارات العمل، وإحداث تأثير يغيّر مسار الأحداث، ويمنع الاحتلال من تنفيذ ما يخطط له بالكامل.

وعبرت الفصائل عن رفضها ورشة المنامة، وعدّتها تصفية للقضية الفلسطينية وطعنة في ظهر الشّعب الفلسطيني، ودعت على اختلافها إلى مقاطعة المؤتمر لما يشكّله من تطبيع مع الاحتلال[2]، من دون أن تلقى دعواتها أيّ استجابة. وشاركت الفصائل في مسيرات رافضة للورشة عشية انعقادها، ودعت إلى انتفاضة جديدة لمواجهة الاحتلال[3].



نظمت القوى والفصائل الفلسطينية فعاليات ضد صفقة القرن وشاركت فيها ودعت إلى انتفاضة جديدة ضد الاحتلال

1 فلسطين اليوم، 2019/4/27. https://bit.ly/3csx2mY
2 وكالة الأناضول، 2019/6/23. http://v.aa.com.tr/1513072
3 الجزيرة، 2019/6/25. https://bit.ly/38glGza



وفي سياق الدعم المالي، دعت حركة حماس في 2019/11/1، إلى إنشاء صندوق شعبي لدعم القدس وحماية الأقصى من مخططات الاحتلال، وأكد إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي للحركة، في كلمة عبر الفيديو أمام فعاليات مؤتمر رواد ورائدات بيت المقدس المنعقد في اسطنبول، ضرورة أن تنتقل الأمّة من استراتيجية الدعم والإسناد لشعبنا إلى استراتيجية الانخراط المباشر، ووضع الخطط الضرورية لإنجاز مشروع تحرير القدس وفلسطين[1].

على المستوى العربي والإسلامي

استمرت موجة التطبيع مع دولة الاحتلال عام 2019، والانسياق وراء الرؤية الأمريكية، فيما سقف الموقف الرسمي بيانات رفض وإدانة من دون خطة للتحرك الفعلي على الأرض ووقف مساعي تصفية القضية الفلسطينية

لم يحمل الموقف العربي والإسلامي مفاجآت في ما خصّ القضية الفلسطينية عام 2019، بل شكل استمرارًا لنهج منحدر ومتراجع لم يعد مقتصرًا على قمم عربية وإسلامية سقف موقفها الإدانة والرفض وتعهدات بمتابعة الاعتداءات على القدس ووضع آليات لمواجهتها، بل تجاوز ذلك إلى انخراط بعض الدول المشاركة في هذه القمم وفي صياغة بياناتها «الداعمة للقضية الفلسطينية»، في التطبيع مع الاحتلال في مجالات مختلفة.

وشهد عام 2019 استمرار الفعاليات التطبيعية بين عدد من الدول العربية التي كانت لها علاقات سابقة مع دولة الاحتلال، لكنّها باتت تجاهر بها من دون مواربة. ويأتي التطبيع، في بعض جوانبه، في إطار الذوبان في فلك الإدارة الأمريكية والاستجابة لمحاولات واشنطن بناء علاقات بين العرب والإسرائيليين، بما يعزّز مكانة الاحتلال في المنطقة على خلفية «المصالح المشتركة». وفي هذا السياق كانت المشاركة العربية في مؤتمر وارسو الذي عقد

1 موقع حركة حماس، 2019/11/1. https://hamas.ps/ar/post/11188/

في العاصمة البولندية بدعوة من واشنطن وحضور دولة الاحتلال إلى جانب دول عربية، وكذلك المشاركة في ورشة المنامة الاقتصاديّة التي عقدت للكشف عن الشقّ الاقتصادي من صفقة القرن.

1- جامعة الدّول العربية ومنظّمة التّعاون الإسلامي

لم يخرج في عام 2019 عن الجامعة العربية أو منظمة التعاون الإسلامي موقف يرقى إلى حجم المخاطر التي تتعرّض لها القضيّة الفلسطينية وبوادر تصفيتها كما كشفت عنها قرارات ترامب في هذا الخصوص بدءًا من كانون أول/ديسمبر 2017، أو التسريبات التي خرجت عن المضمون المحتمل للصفقة.

فالقمة الـ14 لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في مكّة أواخر أيار/مايو أكّدت «مركزية قضية فلسطين وقضية القدس الشريف بالنسبة إلى الأمة الإسلامية»، وجددت دعمها المبدئي والمتواصل على المستويات كافة للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف، إضافة إلى تأكيد ضرورة حماية حق العودة للاجئين بموجب القرار 194 ومواجهة أي إنكار لهذه الحقوق بكل قوة[1]، من دون أن يجد موقفها ترجمة فعليّة له على الأرض.

أمّا القمة العربية الـ30 التي عقدت في تونس أواخر شهر آذار/مارس، بالتزامن مع مرور عام على انطلاق مسيرات العودة، فلم تصلح مخرجاتها ما سبق من مواقف أظهرت عجزها وفتورها في مواجهة إعلان ترامب القدس عاصمة لدولة الاحتلال، أو قراره نقل سفارة بلاده من «تل أبيب» إلى القدس المحتلة، وتعاميها عن الحصار المفروض منذ أعوام على الغزّيين، فاستلّت أدواتها القديمة لتواجه اعتداءات قديمة متجدّدة، ومن خلفها تحالف

1 البيان، 2019/6/1. https://bit.ly/32kUbmF



صهيو-أمريكي يرى «أمن إسرائيل» فوق أيّ حل، وفوق كلّ حقّ[1]. واللافت أنّ إعلان تونس دعم «الحوار بين الأديان»، على أساس أنّه «عامل أساسي في نشر وتعزيز قيم التسامح والتضامن الإنساني واحترام الاختلاف، وفي مواجهة الغلو والتطرف»[2]. لكن هذا العنوان البرّاق يخفي وراءه دعوة إلى التّطبيع مع دولة الاحتلال التي باتت تحضر في مؤتمرات التسامح والتعايش الديني التي تستضيفها دول عربيّة. وبالفعل، فقد استضافت البحرين مؤتمرًا تطبيعيًا لحوار الأديان شارك فيه الحاخام شلومو عمار في حين أفشلت ضغوطات شعبية عقد مؤتمر مشابه في الأردن.



رفضت الجامعة العربية افتتاح البرازيل مكتبًا تجاريًا في القدس المحتلة وحذّرتها من الاعتراف بالمدينة عاصمة لدولة الاحتلال

ومع ما يعتري الموقف العربي والإسلامي من عجز عن تصدير موقف جماعي حاسم تجاه القضية الفلسطينية، لم يسجل الفشل على مستوى التعاطي مع الاحتلال واعتداءاته وحسب، بل على مستوى التّأثير في الدول المتعاطفة مع الاحتلال، وكان ذلك ملحوظًا في ما يتعلّق بالقدس ونقل السفارة، فالبرازيل التي تراجعت عن نقل سفارتها إلى القدس المحتلة في آذار/مارس 2019، عادت لتفتتح في كانون أول/ديسمبر مكتبًا تجاريًا في المدينة وتأكيد الاتجاه إلى نقل السفارة إليها. ودانت الجامعة العربية، في اجتماع طارئ على مستوى المندوبين الدائمين في 2019/12/19، افتتاح البرازيل مكتبًا تجاريًا في القدس المحتلة، وطالبتها بالعودة عن خطوتها، وحذّرت

1 موقع مدينة القدس، 2020/1/1. http://quds.be/xa2

2 النص الكامل لإعلان تونس: https://bit.ly/2TcPFna



من التوجهات التي يعبر عنها الرئيس البرازيلي بشأن نية الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال[1].

2- الأردن: تردّي العلاقة مع الاحتلال لا يوقف التّطبيع، وتسريبات صفقة القرن لا تمنع المشاركة في ورشة المنامة الاقتصادية

وصف العاهل الأردني العلاقة بين الأردن ودولة الاحتلال، في جلسة حوارية نظمها معهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى في تشرين أول/أكتوبر 2019، بأنّها في أسوأ حال منذ البدء بها قبل سنوات، وأضاف العاهل الأردني أن بعض أسباب تدهور العلاقات الخلافات الداخلية في «إسرائيل». وفي الوقت ذاته، أشار إلى أنّ «إسرائيل» يجب أن تكون «جزءًا من الشرق الأوسط، ولكن هذا لن يتم بشكل كامل من دون حل القضية الفلسطينية»، وحول الولايات المتحدة، قال العاهل الأردني إن «كل من يقول إنّ السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل ممكن من دون تدخل الولايات المتحدة لا يعرف الشرق الأوسط، ويجب أن تقوم الولايات المتحدة بوظيفتها بالتّقريب بين الطرفين»[2]. ووفق التقدير الاستراتيجي السنوي لعام 2019-2020 الصادر عن «مركز أبحاث الأمن القومي» التابع لـ «جامعة تل أبيب»، فقد تراجعت العلاقات الأردنية الإسرائيلية عام 2019 وبلغت أدنى مستوى مع قرار العاهل الأردني عدم تجديد العمل بملحق الغمر والباقورة[3].

واستشهد الوزير الإسرائيلي السابق يوسي بيلن على تردّي العلاقات بين الجانبين بعدم إقامة حفل في عمان أو «تل أبيب» للاحتفال بالذكرى السنوية الـ26 لاتفاقية وادي عربة. وقال بيلين إنّ استمرار اتفاق السلام بين الجانبين يوفر الأمن للجبهة الشرقية لـ

1 الشرق الأوسط، 2019/12/20. https://aawsat.com/node/2044181
2 ندوة حوارية من تنظيم معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، يوتيوب، 2019/11/22. https://bit.ly/2HOveGy
3 انظر الفصل المتعلق بالنظام الإقليمي في التقدير الاستراتيجي 2019-2020، كانون ثان/يناير 2020، https://bit.ly/2TqF8ou



«إسرائيل» على ضوء العلاقات الأمنية والاستخبارية العميقة بينهما، لكنّه لفت في الوقت ذاته إلى أنّ مواقف النقابات المهنية في الأردن المقاطعة لـ «إسرائيل» والتصريحات التي تصدر عن البرلمان وتدعو الحكومة إلى إلغاء اتفاق السلام معها، تعبر عن الأجواء السلبية في الأردن، حتى وإن كانت غير ملزمة للحكومة، بل إنّها من الممكن أن تعمل على تكبيل أيدي صناع القرار في الأردن في كل ما يتعلّق بالتطبيع[1].

الموقف الأردني من اعتداءات الاحتلال على الأقصى وتطورات باب الرحمة

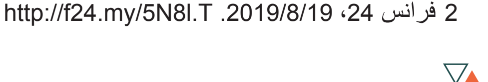
إزاء هذه التطورات، فإنّ موقف الأردن، الوصي على المقدسات في القدس المحتلة، والأوقاف الممثّلة لهذه الوصاية، ارتكز إلى مطالبة الاحتلال بـ «وقف ممارساته» في المسجد، وضرورة احترام القانون الدولي، فيما كان الموقف من تطور الاعتداءات على باب الرحمة مجالًا لإعادة تأكيد دور الأوقاف وتمسك الأردن بوصايته على الأقصى، بما تشمله من تحديد المصلّيات فيه.

فقد استدعت الخارجية الأردنية، في 2019/8/19، السفير الإسرائيلي في عمان أمير ويسبرود لتأكيد «إدانة المملكة ورفضها الانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى»، والمطالبة «بالوقف الفوري للممارسات العبثية الاستفزازية الإسرائيلية في الحرم الشريف والتي تؤجج الصراع وتشكل خرقًا واضحًا للقانون الدولي». ووفق بيان الخارجية فإنّ سفير الاحتلال أُبلغ «رسالة حازمة لنقلها فورًا لحكومته تتضمن مطالبة بوقف فوري للانتهاكات الإسرائيلية ولجميع المحاولات الإسرائيلية المستهدفة تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في الحرم الشريف»[2]. كذلك، دان الأردن، في 2019/8/14، تصريحات وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي غلعاد إردان الذي دعا إلى تغيير الوضع القائم في القدس.

---

1 Yossi Beilin: Israeli annexation plans endanger ties with Jordan, Egypt, Al Monitor, 2019/9/30. http://almon.co/39ff

2 فرانس 24، 2019/8/19. http://f24.my/5N8l.T



ويشبه هذه المواقف البيان الصادر في 2019/9/5، عن مجلس الأوقاف والهيئة الإسلامية العليا ودار الإفتاء الفلسطينية ودائرة قاضي القضاة ودائرة الأوقاف الإسلامية بشأن التّصريحات الصادرة عن إردان، إذ قال البيان «إن التصريحات التي تتكرر على لسان إردان ومن معه من وزراء وأعضاء كنيست في حكومة الاحتلال تدل على الحقد الدفين والمبيّت من الحكومة الإسرائيلية وأجهزتها العسكرية المختلفة التي تدعم اقتحام اليهود المتطرفين للأقصى ضمن سياسة واضحة لخلق واقع جديد في المسجد وسلب الحقّ الديني والتاريخي والقانوني كمسجد إسلامي خالص للمسلمين وحدهم». وأوضح البيان أنّ الهيئات الإسلامية بالقدس تؤكد أنّ الأقصى مسجد إسلامي للمسلمين وحدهم لا يقبل الشّراكة ولا التقسيم[1].

وفي سياق باب الرحمة، فقد أعلن الأردن التمسك بباب الرّحمة على أنّه جزء لا يتجزّأ من الأقصى، وأنّ حكمه حكم المسجد من جميع النواحي[2]. ففي 2019/3/17، أعلن الأردن رفضه قرار محكمة إسرائيلية إغلاق مبنى باب الرحمة، مؤكدًا أنّ إدارة أوقاف القدس هي «صاحبة الاختصاص الحصري» في إدارة جميع شؤون المسجد الأقصى. وقال بيان صادر عن الخارجية الأردنية إنّ «الأردن يرفض ويدين قرار محكمة إسرائيلية إغلاق مبنى باب الرحمة في المسجد الأقصى المبارك»[3].

وفي كانون أول/ديسمبر 2019، قال وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الجديد د. محمد الخلايلة في مذكرة رسمية، إن مصلى باب الرحمة جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى المبارك، ومثله مثل المصلى المرواني والأقصى القديم. وأوضح الخلايلة أنّ دائرة

1 صفحة دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس على فيسبوك، 2019/9/5. https://bit.ly/392L6QX
2 دنيا الوطن، 2019/7/23. https://bit.ly/3cKUxYn
عربي 21، 2019/3/8. https://arb.im/1165220
العربي الجديد، 2019/3/3. https://bit.ly/2x8fPiq
3 الاتحاد، 2019/3/17. https://bit.ly/38uXQ2E



الأوقاف الإسلامية في القدس عيّنت إمامًا راتبًا لمصلى باب الرحمة، لكنّ السلطة القائمة بالاحتلال استدعته إلى التحقيق وطلبت منه عدم دخول المصلى. وأكد أنه تم وضع سماعات داخل المصلى، وأصبحت الصلاة فيه تتم جماعة مع المصلى القبلي أسوة بالمصليات الأخرى، حتى لا يعتقد أنه جزء منفصل عن الأقصى، وأن المصلى مفتوح ليلًا ونهارًا. وأوضح الخلايلة أن شرطة الاحتلال ما زالت تمنع إدخال مواد الترميم لأغلب المشاريع في المسجد الأقصى المبارك، ومن ضمنها مصلى باب الرحمة، مؤكدًا استمرار الإدارة العامة لأوقاف القدس بمحاولاتها لإدخال مواد الترميم[1].

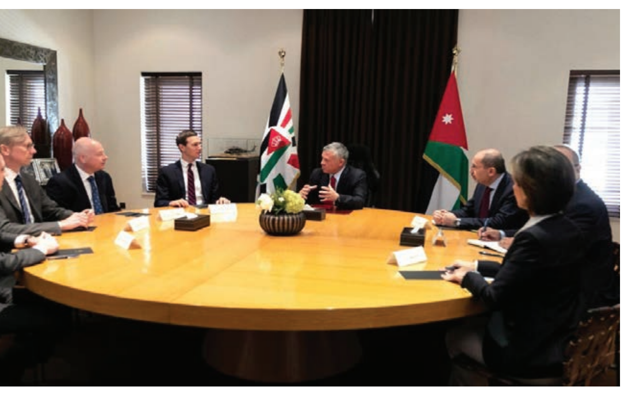
وقد حاول الاحتلال إبرام اتفاق مع الأردن حول باب الرحمة، ليتجنّب الدخول في معركة لا يضمن نتائجها، وزار رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي «الشاباك»، عمّان لإجراء محادثات مع مستويات رسمية أردنية، بهدف تطويق التوتر[2]، ونشر الإعلام العبري أخبارًا تفيد التوصل إلى اتفاق يقضي بإغلاق المصلى 6 أشهر ومن ثمّ تحويله إلى مكتب تابع للأوقاف من دون أن يكون مصلى، وقد نفى الأردن الأمر، مؤكّدًا الموقف الثابت أنّ باب الرحمة جزء لا يتجزأ من الأقصى، وحكمه حكم المسجد من جميع النواحي، وأنّه لا بد من ترميم الباب وإعادة وضعه كما كان قبل إغلاقه من قبل سلطات الاحتلال في مارس/آذار 2003[3].

وتكمن أهمية هذا الموقف في أنّه يتصدّى للاعتداءات الإسرائيلية المتمادية على الأقصى والمحاولات الحثيثة لتغيير الوضع القائم التاريخي وإعادة تعريفه وفق رواية الاحتلال. وهذا الموقف الرسمي عزّز الموقف الشعبي الذي تمسّكت به جماهير القدس وتعزّز به، فرفد أحدهما الآخر ليتكاملا في مواجهة سياسة الاحتلال التهويدية.

1 دنيا الوطن، 2019/12/5. http://bit.ly/2Pg4Tod
2 العربي الجديد، 2019/3/9. https://bit.ly/2IuUUIN
3 الرأي، 2019/7/22. http://alrai.com/article/10494725/



الأردن وصفقة القرن



كانت عمان محطة لزيارتين إلى المنطقة قام بهما جاريد كوشنر في إطار جهوده لتسويق خطة السلام الأمريكية

أعلن العاهل الأردني عبد الله الثاني، في خطابين في آذار/مارس 2019، عن «لاءات الأردن الثلاث» في الموقف من صفقة القرن: لا للتوطين، لا للوطن البديل، لا للتخلي عن القدس. وقال في لقاء مع وجهاء وممثلي أبناء وبنات محافظة الزرقاء إنّ القدس خط أحمر، وإنّ بلاده تتعرض لضغوط، لكن ذلك لن يمنعها من التمسّك بموقفها[1]. وفي 2019/3/26، قال عبد الله في لقاء مع قيادات عسكرية وأمنية، إنّ موقف الأردن واضح تجاه القدس وإنّ مستقبل فلسطين خط أحمر، مشيرًا إلى أنّه ألغى زيارته إلى رومانيا قبل أيام على خلفية تصريحات رئيسة الوزراء تجاه نقل السفارة الرومانية إلى القدس[2].

وفي أيار/مايو 2019، زار عمّان جاريد كوشنر، وهو قائد فريق ترامب المعني بوضع تفاصيل خطة السلام والترويج لها، وأكّد ملك الأردن في اللقاء «ضرورة تكثيف جميع الجهود لتحقيق السلام الشامل والدائم على أساس حل الدولتين، الذي يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من يونيو/حزيران 1967، وعاصمتها القدس

1 حديث جلالة الملك عبدالله الثاني خلال لقاء وجهاء وممثلي أبناء وبنات محافظة الزرقاء، 2019/3/20. https://bit.ly/2TIGZnu

2 حديث جلالة الملك عبدالله الثاني في القيادة العامة للقوات المسلحة، 2019/3/26. https://bit.ly/2TVJTFU



الشرقية»[1]. هذا اللقاء كان سابقًا على ورشة المنامة الاقتصادية، ثم كان لقاء آخر بين الرجلين في تموز/يوليو أعاد الملك الأردني فيه تأكيد موقفه السابق[2].

وما بين اللقاءين، كانت ورشة المنامة الاقتصادية التي شارك فيها الأردن على الرغم من وضوح الرؤية الأمريكية حيال القضية الفلسطينية وتبنّيها الرواية الإسرائيلية. وجاءت المشاركة الأردنية في الورشة على مستوى الأمين العام لوزارة المالية، فيما تضمّن الإعلان عن المشاركة مقدمة تشير إلى موقف الأردن «الواضح بأن لا طرح اقتصاديًا يمكن أن يكون بديلاً لحلّ سياسي ينهي الاحتلال ويلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق»[3]. وكان العاهل الأردني، قال في 2019/6/11، إنّ «الضرورة تحتم مشاركة الأردن في المؤتمرات الدولية حول القضية الفلسطينية، سواء كان مؤتمر البحرين أو غيره، حتى نستمع ونبقى على معرفة بما يجري ولا نكون خارج الغرفة»[4]، ممهّدًا بذلك لإعلان وزارة الخارجية، في 2019/6/22، عن قرار المشاركة.

وقد طالب 14 نائبًا أردنيًا، في 2019/2/25، بحجب الثقة عن حكومة رئيس الوزراء عمر الرزاز، على خلفية المشاركة في مؤتمر المنامة كون الحكومة «تجاوزت الموقف الشعبي والنيابي الذي عبر عن رفضه مشاركة الأردن في ورشة البحرين المشؤومة»[5].

وأيًا تكن الأسباب والتبريرات وراء مشاركة الأردن في ورشة المنامة فهي لا تعفيه من المساهمة في إعطاء غطاء عربي للطرح الأمريكي، لا سيّما أنّ سياقات الأمور كانت تؤكّد أنّ القدس والأقصى واللاجئين في قمة الاستهداف، وبوادر الاتجاه الأمريكي نحو تصفية القضية الفلسطينية كانت واضحة منذ كانون أول/ديسمبر 2017 مع إعلان ترامب حول القدس.

---

1 الجزيرة، 2019/5/29. https://bit.ly/333lyBT
2 الجزيرة، 2019/7/31. https://bit.ly/2Q0ynrw
3 الجزيرة، 2019/6/23. https://bit.ly/2VZgT2j
4 عرب 48، 2019/6/11. https://bit.ly/2TDBoAI
5 الخليج أونلاين، 2019/6/25. https://bit.ly/2v5DLIQ



3- دول الخليج العربي: مزيد من الابتعاد عن القضية الفلسطينية

في الوقت الذي تواجه القضية الفلسطينية تحديات جديدة فرضتها إدارة ترامب والرؤية التي تتبناها، استمرّ انزياح دول الخليج العربي ابتعادًا عن القضية وتقاربًا مع واشنطن و «تل أبيب». ويصنف التقدير الاستراتيجي الصادر عن «مركز أبحاث الأمن القومي» دول الخليج العربي ضمن معسكر «الدول السنية البراغماتية» التي تتبنّى أنظمتها الدكتاتورية رؤية قومية، مؤيّدة للغرب، معادية لإيران، معادية للإسلاميين[1].

أمّا تطورات الموقف الخليجي فترسمها التصريحات التي تمهّد الطريق لما تسعى هذه الأنظمة إلى تحقيقه، والمؤتمرات واللقاءات والاتصالات مع دولة الاحتلال، علاوة على لعب دور مباشر في استهداف المقاومة الفلسطينية، وهذا بذاته خدمة كبرى لكلّ من «تل أبيب» إذ ليس أفضل من أن تباد المقاومة بأيدٍ عربية وإسلامية.

وتبدو سلطنة عمان قد قطعت شوطًا في الموقف من الاحتلال، ولم تعد في حاجة كبيرة إلى المواربة أو المجاملة في إعلان موقفها الصريح من دولة الاحتلال بعد استقبال السلطان قابوس رئيسَ حكومة الاحتلال في مسقط، عام 2018. ففي مقابلة تلفزيونية في 2019/2/16، على هامش مؤتمر ميونيخ الأمني، قال وزير الشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي، إن «بلاده تعدّ إسرائيل دولة من دول الشرق الأوسط»[2]. وفي سياق مشابه، قال بن علوي في 2019/4/6 في أثناء مشاركته في «المنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» في الأردن، إنّه «على الدول العربية أن تشعر إسرائيل بالطمأنينة»

---

1 يقسم التقدير الاستراتيجي المنطقة إلى أربعة معسكرات: المحور الشيعي المتطرف، والدول السنية البراغماتية، والإسلاميون السنة، والجهاديون. وتضم الدول السنية البراغماتية السعودية والإمارات ودول الخليج العربية الأخرى، باستثناء قطر، مضافًا إليها مصر والمغرب والأردن.
انظر: الفصل المتعلق بالنظام الإقليمي في التقدير الاستراتيجي 2019-2020، كانون ثان/يناير 2020، https://bit.ly/2TqF8ou

2 عرب 48، 2019/2/26. https://bit.ly/2Ty1gxg



إذ على الرغم من قوتها «فهي ليست مطمئنة إلى مستقبلها كدولة غير عربية في محيط عربي من 400 مليون إنسان. هي غير مطمئنة إلى استمرار وجودها في هذه المنطقة»[1].

وكشفت القناة 13 العبرية عن اجتماع سري في البيت الأبيض، في 2019/12/17، ضم الولايات المتحدة ودولة الاحتلال والإمارات العربية، ومثّل الجانب الإسرائيلي رئيس «مجلس الأمن القومي» مئير بن شبات، فيما مثّل الإمارات سفيرها لدى واشنطن يوسف العتيبة، وناقش المجتمعون إنشاء منتدى تعاون ضد إيران[2].

أما في البحرين، فاستقبل عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى الحاخام الأكبر للقدس شلومو عمار، الذي شارك في مؤتمر أقيم في كانون أول/ ديسمبر تحت عنوان التسامح الديني، وهذا العنوان يخفي تحته الاتجاه إلى التطبيع مع الاحتلال. وشارك في المؤتمر رجال دين من الكويت، ولبنان، ومصر والأردن. ودعا عمار قادة الشرق الأوسط إلى الدفع نحو السلام مع «إسرائيل»[3].



أقيم في البحرين مؤتمر تحت عنوان التسامح الديني حضره الحاخام الأكبر للقدس ورجال دين من دول عربية

1 دويتشه فيليه، 2019/4/6. https://bit.ly/39ld1wM
2 Axios، 4 /2020/2. https://bit.ly/2Txbfls
الأخبار، 2020/2/6. https://bit.ly/2IeJ6dt
3 جيروزاليم بوست، 2019/12/10. https://bit.ly/2W6xvW9



وكان لافتًا في السعودية استمرار الحصار الذي تفرضه على حركة حماس، بعدما باتت تصفها بالحركة الإرهابية[1]. فقد صعّدت المملكة وتيرة اعتقالاتها ضدّ أفراد من الحركة، وبرز العام الماضي اعتقال جهاز مباحث أمن الدولة السعودي مسؤول العلاقات السابق للحركة في المملكة محمد الخضري ونجله هاني في نيسان/أبريل، وذلك ضمن حملة بدأت قبل عامين وطالت العشرات من المناصرين والداعمين والمنتسبين إلى الحركة[2]. وترفد هذه السياسة المساعي الإسرائيلية والأمريكية إلى تطويق حركات المقاومة في المنطقة، والتضييق عليها، وعلى حاضنتها والداعمين لها، تمهيدًا للقضاء عليها وإبادتها.

وبالعموم لا تكشف دول الخليج عن العلاقات التطبيعية، بل إنّ جلّ ما يرد في هذا السياق يكشف عنه في الإعلام العبري أو في تصريحات مسؤولين إسرائيليين. وقد كشف وزير خارجية الاحتلال يسرائيل كاتس، في كانون أول/ديسمبر، عن محادثات في واشنطن لتوقيع اتفاقيات بين دولة الاحتلال ودول الخليج العربي لإنهاء النزاع بين الطرفين، ولبحث دفع اتفاقيات عدم اعتداء مع دول الخليج إلى الأمام[3]. وكشف كاتس عن لقاءات مع مسؤولين خليجيين لإنهاء الصراع، وعن تحركات يقوم بها مدعومًا من رئيس حكومة الاحتلال، للتوقيع على اتفاقيات منع اعتداء مع دول الخليج العربي[4]. وقال كاتس إنه قدّم خطته إلى عدد من وزراء الخارجية العرب في نيويورك على هامش جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019. وكان قال في آب/أغسطس 2019 إنّ تعزيز التّقارب مع دول الخليج أولويّة لديه، وإنّ «توقّع تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج في بضع سنوات أمر واقعي»[5].

1 من الرياض، وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حماس حركة إرهابية، وذلك في القمة العربية الإسلامية الأميركية التي عقدت في أيار/مايو 2017؛ وفي شباط/فبراير 2018 وصف عادل الجبير الحركة بالإرهابية، في تصريحات أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي في بروكسل.

2 العربي الجديد، 2019/9/11. https://bit.ly/3aRcz9V

3 الجزيرة، 2019/12/2. https://bit.ly/2xiI6mo

4 تايمز أوف إسرائيل، 2019/10/6. https://bit.ly/2PCpdkG

5 تايمز أوف إسرائيل، 2019/8/6. https://bit.ly/2vnmepA



وفي سياق التجاوب الخليجي مع التطلعات الأمريكية والإسرائيلية إلى تحقيق اختراق ملحوظ في العلاقة مع هذه الدول، التقت نائبة مستشار الأمن القومي لشؤون الشرق الأوسط، فيكتوريا كوتس، سفراء أربع دول عربية في أواخر تشرين ثانٍ/نوفمبر 2019، وعرضت عليهم إبرام اتفاقيات «عدم اعتداء مع اسرائيل»، مضيفة أن «البيت الأبيض يؤيد ذلك». وقد أبلغ سفراء دول الإمارات والبحرين وعمان إضافة إلى المغرب، أبلغوا كوتس بأنهم «سيقدمون تقاريرهم لعواصم بلدانهم ويعودون قريبًا للقاء بها. وأشارت كوتس إلى أنّ إدارة ترامب تنظر إلى اتفاقيات عدم الاعتداء على أنّها مرحلة مؤقّتة ما بين العلاقات السرية بين «إسرائيل» والدول العربية من جهة والعلاقات الدبلوماسية الكاملة بين الجانبين[1].

كذلك، شاركت تسع دول عربية، خمس منها خليجية[2]، في مؤتمر وارسو الذي أقيم في 13-2019/2/14 في العاصمة البولندية بدعوة من واشنطن، وهو جزء من الرؤية الأمريكية حول ضرورة تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، تحت عنوان مناقشة قضايا الأمن الإقليمي والخطر الإيراني[3]. وأظهر مقطع فيديو مسرّب لجلسة حوار سرية شارك فيها وزراء خارجية البحرين والسعودية والإمارات، الميل باتجاه دولة الاحتلال، من تصريحات تصف إيران بالخطر الأكبر على المنطقة، وأخرى تقول إنّ «لإسرائيل حق الدفاع عن نفسها عندما تواجه اعتداء»[4]، ومثل هذه التصريحات صدرت عن مسؤولين عرب عندما شنّ الاحتلال الحرب على غزة وقصف أهلها المحاصرين، وغير ذلك من التصريحات التي تفيد بمدى تقارب وجهات النظر بين الأنظمة التي تحكم هذه الدول ودولة الاحتلال.

---

1 Axios، 2019/12/3. https://bit.ly/2VEFedM
2 الدول المشاركة هي كلّ من السعودية والإمارات العربية، والبحرين وسلطنة عمان والكويت، واليمن، والجزائر ومصر والأردن.
3 مؤتمر وارسو: دلالات المكان والأهداف والخلفيّات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019/2/18. https://bit.ly/2PhBx9T
4 قناة هآرتس على يوتيوب، 2019/2/14. https://bit.ly/2SU5pLD





شاركت 9 دول عربية، منها خمس خليجية، في مؤتمر وارسو الذي نظمته واشنطن

أما في مؤتمر المنامة، فشاركت سبع دول عربية، أربع منها خليجية، وهي كلّ من السّعودية والإمارات وقطر والبحرين، إلى جانب الأردن ومصر والمغرب؛ حيث تسعى الولايات المتحدة إلى توفير الدعم المالي للشق الاقتصادي من صفقة القرن من الدول العربية، لا سيما الدول الخليجية. وهذه المشاركة سهلت على كوشنر طرح خطته، إذ من دونها لكان من الصعب عليه السير في ورشة المنامة حيث تبقى «المباركة» العربية أساسية لنجاح وصفة تصفية القضيّة الفلسطينية.

4- تركيا: موقف سياسي مغاير للعلاقة التجارية والسياحية مع الاحتلال، ومساعٍ إسرائيلية إلى تطويق الدور التركي في القدس

لا تزال العلاقة بين أنقرة و «تل أبيب» محكومة بالتناقض، فالعلاقات التجارية والسياحية بين الجانبين مستمرّة[1]، والتبادل الدبلوماسي عاد إلى طبيعته، فيما كلّ طرف يراقب الطرف الآخر ويترقّبه. لكن مع ذلك، لا يبدو خطاب أنقرة وديًا حيال دولة الاحتلال، والأمر ذاته ينسحب على خطاب الأخيرة حيال تركيا. وفي سابقة، فإنّ التقرير السنوي

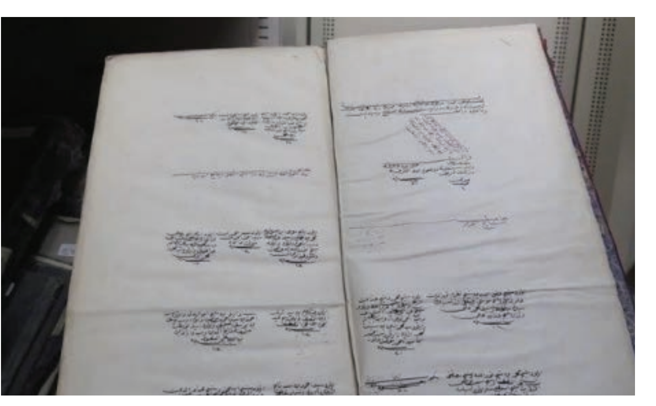
1 الصادرات التركية إلى دولة الاحتلال: https://tradingeconomics.com/turkey/exports-to-israel
Globes، 2019/10/15. https://bit.ly/2VYeEwh



لعام 2020 الصادر عن شعبة الاستخبارات في جيش الاحتلال (أمان) أضاف تركيا إلى قائمة التهديدات التي تواجه دولة الاحتلال، وذلك على خلفية سياسة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في المنطقة واتباعه سياسات «عدائية» تهدّد المصالح المائية لدولة الاحتلال[1].

وقررت رئاسة الشؤون الدينية في تركيا العام الماضي التركيز أكثر على زيارات مدينة القدس، في إطار برنامج رحلات العمرة لعام 2019-2020؛ بهدف زيادة اهتمام المواطنين الأتراك بالقدس، وتنظم الشؤون الدينية رحلات عمرة تضم زيارات إلى القدس منذ 5 سنوات إلى جانب رحلات الحج والعمرة التقليديّة. ووفق رمزي بيرجان، مدير خدمات الحج والعمرة برئاسة الشؤون الدينية، فإنّ «القدس موضوع حساس جدًا بالنسبة إلينا؛ ونرغب في تكثيف الزيارات إليها لزيادة حبّ مواطنينا للمدينة وشغفهم بها»[2].

وفي «تفنيد» للنشاط التركي في القدس، كتب نداف شرغاي في صحيفة «إسرائيل اليوم» عن «الجهاد الهادئ لأردوغان» فأشار إلى أنّ أردوغان لا يحصر نفسه بالجانب الإيديولوجي، فالرئيس التركي الذي يرى نفسه مدافعًا عن الإخوان المسلمين وسيف الخلافة العثمانية الذي سيعود إلى القدس، قرر التحرك لتطبيق رؤيته



يستفيد المحامون الفلسطينيون من الأرشيف العثماني الذي زودت به تركيا السلطة الفلسطينية في المعارك القانونية حول ملكية الأراضي، لا سيما في القدس

1 تايمز أوف إسرائيل، 2020/1/14. https://bit.ly/2TQL5u1

2 وكالة الأناضول، 2019/11/7. http://v.aa.com.tr/1638072

حول استرجاع مجد الإسلام في فلسطين عمومًا، وفي القدس خصوصًا. وأشار شرغاي إلى الأرشيف العثماني الذي زودت به الحكومة التركية السلطة الفلسطينية، وقد بات المحامون الفلسطينيون يلجأون إليه فعلًا للحصول على الكثير من الوثائق لاستخدامها في المعارك القانونية التي يخوضونها حول ملكية الكثير من الأراضي، خصوصًا في شرق القدس[1].

وبدأ وزير خارجية الاحتلال إسرائيل كاتس العام الماضي التحرك لمواجهة هذا النشاط، فأمر بتجهيز خطّة لعرضها على المجلس الوزاري المصغر للمصادقة عليها، وذلك بسبب حساسية الموضوع واحتمال إثارة مواجهة مباشرة مع أنقرة. وهدف الخطّة التصدي للمحاولات التركية الرامية إلى تقويض السيادة الإسرائيلية في القدس ولحماية الوضع الخاص للأردن كحارس للأماكن المقدسة الإسلامية في المدينة، وفق ما ذكر موقع «إسرائيل اليوم» في 2019/10/7. ومن الخطوات المقترحة لمواجهة المد التركي حظر الإخوان المسلمين والحد من النشاطات التي تقوم بها وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) التي تهدف إلى منع تهويد القدس وتنفق سنويًا حوالي 12 مليون دولار في المدينة لخدمة أهدافها. وقال كاتس في مناقشات أولية إنّه لن يقبل بوضع تعمل فيه الحكومة التركية على خلق بؤر للتوتر والتحريض في القدس عبر تمويل ورعاية نشاطات إسلامية متطرفة يقف وراءها الإخوان المسلمون، وتحت ستار نشاطات دينية واجتماعية وثقافيّة وتعليمية، مضيفًا أنّه لن يسمح لأردوغان بإلحاق الضرر بمكانة الأردن في ما يتعلق بالمقدسات الإسلامية في القدس، كما يحصل اليوم[2].

كذلك، فقد أوصى التقدير الأمني الاستراتيجي لعام 2019-2020 الصادر عن مركز أبحاث الأمن القومي بضرورة استمرار «إسرائيل» في الحدّ من النشاط التركي في القدس، ومن علاقتها مع فلسطينيي الداخل المحتل، علاوة على ضرورة مراقبة نشاط حركة حماس على الأراضي التركي[3].

1 إسرائيل اليوم، 2020/1/6. https://bit.ly/336Y2nR
2 إسرائيل اليوم، 2019/10/7. https://bit.ly/38V1h3K
3 انظر الفصل المتعلق بالنظام الإقليمي في التقدير الاستراتيجي 2019-2020، كانون ثان/يناير 2020، https://bit.ly/2TqF8ou



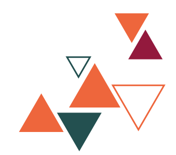
5- المستوى الشعبي

لا يزال الموقف العربي والإسلامي الشعبيّ أفضل حالًا من المستوى الرسمي، وقد نجحت التحركات الشعبية في الضغط على الجهات الرسمية لإحداث تغييرات في بعض المواقف، وفشلت في محطات كثيرة بسبب عدم اكتراث المستوى الرسمي لموقف الشارع أحيانًا، أو ضعف الحراك الشعبي في أحيان أخرى. لكن الموقف الشعبي في القدس تمكّن من تسجيل نصر في هبة باب الرحمة في شباط/فبراير شبيه بنصر هبة باب الأسباط في عام 2017، فيما يشنّ الاحتلال حربًا على جماهير القدس لتقويض نصرهم وإحباط أيّ محاولة للدفاع عن القدس والأقصى.

فعلى مستوى التّطبيع، فإنّ رفض العلاقات مع الاحتلال هو الموقف الغالب على الشارع العربي والإسلامي، ففي الأردن شهدت شوراع العاصمة تظاهرات حاشدة رافضة لاتفاقية الغاز مع الاحتلال الإسرائيليّ، الموقعة عام 2016 بين «شركة الكهرباء الأردنية» والاحتلال الإسرائيليّ بقيمة 15 مليار دولار تستمرّ 15 عامًا. وتوازت الحملة في الشارع مع حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تحت وسم «غاز العدو احتلال» و «أسقطوا اتفاقية الغاز»،



مسيرة في الأردن رافضة لصفقة القرن



وعلى الرغم من الاعتراض الشعبي الواسع فقد مضت الحكومة في الاتفاقية بذريعة أنّ الرجوع عنها سيكلف الدولة مليارًا ونصف مليار[1]، بما يعكس الهوة بين المستويين الشعبي والرسمي. لكن في سياق آخر، أثمر الضغط الشعبي الأردني إلغاء وزارة الداخلية الأردنية مؤتمرًا تطبيعيًا تحت عنوان السلام بين الأديان كان سيعقد من 21-2019/11/23. وقال «تجمّع اتحرك لدعم المقاومة ومجابهة التطبيع» إنّ «العنوان الديني كبوابة لتسويق التعايش يعد من أخطر العناوين الثقافية، وذلك لأن العدو ومروجي التطبيع معه يهدفون إلى إنتاج وعي جديد مزور حول طبيعة الصراع وترويج خطاب التعايش والسلام والحب... بين المُعتدي والمعتدى عليه»[2].

وعلى مستوى صفقة القرن، فإنّ الشارع العربي والإسلامي قابل الصفقة وورشة المنامة الاقتصادية بالرفض، وخرجت فعاليات وتظاهرات ضد الصفقة في العديد من المدن والعواصم العربية والإسلامية، كالمغرب وتونس[3]، لكن على الرغم من ذلك فقد شاركت 7 دول عربية في ورشة المنامة الاقتصادية من دون اعتبار لموقف الشارع. وأطلق في بيروت في 2019/6/2، لقاء سياسي- شعبي تحت عنوان «متحدون ضد صفقة القرن»، بمبادرة من المؤتمر القومي الإسلامي والأحزاب العربية ومؤسسة القدس الدولية، وشارك فيه نحو 200 شخصية من قادة الأحزاب والقوى العربية والإسلامية، وحضرته قيادات من الفصائل الفلسطينية واللبنانية، لمواجهة الصفقة ومؤتمر البحرين. وصدر عن المجتمعين «ميثاق الأمة ضد صفقة العار»، الذي أكّد رفض الأطراف المشاركة الكامل للصفقة، وأنّ مشروعها هو «دعم المقاومة بصورها كافة، وفي مقدمتها المسلحة، ما يتطلب من أبناء الأمة وقواها كافة ومن أحرار العالم تقديم كل أشكال الدعم إلى المقاومة، وخاصة مسيرات العودة

1 الأخبار، 2019/12/29. https://al-akhbar.com/Media_Tv/281723
2 فلسطين 24، 2019/11/21. https://bit.ly/38JAZRf
3 الميادين نت، 2019/6/23. http://mdn.tv/41gw
سبوتنيك، 2019/6/21. https://sptnkne.ws/mHuw
سبوتنيك، 2019/6/24. https://sptnkne.ws/mJ2T



والمرابطين في المسجد الأقصى»[1]. وتعهّدت الجهات المشاركة بتنظيم فعالية شعبية شهرية كحد أدنى على الأقل وسط الشباب الجامعي ابتداء بحلقة نقاش وانتهاء بتظاهرة مرورًا باعتصام ورفع يافطات وحملات هاشتاغ على وسائل التواصل. وأعلن المنتدى عن إنشاء موقع تحت مسمى «متحدون ضد صفقة القرن» لينشر على صفحته النشاطات والفعاليات والبيانات.



كانت هبة باب الرحمة من أبرز محطات الموقف الشعبي في القدس المحتلة

وفي القدس، حقّق الحراك الشعبي انتصارًا في هبة باب الرحمة في شباط/فبراير 2019 عبر فتح باب الرحمة الذي أغلقته شرطة الاحتلال قبل 16 عامًا استنادًا إلى قرار مزعوم من محكمة الاحتلال. واستطاعت الجموع الدخول إلى المصلى وأداء صلاة الجمعة فيه يوم 2019/2/22 لأول مرّة منذ 16 عامًا، على الرغم من محاولات الاحتلال منعهم من ذلك. وعلى مدى العام، كان باب الرحمة والمدافعون عنه، من مصلين وحراس، في قلب الاستهداف إذ تكررت محاولات الاحتلال إغلاق المصلى ومنع الصلاة فيه، والتضييق على المصلين والمرابطين وملاحقتهم وإبعادهم عن المسجد، لكنّ عزيمة جماهير القدس كانت أقوى، واستطاعت المحافظة على النصر، وقد احتفلت في شباط/فبراير 2020 بالذكرى السنوية الأولى لنصر باب الرحمة.

1 الأخبار، 2019/6/3. https://al-akhbar.com/Palestine/271458

على المستوى الدولي

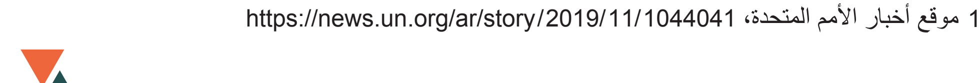
بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في عام 2017 اعتراف إدارته بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل السفارة الأمريكية إلى المدينة المحتلّة، حاولت دول من أوروبا وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى أستراليا، اتّباع الخطوة الأمريكية، من دون أن تلاقي إجماعًا أو ترحيبًا دوليًا، بل كانت تستدرّ مواقف رافضة، ومؤكّدة رفض الخطوات الأحادية، والتّمسك بحلّ الدولتين. وعلى الرغم من أنّ مواقف ترامب حيال القضية الفلسطينية لم تكن مقبولة دوليًا، فقد استمرت إدارته في سياستها القائمة على مخالفة القانون الدولي، واتخاذ قرارات تعزّز الرواية الإسرائيلية وتخدمها.

> تحاول الأطراف الدولية إحداث بعض التوازن في مقابل جنوح الموقف الأمريكي نحو إنهاء حل الدولتين، وفيما تشارك إدارة ترامب دولة الاحتلال في مخالفة القانون الدولي، تكرر الأطراف الدولية إعلان تمسّكها به لكم من دون أن يعني ذلك أنّها قادرة على تطبيقه

1- الأمم المتحدة تشارك في ورشة المنامة الاقتصادية... وتجدّد التفويض للأونروا

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأغلبية ساحقة، أربعة قرارات تتعلق بفلسطين، وذلك في 2019/12/4، ومنها القرار المتعلق «بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية» الذي يدعو جميع الدول إلى عدم الاعتراف بأي تغييرات على حدود ما قبل 1967، بما في ذلك القدس المحتلة[1].

وفي الاستيطان، قالت الأمم المتحدة، في 2019/11/19، إن موقف أمينها العام أنطونيو غوتيريش الرافض للاستيطان لم ولن يتغيّر. وجاء التأكيد عقب إعلان واشنطن أنّ الاستيطان ليس مخالفًا للقانون الدولي. وأشار المتحدث باسم غوتيريش إلى أن الأمم


1 موقع أخبار الأمم المتحدة، https://news.un.org/ar/story/2019/11/1044041



المتحدة تعدّ قرار مجلس الأمن رقم 2334 «المرشد لنا في هذا الخصوص وسوف نبقي على التزامنا بدعم الفلسطينيين وإسرائيل لتحقيق السلام ومبدأ الدولتين»[1]. كذلك، أعلنت الأمم المتحدة عن أسفها لإعلان الولايات المتحدة حول الاستيطان[2]، وبحث مجلس الأمن في مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك، في 2019/11/20، الوضع في المنطقة بما فيها المسألة الفلسطينية، وتطرق الأعضاء في كلماتهم إلى موقف واشنطن من الاستيطان، وقال منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، إنّ موقف الأمم المتحدة لا يتغيّر فهو يرى النشاط الاستيطاني الإسرائيلي بأنه انتهاك صارخ للقانون الدولي وعقبة أساسية أمام تحقيق حل الدولتين والتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم[3].

على مستوى المحكمة الجنائية الدولية، أعلنت فاطو بنسودا المدعية العامة للمحكمة، في 2019/12/20، عن نيّتها فتح تحقيق شامل في جرائم حرب محتملة ارتكبتها دولة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقالت «توجد العلّة القانونية لفتح تحقيق رسمي في جرائم حرب محتملة ارتكبها مسؤولون إسرائيليون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة المحاصر والضفة الغربية المحتلة ومن ضمنها القدس»[4]. واستفزّ الإعلان قادة الاحتلال، فقال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إنّ «هذا يوم أسود للحقيقة والعدالة. يحولون المحكمة الجنائية الدولية إلى سلاح سياسي موجه ضد إسرائيل»[5]، وبدأت دولة الاحتلال حملة لإقناع «أصدقائها» للتحرّك ضدّ هذه الخطوة ومنع تداعياتها. وكانت دولة الاحتلال أطلقت مع «أصدقائها» حملة بعدما أصبحت

1 وكالة الأناضول، 2019/11/19. http://v.aa.com.tr/1650238
2 موقع أخبار الأمم المتحدة، 2019/11/19. https://news.un.org/ar/story/2019/11/1043991
3 موقع أخبار الأمم المتحدة، 2019/11/20. https://news.un.org/ar/story/2019/11/1044041
4 موقع المحكمة الجنائية الدولية: بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية بشأن اختتام الدراسة الأولية للحالة في فلسطين، واستصدار قرار بشأن نطاق الاختصاص الإقليمي للمحكمة، 2019/12/20. https://bit.ly/2x9rBcp
5 تايمز أوف إسرائيل، 2019/12/20. https://bit.ly/2IfrhLx



فلسطين عضوًا في المحكمة رسميًا في 2015/4/1، وأصدر قادة الاحتلال تعليمات بإطلاق حملةٍ إعلامية ضد المحكمة الجنائية الدولية، وضرورة إيقافها عن العمل، علاوة على دعوات إلى وقف تمويل المحكمة[1].



صوتت الأمم المتحدة لمصلحة تمديد التفويض لوكالة الأونروا فيما كانت أمريكا ودولة الاحتلال الإسرائيلي تسعيان إلى إنهاء عملها

وفي السياق المتعلق بالأونروا، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون أول/ديسمبر 2019 لمصلحة تمديد التفويض للوكالة، حتى نهاية حزيران/يونيو 2023 [2]. وجاء التصويت بأغلبية ساحقة؛ إذ أيدت القرار 167 دولة فيما اعترضت الولايات المتحدة ودولة الاحتلال، وامتنعت سبع دول عن التصويت. وقد فشل كل من أمريكا والاحتلال الإسرائيليّ في تمرير مقترحاتهما القاضية بإعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني، وإسقاط صفة اللجوء عن أبناء اللاجئين وأحفادهم، وتقليص مدّة تجديد تفويض الوكالة لعام بدلاً من ثلاثة[3]. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الاحتلال الإسرائيلي قادتا حملة لإلغاء وكالة الأونروا كمدخل لإنهاء ملف اللاجئين، فيما أصدر ترامب في عام 2018 قرارًا بوقف تمويل الأونروا.

1 شبكة السياسات الفلسطينية، 2015/4/1. https://bit.ly/2VKc5Og
2 الدول التي امتنعت عن التصويت هي كل من هي الكاميرون وأستراليا وغواتيمالا وناورو وبابوا غينيا الجديدة ورواندا وفانوتو.
3 موقع الأونروا، 2019/11/13. https://bit.ly/39KVuhK



2- الاتّحاد الأوروبي

يفصل الاتحاد الأوروبي في علاقته مع دولة الاحتلال بين الموقف من اعتداءاتها ومخالفتها القانون الدولي من جهة، والعلاقات السياسية والدبلوماسية والتجارية معها. وفي العموم، فإنّ الاتحاد الأوروبي يتمسّك بحلّ الدولتين على حدود عام 1967، ويرفض الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967، وموقفه لإعلان ترامب حول القدس في عام 2017 ونقل السفارة إليها في عام 2018. ومع ذلك، تكاد العلاقة المتقدّمة والمزدهرة مع دولة الاحتلال تطغى على أيّ موقف رافض لسياساتها حيال الفلسطينيين.

الاتحاد الأوروبي يؤكّد رفضه الاستيطان ومحكمة العدل الأوروبية تصدر حكمًا ملزمًا بوسم المنتجات

صدر عن الاتحاد الأوروبي في عام 2019 موقفان بارزان بخصوص الاستيطان، الأوّل كان القرار الصادر عن محكمة العدل الأوروبية، والآخر هو البيان الرافض لإعلان مايك بومبيو، وزير الخارجية الأمريكي، أنّ الاستيطان لا يخالف القانون الدولي.

ففي 2019/11/12، أصدرت محكمة العدل الأوروبية حكمًا قضائيًا يلزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بوضع ملصقات على منتجات المستوطنات وتمييزها عن المنتجات الإسرائيلية الأخرى، وقالت المحكمة إنه بموجب قوانين الاتحاد الأوروبي بشأن وضع



أصدرت محكمة العدل الأوروبية حكمًا يلزم دول الاتحاد بوسم المنتجات

ملصقات على المواد الغذائية، يجب توضيح مصدر تلك الأغذية حتى يتمكّن المستهلكون من الاختيار بناء على «اعتبارات أخلاقية، واعتبارات تتعلّق بالالتزام بالقانون الدولي»[1]، ما يعني عدم السماح بالتسويق لها على أنّها منتجات إسرائيليّة[2]. لكنّ قرار المحكمة يبقى محدود الأثر إذ إنّه مبني على احترام حقّ المستهلك في معرفة مصدر المنتجات المعروضة في الأسواق من دون أن يترتّب على ذلك أيّ التزامات خارج الخيارات الشّخصيّة.

لكن في موازاة ذلك، وفي ما يشبه رسالة طمأنة إلى دولة الاحتلال، أكدت المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية، مينا أندريفا، أن «الحكم لا يغيّر دعم الاتحاد الأوروبي الأساسي لأمن إسرائيل»، وأنّ «الاتحاد لا يدعم أيّ نوع من المقاطعة أو العقوبات على إسرائيل، ويرفض محاولات أنصار ما يسمى حركة مقاطعة إسرائيل»[3]. وعلى الرغم من ذلك، هاجم الإسرائيليون الحكم، فرفضته خارجية الاحتلال وقالت إن المحكمة «انجرّت وراء حملة سياسية هدفها تطبيق معايير مزدوجة تجاه إسرائيل والتمييز سلبًا ضدها»، وأعلن وزير الخارجية الإسرائيلي أنه سيدعو نظراءه الأوروبيين إلى «الامتناع عن تطبيق هذه السياسة الخطأ والخطيرة، التي تتناقض مع الدفع نحو إنهاء الصراع عبر مفاوضات مباشرة ومن دون شروط مسبقة، وليس بواسطة قرارات قضائية»[4].

أما الموقف الآخر، فكان رفض الاتحاد الأوروبي الإعلان الذي صدر في 2019/11/18 عن وزير الخارجية الأمريكية بشأن تغيير واشنطن موقفها من الاستيطان، وأنّها لا تنظر إلى المستوطنات على أنّها غير شرعية بالضرورة. وقالت مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد فيدريكا موغريني إنّ سياسة الاتحاد الأوروبي واضحة ولم تتغير وترى أنّ النشاط

1 للاطلاع على الحكم على موقع محكمة العدل الأوروبية: https://bit.ly/2W2ysi1
2 يمكن الاطلاع على قرار المحكمة هنا: https://bit.ly/2Wu6k7R
3 العربي الجديد، 2019/11/12. https://bit.ly/2W2yWVn
4 الأخبار، 2019/11/13. https://al-akhbar.com/Palestine/279298



الاستيطاني غير شرعي بموجب القانون الدولي ويقلل فرص التوصل إلى اتفاق سلام، ودعت دولة الاحتلال إلى وقف نشاطها الاستيطاني[1].

دول في الاتحاد تفتح مكاتب تمثيلية في القدس وتمسك أوروبي برفض نقل السفارة

يرفض الاتحاد الأوروبي خطوة نقل السفارات لدى دولة الاحتلال إلى القدس المحتلة، وتحاول بعض دوله الالتفاف على هذا الموقف عبر إنشاء مكاتب تمثيلية لها في القدس، ووعود بنقل السفارة في وقت لاحق.


وزير الخارجية الهنغاري يفتتح مكتبًا تجاريًا في القدس المحتلة

في 2019/3/19، افتتحت هنغاريا مكتبًا تجاريًا ذا مكانة دبلوماسية، في الشطر الغربي من القدس المحتلّة بعد عجزها عن نقل سفارتها إلى المدينة التزامًا بموقف الاتحاد الأوروبي وخوفًا من المحاذير القانونية، وبذلك تكون هنغاريا (أوروبا الوسطى) أول دولة في الاتحاد الأوروبي لها بعثة دبلوماسية في القدس المحتلّة[2]، لكن من دون الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال. وقد علق الاتحاد الأوروبي على هذه الخطوة في 2019/3/20 بتأكيد رفض الدول الأعضاء وجود بعثات دبلوماسية لها في القدس المحتلّة[3].

1 الغارديان، 2019/11/18. https://bit.ly/3cOsInK
2 تايمز أوف إسرائيل، 2019/3/19. https://bit.ly/381A2TC
3 تايمز أوف إسرائيل، 2019/3/20. https://bit.ly/2U6n43C



كذلك، أعلن رئيس سلوفاكيا، في شباط/فبراير 2019، أنّ بلاده ستفتتح مركزًا إبداعيًا وثقافيًا في القدس، مثلما فعلت التشيك في آذار/مارس 2018 [1]، لكن انتهى عام 2019 من دون أن يشهد افتتاح هذا المكتب. وتعهّد رئيس وزراء ليتوانيا بنقل سفارة بلاده إلى القدس في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية، لتكون الخطوة «رسالة إيجابية إلى الرئيس ترامب أنّ صداقتنا ليست مسألة أقوال وحسب، وستعزز علاقتنا مع إسرائيل» [2].

وتعهّدت رئيسة الوزراء الرومانية، في أثناء مؤتمر لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية «إيباك» في واشنطن في 2019/3/24، بنقل سفارة بلادها إلى القدس، والاعتراف بالمدينة «عاصمة لدولة إسرائيل». ولم تمضِ ساعات على تصريحها حتى صدر موقف عن رئيس رومانيا كلاوس يوهانيس انتقد فيه بشدة تصريحات دانتشيلا بنقل السفارة، وقال إنها «أظهرت مجددًا جهلها في الشؤون الخارجية». وقال يوهانيس إنّ قرار نقل السفارة عائد إليه كرئيس للبلاد [3].

الاتحاد الأوروبي يغيّر شروط الدعم للمؤسسات المدنية في الشطر الشرقي من القدس المحتلة

يمول الاتحاد الأووروبي عددًا من المؤسسات الأهليّة الفلسطينية لتنفيذ مشاريع تغطّي مجالات الصحة والتربية والتعليم ومحاربة الفقر والتنمية المحلية والزراعة والصناعة وغيرها؛ وفي عام 2019 فرض الاتحاد بنودًا جديدة في عقوده تحت مسمّى مكافحة الإرهاب.

وينصّ البند 1.5 الوارد في الملحق رقم 2 من اتفاقيات التمويل على أن المؤسسات الفلسطينيّة مُلزمة بالتأكد من ألا يكون المتعاقدون الفرعيون أو الثانويون معها، أو المشاركون في ورشاتها التدريبيّة، أو من يحصل من خلالها على دعم ماليّ، ممن تندرج أسماؤهم ضمن

1 حساب نتنياهو على تويتر، 2019/2/19. https://bit.ly/2SYzU3d
2 جيروزاليم بوست، 2019/3/20. https://bit.ly/37ZJYx5
3 سي أن أن عربي، 2019/3/24. https://cnn.it/2PIUfY8



قائمة «المنع» الخاصّة بالاتحاد الأوروبيّ، فيما يمنح البند 12.2 الاتحاد الأوروبيّ الحقّ في فسخ العقد من طرف واحد، إذا تبيّن له أن المستفيدين من المشروع الذي يموّله متورطون بتهم تتعلق بالرشوة والفساد، أو المشاركة في تنظيمات إجراميّة، أو في ارتكاب «هجمات إرهابيّة» أو في تمويل «الإرهاب»[1].

وسلمت 135 مؤسسة فلسطينية أهلية رسالة إلى القائم بأعمال ممثّل الاتحاد الأوروبي، توماس نكلسون، توضّح موقفها الرافض لشروط تمويل أوروبية للمؤسسات الفلسطينية[2]، لكن على ما يبدو فإنّ الاتحاد ليس مهتمًا بالأخذ بالاعتراض الفلسطيني أو التراجع عن البنود التي فرضها. وتمهّد الخطوة الأوروبية لتضييق الخناق على المؤسسات الأهلية في شرق القدس التي لم تنجُ أساسًا من الاستهداف الإسرائيلي، ومن أوجهه إغلاق عدد من المؤسسات الأهلية في القدس بذريعة العمل لمصلحة السلطة الفلسطينية ومن دون ترخيص من قبل سلطات الاحتلال[3]. وفي حين أنّ بعض المؤسسات لن ترفض شروط المانح الأوروبي حتى لا تخسر أموال الدعم فإنّ مؤسسات أخرى أعلنت رفضها هذه الشروط وهو ما يعني تعثّر مشاريعها، لا سيّما أنّ بدائل التمويل ليست متوافرة[4]. ويأتي هذا التضييق الأوروبي في الوقت الذي تنفلش فيه المؤسسات الإسرائيلية في شرق القدس وتتغلغل بين المقدسيين أو تضطر فيه مؤسسات مقدسية إلى مجاراة سياسات الاحتلال وطلب التمويل من السلطات الإسرائيلية، كما في بعض المدارس.

1 European Commission: Calls for proposals and tenders, 9/12/2019. https://bit.ly/3374eMB
متراس، 2019/12/28. https://bit.ly/3aLSbqC
2 العربي الجديد، 2019/12/20. https://bit.ly/3aLUNoa
3 انظر الفصل الأول من هذا التقرير.
4 متراس، 2019/12/28. https://bit.ly/3aLSbqC



3- الولايات المتّحدة الأمريكيّة

عملت الولايات المتحدة عام 2019 على استكمال تهيئة الأرضية اللازمة للكشف عن صفقة القرن، وذلك عبر الكشف عن الجانب الاقتصادي من الخطة في ورشة المنامة في شباط/ فبراير، وجولات التحشيد للصفقة والورشة، والعمل لضمان مشاركة عربية فيها، وكان التجلي الأبرز لذلك في ورشة البحرين التطبيعية «السلام من أجل الازدهار». وبعد «حسم» القدس عاصمة لدولة الاحتلال في عام 2017، ونقل السفارة الأمريكية إليها في عام 2018، حاول ترامب استكمال مساعي تصفية القضية الفلسطينية من بابي اللاجئين والاستيطان: ففي الأول حاول منع تجديد التفويض للأونروا بعدما كان أوقف الدعم المالي عنها في عام 2018، وفي الاستيطان أعلن وزير خارجيته أنّ الاستيطان ليس بالضرورة غير شرعي.

تراجع شعبية الحكومة الإسرائيلية بالنسبة إلى الأمريكيين

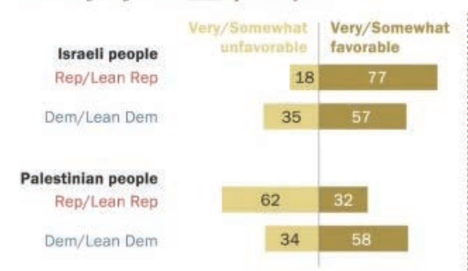
أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز بيو للدراسات ونشرت نتائجه في 2019/4/24، أن نظرة الأمريكيين سلبية حيال الحكومة الإسرائيلية، وأظهر الاستطلاع تراجع شعبية «إسرائيل» بين الشباب في الولايات المتحدة، وتزايدًا في دعم الفلسطينيين، وأن حوالي 48 % من الشباب حتى سن 30 لديهم آراء إيجابية حيال الفلسطينيين. ووفق الاستطلاع، فإنّ الحزب الجمهوري لا يزال واحدًا من أكثر مؤيدي الاحتلال الإسرائيلي حماسة بين الجمهور الأميركي عمومًا والجمهور اليهودي الأميركي خصوصًا. كذلك، فإنّ 34% من الأمريكيين يعتقدون أنّ ترامب يميل إلى الرواية الإسرائيلية في ما يتعلق بالصراع، في مقابل 6 % يعتقدون أنّه يميل إلى الجانب الفلسطيني[1].

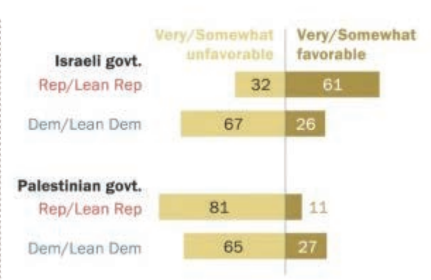
1 Pew Research Center: U.S. Public Has Favorable View of Israel's People, but Is Less Positive Toward Its Government, 24/4/2019. https://pewrsr.ch/2IARd6k



Wide partisan divide in views of Israel's government; smaller differences in views of the Israeli people







واشنطن تتبنّى الرّواية الإسرائيلية وتستكمل التحضير للإعلان عن صفقة القرن

لم يأتِ ترامب بسياسة مختلفة عن تلك التي اتّبعها أسلافه لجهة الانحياز إلى دولة الاحتلال، إلّا أنّه تخلّى عن «الدبلوماسية» في التعبير عن هذا الانحياز، فكان أكثر فجاجة ووضوحًا عبر التبنّي الكامل لرواية الاحتلال ومواقفه، والعمل على فرضها أمرًا واقعًا وإلزام الفلسطينيين بالقبول بها.



شارك مسؤولون أمريكيون في افتتاح طريق «نفق الحجاج» في تبنّ واضح للرواية الإسرائيلية

وكانت المشاركة الأمريكية في افتتاح نفق «طريق الحجاج» في القدس المحتلة رسالة واضحة في هذا السياق. ففي حزيران/يونيو 2019، هوى كل من مبعوث ترامب إلى الشرق الأوسط جايسون غرينبلات والسفير الأمريكي لدى الاحتلال الإسرائيلي ديفيد فريدمان بالمطرقة على جدار أسفل القدس القديمة يوصل إلى «نفق الحجاج» ويمتد من أسفل

سلوان إلى المسجد الأقصى. وعكست تصريحات فريدمان التماهي الكامل بين إدارة ترامب والمزاعم الاستيطانية التلمودية في دولة الاحتلال، فقال «هذا المكان موقع أثري للولايات المتحدة مثلما هو لإسرائيل. هذا هو سبب العلاقة المتينة والصلبة بين البلدين. نريد قول الحقيقة، أن نروي التاريخ والتناخ (الكتاب المقدس اليهودي). هذه الحقيقة وهذه هي الطريقة الوحيدة»[1].


أعلن وزير الخارجية الأمريكي أنّ المستوطنات لا تخالف القانون الدولي

وضمن السياسة التي اتّبعها ترامب في تصفية الملفات التي يعدّها عائقًا أمام خضوع الفلسطينيين، أعلن في آذار/مارس اعتراف بلاده بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتلّ[2]، وضغط باتّجاه عدم تجديد التفويض لوكالة الأونروا وصوّتت واشنطن في الأمم المتحدة ضدّ التمديد[3]، فيما أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، في 2019/11/18، أنّ إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تعدّ بذاتها غير متسقة مع القانون الدولي[4].

وقد وقّع 107 أعضاء ديموقراطيين بمجلس النواب الأميركي عريضة طالبوا فيها وزير الخارجية بالتّراجع عن قرار شرعنة المستوطنات بالضفة، وأشارت العريضة إلى أن هذا القرار، وما سبقه من قرارات إدارة ترامب، «مسّ بمصداقية الولايات المتحدة كوسيط

1 الأخبار، 2019/7/3. https://bit.ly/3crXxsO
2 الغارديان، 2019/3/21. https://bit.ly/2TGWa1R
3 رويترز، 2019/12/13. https://reut.rs/38zKovv
4 موقع الخارجية الأمريكية، 2019/11/18. https://bit.ly/3ahn5H7



نزيه بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وألحق أضرارًا بالغة بعملية السلام، وعرّض أمن أميركا وإسرائيل والشعب الفلسطيني للخطر»[1].

لم تقرّ إدارة ترامب بارتباط أيّ من هذه القرارات بصفقة القرن، لكنّها عقدت في حزيران/يونيو الورشة الاقتصادية في المنامة لإطلاق الشقّ الاقتصادي من الخطّة. ولم يُدعَ المسؤولون الإسرائيليون إلى المشاركة في الورشة فيما قاطعها الفلسطينيون وحضرتها سبع دول عربية. وقدّم كوشنر خطة «الازدهار من أجل السلام» على أنّها «إطار حديث لمستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا» في مقابل «الإطار القديم الذي حوصر فيه الفلسطينيون سنوات طويلة»[2]. ووفق ورقة حقائق نشرها البيت الأبيض في 2019/6/22، تقترح الخطة جذب استثمارات تتجاوز قيمتها 50 مليار دولار لمصلحة الفلسطينيين، وإيجاد مليون فرصة عمل لهم، ومضاعفة إجمالي ناتجهم المحلي، على أن يمتد تنفيذها على 10 أعوام[3].

الرّؤية الأمريكيّة للفلسطينيين: قاصرون ولا يمكنهم إقامة دولة

على الرغم من الحرص الكبير للقيادة الفلسطينية على إظهار تمسّكها بالسلام وبمحاربة الإرهاب، مع ما يعنيه هذان المصطلحان في قاموس الاستعمار الذي تفرض الولايات المتّحدة وحلفاؤها، لم يشفع ذلك للسلطة الفلسطينية لدى الإدارة الأمريكية التي عبّر عن رؤيتها تجاه الفلسطينيين جاريد كوشنر، صهر ترامب المكلف بقيادة الفريق الأمريكي لوضع خطة السلام والتسويق لها. ففي مقابلة متلفزة في حزيران/يونيو، سبقت ورشة المنامة، قال كوشنر إنّ توقّع الفلسطينيين التحرّر من التدخل العسكري والحكومي الإسرائيلي هو «طموح عالٍ»، وربّما يصبحون قادرين على أن يحكموا أنفسهم بمرور الوقت. وتحدّث عن

1 للاطلاع على الالتماس الموقع بتاريخ 2019/11/22. https://bit.ly/3abAqAE
2 كلمة كوشنر في ورشة المنامة الاقتصادية في 2019/6/25: https://bit.ly/2TL3vNK
3 البيت الأبيض، 2019/6/22. https://bit.ly/33aWuZX



حاجة الفلسطينيين إلى «نظام قضائي عادل... وحرية صحافة وحرية تعبير والتسامح مع كل الأديان» قبل أن تصبح المناطق الفلسطينية أماكن «قابلة للاستثمار». وبالنسبة إلى كوشنر، فإنّ على الفلسطينيين تحديد موقفهم من خطة السلام بناء على ما إذا كانت «تحقق لهم حياة أفضل أم لا»[1].



كشف كوشنر من المنامة عن الشق الاقتصادي من خطة السلام الأمريكية

ويعكس كلام كوشنر قناعة الإدارة الأمريكية بأنّ الفلسطينيين يعانون مشاكل ناتجة عن الفقر وغياب الاستثمار، وغياب الحريات، من دون الالتفات إلى أنّ الاحتلال صادر حريتهم، وأرضهم، وحقوقهم. والمعيار الأمريكي لمقبولية خطة السلام لدى الفلسطينيين هو قبول الاحتلال، والقناعة بأن أقصى ما يمكن أن يحققوه هو تحسّن حياتهم تحت الاحتلال. وتفسّر هذه الرؤية اتجاه واشنطن إلى اعتماد خطّة من قسمين: اقتصادي وسياسي، وتكريس التعامل مع القضية الفلسطينة على أنّها قضية ملكية عقارية يمكن أن تصفّى في سوق الاستثمارات، وفق ما تقتضيه مصلحة دولة الاحتلال، والقوى الاستعمارية الداعمة لها.

1 Axios، 2019/6/2. https://bit.ly/33c64vr





4- دول أمريكا اللاتينية

البرازيل: افتتاح مكتب تجاري في القدس المحتلة ونقل السفارة «يجب أن يكون بذكاء»

في 2019/12/15، افتتحت البرازيل مكتبًا تجاريًا في القدس المحتلة، وشارك في مراسم الافتتاح إدواردو بولسونارو، وهو نائب بارز في البرلمان البرازيلي ونجل الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو، الذي أعاد تأكيد تعهّد بلاده بنقل سفارتها إلى القدس قريبًا. وقال إدواردو بولسونارو إن البرازيل لا تزال تدرس تداعيات نقل سفارتها، مشيرًا إلى أنّ نقل السفارة إن لم يتمّ بذكاء فإن البلاد الأخرى لن تشعر بالارتياح لخطوة مماثلة. وأضاف أنّ نقل البرازيل سفارتها إلى القدس سيلهم الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية كي تحذو حذوها[1].



افتتحت البرازيل مكتبًا تجاريًا في القدس المحتلة


الرئيس البرازيلي في زيارة إلى دولة الاحتلال في آذار/مارس 2019

وفي آذار/مارس 2019، زار الرئيس البرازيلي المنتخب جايير بولسونارو القدس المحتلة، وأعلن أن بلاده

1 تايمز أوف إسرائيل، 2019/12/15. https://bit.ly/33arclM



ستفتتح مكتبًا تجاريًا في المدينة[1]. وأصدرت الخارجية البرازيلية حينها بيانًا قالت فيه إنّ «القدس لا يمكن فصلها عن هوية الشعب اليهودي منذ أكثر من 3000 عام وأصبحت القلب السياسي لدولة إسرائيل الحديثة والمزدهرة»، إلا أنهّا لم تعترف بالمدينة عاصمة لدولة الاحتلال. وقال البيان «إنّ البرازيل قررت فتح مكتب في القدس لتعزيز التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والابتكار، ليكون جزءًا من سفارتها في إسرائيل»[2].

ويشار إلى أنّ بولسونارو كان تعهّد بعد فوزه بانتخابات الرئاسة في عام 2018، بنقل السفارة البرازيلية إلى القدس، وكرّر هذا التعهّد بعد ذلك، لكنّه اضطر إلى التراجع بعدما أثار إعلانه ضجة داخلية نظرًا إلى الارتدادات السلبية المحتملة لهذه الخطوة على تجارة اللحوم مع الدول العربية والإسلامية.

هوندوراس: افتتاح مكتب تجاريّ في القدس ونقل السفارة إليها بعد أن يفتتح الاحتلال سفارة له في تيغوسيغالبا

في 2019/9/1، افتتحت هندوراس مكتبًا تجاريًا له مكانة دبلوماسية في القدس المحتلة، وقال رئيس البلاد خوان أورلاندو هيرنانديز في حفل الافتتاح، إنّ الخطوة هي الأولى على طريق نقل سفارة هندوراس إلى المدينة.

وكان الرئيس الهندوراسي قال، في كانون ثانٍ/يناير 2019، إنّ بلاده ستنقل سفارتها من إلى القدس بعد أن تفتتح «إسرائيل» سفارة لها في العاصمة تيغوسيغالبا. وقد طالبت هندوراس دولة الاحتلال بافتتاح سفارة في تيغوسيغالبا وتعميق العلاقات التجارية الثنائية بين البلدين، فيما قال مسؤولون إسرائيليون إنه على الرغم من القيود الشديدة في ميزانية وزارة الخارجية، فقد جرى توفير الأموال لافتتاح سفارة في تيغوسيغالبا[3]، ويشار إلى أنّ السفارة الإسرائيلية في غواتيمالا تمثّل دولة الاحتلال لدى هندوراس.

1 بلومبيرغ، 2019/3/31. https://bloom.bg/2Q8Poj4

2 بيان الخارجية البرازيلية، 2019/3/31. https://bit.ly/2U28VTs

3 تايمز أوف إسرائيل، 2019/12/15. https://bit.ly/39OcdjW





هندوراس تفتتح مكتبًا تجاريًا في القدس المحتلة

5- روسيا ترفض صفقة القرن

اتخذت روسيا موقفًا سلبيًا من صفقة القرن، فقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إنّ الأمريكيين قدّموا وعودًا على مدى سنتين بتقديم صفقة القرن لكن المعلومات المتوافرة تجعل من الممكن القول إنّ هذه الصفقة الموعودة تدمّر كل ما تحقّق إلى الآن. وقال لافروف إن روسيا ترى خطرًا كبيرًا في موقف واشنطن الهادف إلى تعزيز خطوات أحادية الجانب[1]، وأشار كذلك إلى أنّ الصفقة لن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية[2].

ولم تشارك روسيا في ورشة المنامة الاقتصادية، وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إنّ العناصر الأولية لخطة السلام الأمريكية تناقض قرارات مجلس الأمن، وأشار إلى أنّ اقتراح الشق الاقتصادي من الخطة دفع أموال لعدد من الدول من أجل بقاء اللاجئين

1 تايمز أوف إسرائيل، 2019/2/12. https://bit.ly/2QanYtw
2 وكالة الأناضول، 2019/11/2. http://v.aa.com.tr/1633387



الفلسطينيين فيها مخالف لقرارات مجلس الأمن[1]. وقال مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، في جلسة لمجلس الأمن الدولي، في 2019/7/24، إنّه من الضروري منذ وقت طويل إرسال بعثة لمجلس الأمن الدولي إلى المنطقة بهدف تعزيز الثقة والمساعدة على إعادة إطلاق المفاوضات بين الطرفين، وأعلن رفض روسيا احتكار الجهود السياسية والدبلوماسية، وذلك في تعليق له على كلام لغرينبلات وصف فيه القرارات الدولية الخاصة بالتسوية بـ «غير المكتملة»[2].

وفي سياق آخر، اعترضت الكنيسة الروسيّة على مشروع القطار الخفيف الذي سيقيمه الاحتلال بالقرب من «دير الراهبات الروسيات» في عين كارم، أحد أشهر معالم القدس. وجاء في كتاب الاعتراض أنه «على الرغم من أن الدير مقام على مسافة 130 مترًا من حدود المشروع، فإنه لم يُسلَّم إلى الكنيسة أيّ تبليغ حوله، وهي اطّلعت عليه قبل أيام معدودة فقط». وعبر كتاب الاعتراض عن خشية الوفد الروسي من أن تؤدّي الأعمال المخطّط لها إلى إلحاق الضرر بالقدرة على الوصول إلى الدير وإلى الكنيسة، وإلى الموقع التاريخي القديم نفسه، كذلك الخشية من الضوضاء الشديدة التي ستخلق الصعوبات أمام الراهبات خلال صلواتهن، إضافةً إلى أن الأعمال ستسرق أراضي تابعة لها، بحسب رجال الدين الروس[3]. لكن يبقى الاعتراض الروسي لا من منطلق رفض المشروع التهويدي ذاته، بل من منطلق أنّ المشروع يلحق الضرر بـ «ملكية» تابعة للكنيسة الروسية في القدس المحتلّة.

1 وكالة تاس الروسية، 2019/7/3. https://tass.com/politics/1066895
2 وكالة معًا الإخبارية، 2019/7/24. https://bit.ly/336OgC9
3 الميادين نت (مترجم عن موقع كلكاليست العبري)، 2019/12/25. http://mdn.tv/5k3c



الاتجاهات والمآلات

على مستوى مشروع تهويد القدس والمسجد الأقصى

- استمرار استهداف الاحتلال للساحات الشرقية من المسجد الأقصى المبارك، خاصة مصلى باب الرحمة، عبر اقتحامه من قبل عناصر الاحتلال الأمنية بشكلٍ متكرر، وعبثهم بمحتوياته واعتقال المرابطين في أرجائه وعموم المنطقة الشرقية، وممارسة المزيد من الضغط على دائرة الأوقاف الإسلامية، لإعادة إغلاق المصلى، وستأتي ضغوطات الاحتلال مع محاولاته تلافي إشعال هبة شعبية جديدة، لكي لا تحصل الجماهير المقدسية على مكاسب أخرى.

- متابعة أذرع الاحتلال اقتحاماتها للمسجد الأقصى، ومحاولة إدخال آلاف المستوطنين خاصةً في الأعياد والمناسبات اليهودية، وفي هذا الصدد ستعمل «منظمات المعبد» على ترسيخ هذه المواسم أوقاتًا ثابتة لاقتحام الأقصى بمعزلٍ عن المناسبات والأعياد الإسلامية؛ ما يجعل استباحة الأقصى في رمضان، وفي الأعياد الإسلامية حالة متكررة.

- ستعمل سلطات الاحتلال على تكثيف استهدافها لدائرة الأوقاف الإسلامية، من خلال اعتقال الشخصيات والرموز الإسلامية من دائرة الأوقاف وإبعادها، إضافةً إلى الاستهداف الدائم لحراس الأقصى، وعرقلة أي محاولة لترميم أو إصلاح مباني المسجد ومصلياته.

- مُضِيّ الاحتلال في تنفيذ المزيد من المشاريع التهويديّة الضخمة واستكمال ما بدأه منها، وفي مقدمتها مشروع القطار الهوائي الخفيف «التلفريك»، في سياق إحداثٍ تغيير سريع في ملامح المدينة المحتلة، وتشويه المشهد العمراني العربي والإسلامي الذي تتمتع به المدينة، وتسهيل حركة مرور المستوطنين والمقتحمين إلى المسجد الأقصى وساحة حائط البراق.



- تطبيق بعض بنود الخطة الأمريكية - الإسرائيلية «صفقة القرن»، عبر تشديد القيود على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، ومحاولة إخراجها من القدس المحتلة، والبدء بسحب التراخيص من مدارسها، وتحويل الطلاب الفلسطينيين في هذه المدارس، إلى مدارس أخرى تابعة لبلدية الاحتلال في القدس.
- إصدار قرارات من «الكنيست» الإسرائيليّ لتشريع مستوطنات القدس، وتكريس الجدار العازل ليكون الحد الفاصل بين القدس التي يريدها الاحتلال عاصمة لها، و«القدس الفلسطينية» خارج الجدار، وذلك في سياق تنفيذ صفقة القرن.
- ممارسة المزيد من الضغوط عبر محاكم الاحتلال على أصحاب المنازل في منطقة سلوان والشيخ جراح قرب المسجد الأقصى المبارك، وتسريب عددٍ من هذه المنازل إلى جمعيات استيطانية عبر قراراتٍ صادرة من محاكم الاحتلال.
- متابعة الحفريات الإسرائيلية أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه، ولا سيما في نفق «طريق الحجاج»، وتضرر منازل الفلسطينيين حول الأقصى من هذه الحفريات، وإمكانية سقوط بعضها، خاصة في فصل الشتاء، في محاولة لطرد السكان الفلسطينيين من هذه المنازل، مع عدم قدرة أصحابها على ترميمها، وفرض سلطات الاحتلال شروطًا قاسية للسماح بالترميم.
- فرض سلطات الاحتلال قيودًا مالية واقتصادية على المؤسسات الخدمية الفلسطينية في القدس المحتلة، في محاولة لدفع المقدسيين للاستفادة من الخدمات التي تقدمها مؤسسات الاحتلال، عبر فرض قيود على مشافي القدس وشركة الكهرباء وغيرها.
- محاولة ابتزاز الكنائس المسيحية بملف الضرائب، في محاولة لوضع اليد على عقارات جديدة، أو إغلاق ملفات التسريب التي تمت في السنوات السابقة، في مقابل إعفاء الكنائس المسيحية من ضريبة المسقوفات.



- مواصلة البناء الاستيطاني بوتيرة عالية مع وجود الغطاء الأمريكيّ، وتنافس الأحزاب الإسرائيلية على إرضاء المستوطنين، وتنفيذ الوعود الانتخابية بدعم الاستيطان.

على مستوى الحراك الشعبي والانتفاضة

- ستُثبت الانتفاضة قدرتها -مجددًا- على تجاوز إجراءات الاحتلال الأمنية والعقابية، إذ ستستمر العمليات الفردية والمواجهات في الضفة الغربية والقدس المحتلتين. وستزداد العمليات النوعية التي تشير إلى أنها منظمة أو يقف وراءها فصيل أو مجموعة مقاومين.
- استمرار جهد المقاومة الشعبية، عبر مبادرة «الفجر العظيم» في عمارة المسجد الأقصى وإرباك الاحتلال، وعودة الفعل الشعبي الجامع إلى واجهة الأحداث لمواجهة أي اعتداء تقوم به سلطات الاحتلال، مستمدًا قوته من انتصار هبة باب الرحمة.
- تسجيل العمليات الفردية نجاحًا جديدًا عبر تجاوز إجراءات الاحتلال الأمنية، وشبكاته الاستخباراتية، إذ ستظل هذه العمليات عصية على التوقع.
- استمرار المواجهات الجماعية، وعمليات إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة في مناطق القدس.
- وضع الاحتلال عددًا من المناطق في القدس المحتلة في مهدافه، خاصة مخيم شعفاط والعيسوية، في محاولة لتطويع هذه المناطق، وإمكانية فرض إجراءات عقابية جماعية، تصل إلى حدّ عزل هذه المناطق عبر وضع مكعبات أسمنتية، ونصب حواجز على الطرق المؤدية إليها، وذلك بعدما أثبتت تميزها في مقاومته.
- لن يتوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، إذ يعتمد عليه الأخير في الحدّ من آثار عمليات الانتفاضة، والحصول على معلومات تؤدي إلى تصفية منفذي العمليات الفردية، ولن توقفه السلطة الفلسطينية نتيجة تحول التنسيق إلى جزء من البنية الأمنية للسلطة.



- إمكانية اشتعال الجبهة مع قطاع غزة، من دون انزلاق إلى حربٍ شاملة، إذ ستتكرر المناوشات بين المقاومة والاحتلال.

على مستوى المواقف العربية والإسلامية والدولية

على مستوى الدول العربية والإسلامية

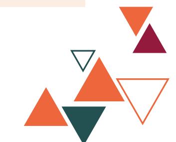
- انخراط المزيد من الدول العربية والإسلامية في التطبيع مع الاحتلال، ولقاء مسؤولين رفيعي المستوى من هذه الدول مع مسؤولين إسرائيليين، بالتزامن مع استمرار مشاركة فرق الاحتلال الرياضية والفنية في فعاليات دولية تستضيفها دولٌ عربية.
- متابعة عدد من الدول العربية الضغط على حركات المقاومة، إذ ستتابع تجفيف أي تمويل محتمل لها، وإلصاق تهم الإرهاب بهذه الحركات، بشكلٍ يشابه لطرح الاحتلال.
- عدم وفاء الدول الخليجية ودول أخرى بتمويل محتمل لصفقة القرن مع التراجع الكبير في أسعار النفط خلال الأشهر الأولى من عام 2020، وبسبب الضغوطات الاقتصادية الكبيرة التي فرضها الإغلاق القسري بسبب انتشار فايروس «كورونا»، وهو ما يمكن أن يشكل فرصة للقوى الداعمة للمقاومة لتحقيق المزيد من الانتشار والفاعلية.
- عدم وجود بوادر حقيقية لتحقيق المصالحة الفلسطينية، مع تردد السلطة الفلسطينية في التجاوب مع مبادرة الفصائل والقوى الفلسطينية. وعلى الرغم من التوحد في المواقف الرافضة لصفقة القرن، إلا أن هذا الرفض لن يترجم عمليًّا عبر جهود منسّقة مؤثرة.
- ستتذرع السلطة الفلسطينية بمنع الاحتلال تنفيذ الانتخابات في القدس، للتنصل من الدعوة إلى انتخابات برلمانية ورئاسية فلسطينية، وسيبقى حال المؤسسات الرسمية السياسية الفلسطينية كما هو، مع تنامي الصراع بين أقطاب حركة فتح على خلافة الرئيس محمود عباس.



- تصاعد الوعي الشعبي في وجه المخططات الأمريكية، وهو ارتفاع يحدث بفعل التوعية المكثفة في وسائل التواصل الاجتماعي وتهافت طرح المطبعين، وفضح ممارسات الاحتلال واعتداءاته بحق الفلسطينيين بشكلٍ متنامي.

على المستوى الأوروبي

- سيواصل الاتحاد الأوروبي إدانة السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في القدس من دون إجراءات حقيقية رادعة للاحتلال، وسيبقى الموقف الأوروبي رافضًا للقرارات الأمريكية المتعلقة بالقدس، والأونروا، وأي مقترح يتعارض مع القرارات الدولية، ورؤية الاتحاد الأوروبي بـ»حلّ الدولتيْن»، ولكنّ الموقف الأوروبي الضعيف أصلًا سيتراجع أكثر مع انشغال القارة الأوروبية بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومشاكل اللاجئين، والتحديات الاقتصادية التي تتعزز مع افتراق وجهة نظر الاتحاد عن وجهة نظر الولايات المتحدة في أمور عديدة منها دعم حلف الناتو.
- مزيد من ضعف الموقف الأوروبي بما يحقق رغبة أمريكا والاحتلال بتمرير صفقة القرن، ولكن يحافظ على حفظ ماء وجه الاتحاد الأوروبيّ، ومن مؤشرات ذلك تقييد الدعم الأوروبي للمؤسسات الفلسطينية في القدس، ومنها مراكز الأبحاث التي توثق انتهاكات الاحتلال.
- تقدم بعض الدول الأوروبية خطوات باتجاه افتتاح سفارة لها في القدس، ومن ذلك افتتاح مكاتب تجارية، ودبلوماسية، وثقافية، وذلك بالتزامن مع سعي دول أخرى كالبرازيل إلى الأمر نفسه.



على المستوى الأمريكي

- التماهي الأمريكي - الإسرائيلي الذي بلغ مداه عبر الإعلان عن «صفقة القرن»، سيستمر على وقع الحشد الانتخابي للرئاسة الأمريكية، وهو ما سينعكس مزيدًا من الدعم السياسي واللوجستي للاحتلال من قبل إدارة ترامب.
- سيواجه ترامب صعوبات كبيرة في المضي قدمًا في تطبيق صفقة القرن خاصة أمام التغيرات الدولية المتسارعة، وعدم وجود قبول دولي لهذه الصفقة، واستمرار الرفض الفلسطيني لها.
- انكفاء متزايد للولايات المتحدة الأمريكية عن مجمل ملفات المنطقة؛ ما سيفتح المجال أمام أطراف دولية أخرى للتدخل في القضية الفلسطينية، ويقدم فرصًا جديدة لبناء التحالفات الإقليمية والدولية لمواجهة الولايات المتحدة، والاستحصال على المزيد من الدعم الدولي في مواجهة تغول الاحتلال.



التوصيات

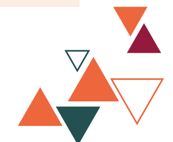
السلطة الفلسطينية

- تحويل رفض «صفق القرن» إلى فرصةٍ لرفع الاهتمام بالقدس ودعم المقدسيين من جهة، وإلى رأب الصدع داخل البيت الفلسطيني، لتشكيل جبهة موحدة لمواجهة الصفقة من جهة أخرى، فمواجهة الصفقة لا يمكن أن تتم وحالة التشرذم مستمرة داخل الصف الفلسطينيّ، ولا شك في أنّ الصفقة الأمريكية - الإسرائيلية ستتحول إلى وقائع حقيقيّة في المدى القريب، إن لم تتضافر الجهود لمواجهتها، ومن بينها توحيد الصف الفلسطينيّ.

- وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، وكذلك بقية أشكال التنسيق معه، إذ لا تخدم هذه السياسات التطبيعية في الأمن والاقتصاد والسياسة سوى الاحتلال، وهو تنسيق يؤدي إلى المزيد من إضعاف البنية الداخلية الفلسطينية، وإضعاف جهود مواجهة الاحتلال، ومقابل ذلك لا بد من إيجاد بيئة حاضنة للمقاومة في الضفة الغربية، التي استطاعت تكبيد الاحتلال خسائر بشرية ومادية كبيرة، ومن صور هذه البيئة الحاضنة التكفل بعوائل الشهداء والأسرى، وتوفير المساكن لعوائلهم حال هدمها، ومواجهة أيّ إجراءات عقابية بحقهم.

- استثمار السلطة في المقاومة الشعبية، التي استطاعت في الأعوام الماضية تحصيل مكتسبات كبيرة، خاصة في القدس المحتلة، وهي مقاومة تفرض على السلطة إرخاء قبضتها الأمنية في الضفة الغربية، ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال.

- تحويل عضوية السلطة في اللجان والمنظمات الدولية إلى عامل قلق للاحتلال، عبر تقديم القضايا والقرارات التي تكشف الوجه الحقيقي للمحتلّ، وتُبرز جرائمه أمام العالم، وعلى الرغم من انعدام الأثر المباشر لهذه الخطوة على أرض الواقع، إلا أنها تسهم في فضح الاحتلال في المحافل الدولية.



الفصائل والقوى الفلسطينية

- كشفت مجريات انتفاضة القدس في عام 2019 وجود بوادر لعودة الفصائل إلى مسرح العمل المقاوم في الضفة الغربية، وأمام هذه البوادر الجادة، ندعو الفصائل الفلسطينيّة إلى تكثيف عملها لمواجهة الاحتلال، وإضعاف بنيته الأمنية، وإقلاق أمن مستوطنيه، وأن تكون هذه العمليات في سياق الردّ على تغول الاحتلال في القدس المحتلة، وعلى اعتداءاته بحق المقدسات في المدينة.
- الاستفادة من دروس المقاومة الشعبية، وخاصة الهبات المتتالية في القدس المحتلة ومن مسيرات العودة في قطاع غزة، التي أثبتت أهمية المقاومة الشعبية، وتحويل المقاومة إلى حالة مجتمعية عابرة لكل الأطياف والانتماءات، وابتكار أدوات ومبادرات جديدة قادرة على مواجهة الاحتلال، وعلى إرباك منظومته الأمنية.
- رفع مستوى العمل للقدس، ودعمها عبر مختلف الطرق الممكنة، ومنها مشاركة مناصري هذه الفصائل في الرباط بالمسجد الأقصى المبارك، وانخراطهم في مبادرة «الفجر العظيم» التي استطاعت إرباك الاحتلال، وعمارة الأقصى بآلاف المصلين. وفي هذا السياق تأتي أهمية نشر الوعي بالمخاطر المحدقة بالقدس والأقصى، عبر مختلف الأدوات والوسائل المتوافرة لدى الفصائل.
- الاستجابة للتحديات الكبرى التي تواجه القضية الفلسطينية، بمزيد من اللُّحمة، ورصّ الصفوف في مواجهة الصلف الأمريكيّ الإسرائيليّ؛ ما يجعل لزامًا على الفصائل الفلسطينية تحقيق المصالحة وتحصين البيت الداخلي.



الأردن

- إظهار الرفض القاطع لصفقة القرن قولًا وفعلًا، والتصدي للابتزاز الأمريكي والإسرائيلي في هذا الشأن، والتعامل مع هذه الصفقة المشؤومة على أنها خطر على الأردن كما هي خطر على فلسطين، واستثمار الموقف الشعبي الأردني لمواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية.
- الانسجام مع الموقف الشعبي والبرلماني الأردني، وإلغاء اتفاقية الغاز مع العدو الصهيونيّ، وغيرها من الاتفاقيات، وعدم المضيّ قدمًا في أيّ اتجاه يعزز العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع الاحتلال الذي يعمل في اتجاه يناقض مصالح المملكة الأردنية، ويهدد وجودها وكيانها.
- التشبث بالوصاية على المقدسات في القدس المحتلة، ومواجهة مختلف المخططات التي تستهدفها، وتسعى إلى التقليل من صلاحياتها ودورها في حماية الأقصى والحفاظ عليه. وهو تحدٍّ يتطلب إرادة وسرعة واستجابة عالية، إذ يعمل الاحتلال على الاستفادة من الوقت ليفرض المزيد من القيود على الأقصى.
- ممارسة الضغوط كافة لاستعادة مختلف أدوار دائرة الأوقاف الإسلامية ومهامها في المسجد الأقصى، عبر حماية حراس الأقصى وموظفي الأوقاف، وعودة الأوقاف إلى ممارسة دورها في ترميم مصليات الأقصى المسقوفة ومجمل مساحته، والصيانة المتواصلة للمسجد، وإدخال المواد اللازمة في الصيانة، والحفاظ على المخطوطات وغير ذلك.
- تحصين دور الأوقاف الإسلامية في القدس عبر التحامها مع الجماهير المقدسية، إذ يستطيع التكامل بين الأوقاف والجماهير أن يشكل جبهة صلبة في وجه الاحتلال، والاستفادة من السقف الشعبي العالي الذي ترسمه الجماهير المقدسية بمقاومتها للاحتلال.



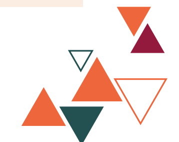
- العمل على توفير الرعاية القانونية والدعم اللازمين للمبعدين عن المسجد الأقصى، إن كانوا موظفين في الأوقاف أو من المرابطين والمصلين، إذ يشكل هؤلاء العصب الرئيس في الدفاع عن المسجد، ومواجهة أطماع الاحتلال فيه.
- احتضان المبادرات والجهود الشعبية في القدس المحتلة، وهذا سينعكس على الموقف الأردني إيجابًا، وسيعطيه زخمًا إضافيًا لدعم حقه بحماية المقدسات، خاصة أمام تراجع المواقف العربية والإسلامية.
- بذل الجهود لوقف مسلسل تسريب الأملاك المسيحية في القدس، واتخاذ الإجراءات المناسبة ضدّ كلّ من يثبت تورطه في التسريب أيًّا كان موقعه، ودعم جهود رجال الدين المسيحيين المقدسيين والعرب المخلصين لمواجهة التحديات المحدقة بالإرث المسيحيّ في القدس.

الدول العربية والإسلامية

- الاستفادة مما يجري في العالم من متغيرات على الصعد كافة، لمواجهة التغول الأمريكي، والبدء بعقد تحالفات وشراكات لمواجهة صلف الولايات المتحدة الأمريكية، وإنهاءٍ كامل لصفقة القرن، وتحويل الرفض الكبير لهذه الصفقة والقرارات الأمريكية أحادية الجانب، التي صدرت من العديد من دول العالم، إلى خطط عمل لتكتيل الجهود العربية والإسلامية، وممارسة المزيد من الاهتمام بقضايا فلسطين، والقدس منها على وجه الخصوص.
- الاستفادة من السقف المرتفع الذي يتمتع به عددٌ من الدول الإسلامية، لتسخين المواجهة مع الاحتلال في المحافل الدولية، وتعبئة الشعوب ضد الاحتلال.
- دعم موقف الأردن للوقوف في وجه مخططات الاحتلال، والتأكيد الدائم على أهمية الوصاية الأردنية في حماية المقدسات في المدينة المحتلة، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك.



- تقديم الدعم المباشر للمقدسيين، وفتح أبواب المشاركة السخية من أصحاب رؤوس الأموال والحكومات على حدّ سواء، لتقديم الدعم المناسب للمقدسيين في مختلف القطاعات الصحية منها والاجتماعية والتعليمية، وإنشاء صناديق خاصة بمواجهة التهويد الإسرائيلي للقدس المحتلة، خاصة تلك التي تتصل بمنع شراء العقارات قرب المسجد الأقصى، من قبل جمعيات استيطانية.
- دعم صمود الشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة، وتوفير الغطاء المالي والسياسي والشعبي لمقاومته التي تشكل العقبة الأساسية في وجه مخططات تصفية القضية الفلسطينية، وكسر كل القيود المفروضة على الجمع الماليّ العائد لفلسطين.
- توفير الدعم العاجل والمتواصل لمؤسسات القدس التي تضطلع بمسؤوليات جبارة في ظلّ غياب القيادة السياسية عن القدس؛ وعدم تركها رهينة ابتزاز الدعم الأوروبي الذي يفرض عليها شروطًا تعجيزية أو مهينة تمسّ بمبادئ الشعب الفلسطيني وحقوقه.
- تصدير موقف حازم ضد التطبيع والجهات المطبعة مع الاحتلال، مهما كانت المسوغات والحجج، والتأكيد الدائم أن المسوغات الاقتصادية والأمنية والرياضية للتطبيع مع الاحتلال ليست إلا محاولاتٍ مذمومة لتحويل العلاقة مع الاحتلال إلى طبيعية، وتجاوز اعتداءاته وجرائمه بحق الشعب الفلسطيني، وأن مواجهة صفقة القرن ومفاعيلها على الشعب الفلسطيني والمنطقة، تتطلب بكل تأكيد وقف التطبيع.
- دعم حراك الشعب الفلسطيني لمواجهة الاحتلال بمختلف أشكاله، وتقديم التغطية الإعلامية اللازمة من خلال الأذرع الإعلامية التابعة لهذه الدول.
- تطوير أدوات الدبلوماسية الشعبية لحشد الجهود ضدّ الاحتلال وداعميه، وتعزيز دور البرلمانات، وتنفيذ حملات التضامن والعلاقات والإعلام المناصرة للقدس



والقضية الفلسطينية في مختلف دول العالم، خاصة المؤثرة منها.

- استثمار التأييد التاريخي والمتواصل لغالبية دول العالم للحقوق الفلسطينية، ورفضها لصفقة القرن وسياسات الاحتلال الاستيطانية، لمجابهة التفرد الأمريكيّ بمحاولة فرض حلول جائرة على الفلسطينيين، وتجاهل تجرائم الاحتلال الإسرائيلي.
- دعم كل جهود مقاطعة الاحتلال دوليًّا على مختلف الصعد، وتوسيع رقعة هذه المقاطعة، وتوفير الحماية والإسناد لمنظميها.
- ترسيخ مكانة القدس والأقصى في المناهج الدراسية للدول العربية والإسلامية، عبر إدخال مضامين مكثفة في مواد اللغة والتاريخ والجغرافيا، في سياق رفع مستوى الاهتمام بالقدس، وتعبئة الأجيال الجديدة بالمضامين المعرفية اللازمة لتأكيد مكانة القدس والأقصى.

القوى والأحزاب والهيئات الشعبية والمؤسسات الإعلامية والدينية

- إبراز حقيقة الموقف الشعبي العربي والإسلامي الرافض لصفقة القرن، وتكثيف الفعاليات التي تبيّن ذلك، ورفع وعي الناس بخطورة الصفقة على كل الشعوب العربية والإسلامية، وليس على الشعب الفلسطيني فقط.
- تشكيل جبهة شعبية عريضة من الهيئات والشخصيات الشعبية العربية والإسلامية لحماية ظهر الشعب الفلسطين، ومنع إسقاط حقوقه، وتوفير متطلبات صموده، واستعادة مشهد الالتفاف الشعبي حول القدس وفلسطين عبر تجاوز الخلافات، واستحضار خطورة ما تتعرض له القضية الفلسطينية ومن خلفها الأمة العربية والإسلامية كلها.



- الضغط على الأنظمة العربية والإسلامية لوقف أي محاولات تطبيعيّة مع الاحتلال، وإظهار مفاسد هذا التطبيع، ونشر هذه الأفكار لدى المستوى الشعبي، والتصدي لمحاولات بعض الهيئات العربية والإسلامية تحقيق اختراق في جدار الرفض الشعبي للاحتلال عبر التطبيع.
- تبني مبادرات الدعم للمقدسيين، وتنظيم هذه الجهود؛ لتظل فاعلة ومستمرة، إضافةً إلى تنظيم الفعاليات الفنية والإعلامية والقانونية والثقافية لنصرة القدس.
- بناء التحالفات مع الجهات العاملة للقدس، ما ينعكس مزيدًا من الدعم للمدينة، والاستفادة من خبرات العاملين المختلفة، وتوجيه العمل الإغاثي بحسب الحاجات الملحة.
- تعزيز جهود العلماء والمؤسسات العلمائية، وحضّهم للجماهير العربية والإسلامية لتحمل أدوارها في دعم الشعب الفلسطيني، والاستفادة من مختلف الوسائل والأدوات التي يمتلكونها لإعادة القضية الفلسطينية إلى صدارة أولويات الشعوب العربية والإسلامية.
- توجيه الدعاة والإعلاميين والفنانين والمؤثرين ممن يمتلك قاعدة جماهيرية كبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، إلى المشاركة في الحملات ذات الصلة بدعم المقدسيين، والإضاءة على ما يقوم به الاحتلال من جرائم بحق المقدسيين والمقدسات، بالتزامن مع بث الوعي بمخاطر القرارات الأمريكية وصفقة القرن والتطبيع مع المحتلّ.
- تغليب خطاب الحوار والوحدة في أوساط الشارع العربي، ونبذ الخلافات التي تشتت الجهود، في سياق تمتين الصف الداخلي في مواجهة الصفقات والتآمر الخارجي والتطبيع مع الاحتلال، واستعادة مظلة القدس وفلسطين كقضية جامعة توحد الجهود في وجه الصلف الأمريكي المنحاز بشكلٍ متزايد نحو الاحتلال الإسرائيلي.







الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org